الإجماع النحوي عند المرادي (المتوفى:749 هـ) دراسة تحليلية

Ammar Yasir Mahmood ABDULMONEEM

2022

رسالة ماجستير

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader AL ALI

الإجماع النحوي عند المرادي (المتوفى: 749هـ) دراسة تحليلية

Ammar Yasir Mahmood ABDULMONEEM

بحث أُعدّ لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم الإسلامية الأساسية بمعهد الدراسات العليا بجامعة كارابوك في تركيا

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALI

كارابوك

كانون الأول/ 2022

المحتويات

المحتويات 1
صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية) 4
صفحة الحكم على الرسالة 5
DOĞRULUK BEYANI 6
تعهد المصداقية 7
الشكر والثناء 8
المقدمة 9
ÖZET 12
ABSTRACT 13
ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ 14
بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية) 15
ARCHIVE RECORD INFORMATION 16
الاختصارات 17
موضوع البحث 18
أهداف البحث: 18
أهمية البحث: 18
منهج البحث: 19
مشكلة البحث: 19

حدود البحث: 19
الفجوة البحثية.....22
الفصل التمهيدي: 23
حياة المؤلف وجهوده العلمية وكتبه: 23
أولا: حياة المرادي: 23
ثانيا: الإجماع 32
المبحث الأول: مرفوعات الأسماء:.....43
المطلب الأول: المبتدأ 43
المطلب الثاني: الخبر 49
المطلب الثالث: الفاعل 52
المطلب الرابع: نائب الفاعل.....54
المطلب الخامس: المرفوعات من التوابع:.....55
المبحث الثاني: منصوبات الأسماء 60
المطلب الأول: المفاعيل: 60
المطلب الثاني: الفضلات 67
المبحث الثالث: مجرورات الأسماء:.....78
المطلب الأول: المجرور بحرف الجر: 78
المطلب الثاني: المجرور من التوابع: 79
الفصل الثاني: في الأفعال والحروف:.....81
المبحث الأول: الأفعال: 81
المطلب الأول: الأفعال المبنية 82

المطلب الثاني: الأفعال المعربة: 89
المبحث الثاني: الحروف: 96
المطلب الأول: 100
الإجماع في حذف الحرف وإبقاء عمله أو تبادل معناه عند المرادي: 100
المطلب الثاني: 104
المطلب الثالث: 115
الخاتمة والنتائج: 124
فهرس المصادر والمراجع: 126
السيرة الذاتية 140

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)

Ammar Yasir Mahmood ABDULMONEEM tarafından hazırlanan "ANALİTİK BİR ÇALIŞMA OLAN AL-MURADİ'NİN DİLBİLGİSİ KONSENSÜSÜ (ÖLDÜ: 749 AH)" başlıklı bu tezin olarak uygun olduğunu onaylarım.

Dr. Öğr. Üyesi. Mohammad Nader ALİ .....

Tez Danışmanı، Temel İslami Bilimler

Bu çalışma، jürimiz tarafından ile Temel İslami Bilimlernda Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir. 2022/11/04

Ünvanı، Adı SOYADI (Kurumu) **İmzası**

Başkan : Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ (KBÜ) .....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI (KBÜ) .....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Khattab Ahmad M. KHATTAB (KÜ) .....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu، bu Yüksek Lisans tez ile، derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب: عمار ياسر محمود عبد المنعم المؤذني بعنوان "الإجماع النحوي عند المرادي المتوفى سنة (749هـ)" في برنامج الدراسات العليا هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ .....

مشرف الرسالة، العلوم الإسلامية الاساسية

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول بإجماع لجنة المناقشة بتاريخ 2022/11/04

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
رئيس اللجنة: Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ (KBÜ)	.....
عضواً :Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI (KBÜ)	.....
عضواً :Dr. Öğr. Üyesi Khattab Ahmad KHATTAB (KÜ)	.....

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم العلوم الإسلامية الأساسية من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

مدير معهد الدراسات العليا

DOĞRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı‹ araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi‹ intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi‹ yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın‹ tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda‹ ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adı Soyadı: Ammar Yasir Mahmood ABDULMONEEM

İmza :

تعهد المصداقية

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أبحاث الماجستير والدكتوراه أثناء كتابتي هذه الأطروحة التي بعنوان:

" الإجماع النحوي عند المرادي المتوفى سنة (749هـ) دراسة تحليلية".

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية، كما أنني أعلن بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستله من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد.

اسم الطالب: عمار ياسر محمود عبد المنعم المؤذني

التوقيع:

الشكر والثناء

، أرى من الواجب أن أردَّ) امتثالاً لقول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم : (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) [1] الفضل إلى أهله، وأتقدم بوافر الشكر والعرفان لكلِّ من مدَّ إلي يد العون في أثناء كتابة هذا البحث، سواء بإرشاد أم هداية لكتاب أم تشجيع أم دعاء، وأخص منهم أستاذي ومشرفي الدكتور **(محمد نادر العلي)** – وفقه الله لكل خير– فلم يبخل عليَّ من وقته وتوجيهاته وآرائه التي كانت نورا مضيئاً في إظهار البحث بهذا الشكل، وإلى من أطفَأَ من شموع أيامهما كي يبقى الطريق أمامي نورا ساطعاً (والديَّ الكريمين) حفظهما الله، وإلى من أشدد بهما أزري وأشركهما في أمري (أخويَّ العزيزين)، وإلى المؤنسات الغاليات (أخواتي العزيزات)، وإلى الروح التي سكنت روحي ... إلى رفيقة الدرب الطويل وشريكة العمر (زوجتي الغالية)، وإلى زينة الحياة الدنيا وزهرتا عمري (بنيتي الحبيبتين)، ولا أنسى أستاذي الفاضل الدكتور (عناد الهيتي) الذي أهداني موضوع رسالتي، ولا أنسى أيضا صاحب الفضل والعطاء عمي وأستاذي الدكتور (إبراهيم محمود عبد المنعم الهيتي) حفظهما الله .

كما أتوجه بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية، وأعضاء مناقشة بحثي فجزاهم الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

وأقول –اعترافاً– أنني لا أدعي ابتداعاً جديداً، ولا جئت بالكمال، فالكمال لله وحده، فكل ابن آدم خطّاء، وخير الخطائين التوابون، فإني أستغفره تعالى وأتوب إليه من الزلل والخطأ، والحمد لله في الأولى والآخرة.

---

(1) محمد بن عيسى بن الضحاك الترمذي، (المتوفى: 279هـ)، **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد، وأخرون، (مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، ط2، 1395 هـ - 1975 م)، 465/4.

المقدمة

[يوسف: 2]، والصلاة ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾الحَمد لله القائل في محكم التنزيل:

والسلام على خير من نطق بالضاد سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام القائل: (عليكم بالجماعة وإياكم ، وعلى آله) والفرقة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد، من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة)[2]

وصحبه أجمعين:

وبعد.

فقد شغلت الدراسات النحوية مركزاً مهماً في دراسة الأبحاث اللغوية على اختلاف مستوياتها، لما قدمته من تحليلات وتعليلات شاملة لوصف المادة النحوية بصورة مقنعة ناسبت متطلبات الدرس النحوي، وكان جهد النحاة قائمًا على تفصيل تلك المادة وبثها في مؤلفاتهم، وقد شغلت تلك المؤلفات مواضع عدة إتسمت بالوضوح وإن شابها شيء من التعقيد والغموض، ولكن بقيت مثار اهتمام الباحثين قديمًا وحديثًا مثل (العلة النحوية)، و(الخلاف النحوي)، و(الضرورة)، و(الشاهد النحوي)، و(التيسير النحوي)، (والإجماع النحوي)، و(القياس)، وما إلى ذلك من المصطلحات النحوية التي برزت في الدراسة النحوية ورُسم لها العناية في البحث والتمحيص.

ولا يخفى على أي مطلعٍ في الدراسة النحوية أن الإجماع النحوي هو خلاصة نتاج النحاة وتقارب أفكارهم لما انتظم من كلام العرب على وجه أمثل فتحقق فيه إجماعهم.

---

(2) الترمذي، **سنن الترمذي**, 339/4.

فقد بحثت في هذا الميدان الواسع واخترت منه جزئية **الإجماع النحوي عند المرادي** وكان بمساعدتي وإرشادي مشرفي حفظه الله وأمده بوافر نعمه، الذي كان لي خير معين بعد الله.

والإجماع النحوي هو ما أجمع عليه النحاة إلا إنني وجدت إجماعا فرعياً وأقصد به إجماع أهل البصرة لوحدهم، أو إجماع أهل الكوفة لوحدهم كذلك، وهذا ما أطلقت عليه الإجماع الفرعي أو الثانوي، وقد أوردت في بحثي إنموذجاً على ذلك.

وقد سرت في كتابة هذا البحث على خطى البحث العلمي الرصين حيث بدأت البحث بفصلين تتصدرهما مقدمة وتمهيد وتعقبهما خاتمة، والتمهيد على قسمين: الأول: ذكرت فيه شخصية المرادي، وحياته العلمية، وشيوخه وطلبه للعلم، ثم ذكرت بعضاً من تلاميذه، وتناولت كتبه وقيمتها العلمية التي كانت دراستي بصددها وهي: (كتاب الجنى الداني في حروف المعاني) و (كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) و(كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) أما القسم الثاني: فقد عرفت فيه الإجماع لغةً واصطلاحاً، ثم ذكرت نشأته وشروطه وأنواعه وحجيته و مرتبته ومرتكزاته عند النحاة.

أما الفصل الأول: فقد خصصته للأسماء وعرفت فيه بعض المصطلحات النحوية مثل: (المبتدأ، والخبر والفاعل ...وغيرها) ثم ذكرت جميع المسائل المتفق عليها فيما يخص الأسماء من مرفوع أو منصوب أو مجرور مع توابعها، وذكرت في كل مسألة من مسائل البحث ما نص عليه الإمام المرادي في كتبه وذكر آراء النحاة إن كان هناك من يخالفهم مع ذكر الشاهد إن وجد، أما الفصل الثاني: فقسمته على مبحثين: الأول وضعت فيه المسائل التي تخص الأفعال ووجدت أن المرادي لم يتطرق كثيرا للأفعال وإجماع النحاة فيما يخصها لذلك اضطررت إلى وضعها مع الأحرف في فصل واحد وكان ذلك بتوجيه مشرفي حفظه الله، وهذا هو السبب الرئيسي الذي جعل بحثي مقتصرا على فصلين، أما المبحث الثاني: فكان مختصاً بالحروف وقسمته إلى ثلاثة مطالب في الأول: الإجماع في حذف الحرف وإبقاء عمله أو تبادل معناه، والثاني: إجماع النحاة في الأحرف الأحادية والثنائية، والثالث: إجماع النحاة في الأحرف الثلاثية والرباعية والخماسية، ثم ختمت بحثي بأهم النتائج التي توصلت إليها.

الملخص

أحصيت في بحثي الذي يحمل عنواناً (الإجماع النحوي عند المرادي المتوفى 749هـ) المسائل التي أجمع عليها واتبعت فيه المنهج الاستقرائي للمسائل النحوية، كما اتبعت المنهج التحليلي؛ لتحليل تلك المسائل، .النحاة والمنهج الوصفي؛ لسرد آراء النحاة بعد تحليلها ومناقشتها، ثم ترجيح الصواب منها. ويجدر القول بأنه لابد للبحث من أهداف يتوصل إليها منها: توضيح الاتفاق الحاصل في كتب المرادي بين النحاة في مواضع مختلفة من الأسماء، وبيان اتفاق النحاة في مواضع الأفعال، والوقوف على إعراب الحروف ومدى استيعاب المرادي لذلك في كتبه عند إجماع النحاة. ومن حيث الأهمية فلابد للباحث أن يظهر كتب الأقدمين بصورة لائقة، والتركيز على موضوع الإجماع لدى النحاة، وتوضيح المسائل التي اتفقوا عليها؛ ليتسنى للمطلع إيجاد ضالته في اتفاقهم، واقتصرت دراستي في كتبه الثلاثة (الجنى الداني في حروف المعاني)، و(توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)، وشرح كتاب (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، دون التطرق لمؤلفاته الأخرى، حتى لا يتسع البحث، وتكون الدراسة مستوفية لما تمخض عن الإجماع في كتبه من دون نقصان أو إسهاب، وقد استنتجت من دراستي أنَّ الإجماع نمط الاتفاق عند أي عالم نحوي، وما تميز به الإمام المردي عن غيره بطريقة العرض لذلك الإجماع بما يتوافق معه وسهولة الفكرة، ووضوح العرض ، والعامل اللفظي في كتب المرادي كشف أهمية التركيب من حيث الإسناد، والتقديم والتأخير، والإضافة، والجر، والتعليق، وما كان من خواص الأسماء، ووجدت أن الحروف هي الروابط التي ينتظم بها الكلام وينسجم لتوصيل فكرة السياق التي أفرد لها النحاة أبواباً خاصة في مؤلفاتهم.

الكلمات المفتاحية: الإجماع – النحوي– المرادي– البصري– الكوفي.

ÖZET

Tezimin konusu olan el-Murâdî ‘de (h. 749) Nahvî İcmâ isimli çalışmada, nahivcilerin üzerine ittifak ettikleri meselelerin hepsine yer verdim. Nahiv meselelerini tüme varım ve analitik yöntemlerine dayanarak ele aldım. Nahivcilerin görüşlerini, münakaşalarını tahlil ettikten sonra betimleyici metodu kullanarak daha uygun olan görüşü tercih ettim. Araştırmamızın hedeflerinden bahsetmek gerekirse onlar şunlardır: El-Murâdî’nin eserlerinde isimler bölümünde nahivcilerin çeşitli yerlerde ittifak ettikleri kısımların açıklanması, fiillerin bölümünde nahivcilerin ittifak ettikleri kısımların açıklanması. El-Murâdî’nin eserlerinde hangi boyutlarda nahivcilerin icma ettikler bölümün boyutlarının tespit edilmesi.

Tezin önemine gelince Layık bir şekilde kendinden önce yazılan eserlerin literatürü tanıtması gerekmektedir. Nahivcilerin icma ettikleri konulara odaklanması gerekmektedir. Araştırmacı nahivcilerin ittifak ettikleri istediği konuyu kolayca ulaşması için ittifak ettikleri meseleleri de açıklaması gerekir.

Bu çalışma El-Murâdî’nin el-Cene’d-dânî fî ḥurûfi’l-meʿânî, Tavżîḥu’l-maḳāṣıd ve’l-mesâlik bi-şerḥi Elfiyyeti İbn Mâlik ve Şerḥu Teshîli’l-fevâʾid ve tekmîli’l-maḳāṣıd (Şerḥu’t-Teshîl) isimli üç eseri esas alınarak yapılmıştır. Başka eserlerine bakmaksızın ele alınmıştır. Araştırmanın çok geniş kapsamlı olmaması için ve eksiklik veya fazlalık olmadan nahivcilerin icma konusundaki yeterli bilgiyi elde etmek için bu yolu kullandık. Bu tezimde şu sonuçları ulaştık : İsimler sözün dayanağıdır. Bu sebeple araştırmanın başında zikredilmiştir. Fiiler ise cümlenin ikinci dayanağıdır. Fiiler de esneklik ve değişiklik gösterme özelliği vardır. Bu da fiillerin terkibinin ihtişamından ve bağlamının estetiğinden arapça konuşmanın akışını vermesini sağlamıştır. Harfler, sözün intizamını veren bağlantılardır. Bu da nahivcilerin eserlerinde özel bölüm ayırdıkları siyak fikrini ulaştırmakla bağdaşmaktadır. Fiiller ise, cümlenin dayandığı ikinci sütundur ve esneklik, dönüşüm ve değişim ile karakterize edilir.

Anahtar Kelimeler: İcma, Nahiv, Basrî, Kûfî.

ABSTRACT

In my research entitled ‘The grammatical consensus of Al-Muradi, who died in 749 AH’ I counted all the matters agreed upon by the grammarians. In my research, I followed the inductive method in grammatical issues, as well as the analytical method to analyse these matters, and the descriptive method to narrate the opinions of the grammarians after analysing and discussing them, then weighting the right ones. It is worth saying that the search must have goals to reach such as: clarifying the agreement made in the books of Al-Muradi between grammarians in different topics of nouns, clarifying the grammarians’ agreement in the topics of verbs, and standing on the parsing of letters and the extent which Al-Muradi understands this in his books according to the consensus of grammarians. And in terms of importance, the researcher must show the books of the ancients in a decent manner, focusing on the topic of consensus among grammarians and clarify the issues which they agreed; so that the insider can find what he wants in their agreement. My study was confined on his three books (Al-Jana al-Dani fi Haruf al-Ma’ani), (Clarification of the purposes and paths with the explanation of Alfiya Ibn Malik) and explanation of the book (Explanation of Facilitating Benefits and Completing the Purposes), without mentioning his other writings; so that the search doesn’t expand, and the study fulfils what resulted from the consensus in his books, without omission or elaboration. The study concluded that nouns are the basis of speech; therefore they were at the fore in the search, however verbs are the second basis which the sentence is based on, characterized with flexibility and change, which made it give a flow of Arabic speech from the splendour of the structure and the aesthetic of the context, and I found that letters are the links by which speech is organized and harmonized to convey the idea of context which the grammarians singled out special sections in their writings.

Keywords: Consensus - Grammar - Muradi - Basri – Kufi..

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	ANALİTİK BİR ÇALIŞMA OLAN AL-MORADİ'NİN DİLBİLGİSİ KONSENSÜSÜ (ÖLDÜ: 749 AH)
Tezin Yazarı	Ammar Yasir Mahmood ABDULMONEEM
Tezin Danışmanı	Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ
Tezin Derecesi	Yüksek Lisans
Tezin Tarihi	04.11.2022
Tezin Alanı	Temel İslami Bilimler
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	141
Anahtar Kelimeler	İcma, Nahiv, Basrî, Kûfî

بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية)

عنوان الرسالة	الإجماع النحوي عند المرادي المتوفى (749هـ) دراسة تحليلية
اسم الباحث	عمار ياسر محمود عبد المنعم
اسم المشرف	د. محمد نادر العلي
المرحلة الدراسية	الماجستير
تاريخ الرسالة	2022 /11/04
تخصص الرسالة	العلوم الإسلامية الأساسية
مكان الرسالة	جامعة كارابوك- معهد الدراسات العليا
عدد صفحات الرسالة	141
الكلمات المفتاحية	الإجماع - النحوي- المرادي- البصري- الكوفي.

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Name of the Thesis	THE GRAMMATİCAL CONSENSUS OF AL-MURADİ, WHO DİED İN 749 AH
Author of the Thesis	Ammar Yasir Mahmood ABDULMONEEM
Advisor of the Thesis	Dr. Mohammad Nader ALİ
Status of the Thesis	Master's
Date of the Thesis	10.08.2022
Field of the Thesis	Basic Islamic Sciences
Place of the Thesis	KBU/LEE
Total Page Number	141
Keywords	Consensus - Grammar - Muradi - Basri – Kufi.

الاختصارات

د.ن: دون نشر.

د.ط: دون طباعة.

د.ت: دون تاريخ.

ص: الصحيفة.

م: الميلاد.

هـ: الهجرة.

موضوع البحث

الإجماع النحوي عند المرادي (المتوفى: 749هـ) دراسة تحليلية.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى الأهداف الآتية:

1_ توضيح الاتفاق الحاصل في كتب المرادي عن النحاة بموضوعات الأسماء والمرفوعات.

2_ بيان اتفاق النحاة في إجماعهم في مواضيع الأفعال.

3_ الوقوف على إعراب الحروف ومدى استيعاب المرادي في كتبه من إجماع النحاة.

4_ التركيز على كتب المرادي ومنهجه في طريقة تأليفه وصياغة أسلوبه بطرح موضوعات النحو.

أهمية البحث:

1-الاطلاع على منهج المرادي وكتبه في اللغة والنحو.

2- تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على التوثيق الدقيق للمعلومة المثبتة في كتب المرادي من ناحية إجماع النحاة.

3- توضيح المسائل التي اتفق النحاة عليها وإبرازها بشكل منفرد؛ ليتسنى للباحث والمطلع إيجاد ضالته في اتفاقهم.

4- إظهار كتب الأقدمين بصورة لائقة، والتركيز على موضوع الإجماع لدى النحاة ودراسة إجماعهم وبيان آرائهم في القضايا النحوية.

منهج البحث:

أما منهج البحث فقد إعتمدت على بعض المناهج في هذا البحث منها المنهج الاستقرائي؛ لقراءة واستعراض المسائل النحوية التي اتفق عليها النحاة في كتب الإمام المرادي، واعتمدت أيضاً على المنهج التحليلي لتحليل تلك المسائل، والمنهج الوصفي؛ لوصف آراء النحاة بعد تحليلها ومناقشتها وذكر من يخالف ويتفرد في راية عن تلك الجماعة وترجيح من هو أصوب في تلك المسائل

مشكلة البحث:

الإجماع في المسائل النحوية يُعد موضوعاً متشابكاً يحتاج الى التمحيص والتدقيق والرجوع إلى الرأي الأول أو القاعدة الموضوعة، وفي دراستي كان لزاماً أن أتابع المسائل التي ذكرها الإمام المرادي وتدقيق القول فيها وبيان ما يعتريها من تشابك وتعقيد وحلِّ ألغازها ونكاتها وما شكل منها وتعدد في آلية القول المختلف، مع الوقوف على إشكالية القاعدة التي سمحت بالاتفاق والخلاف بين النحاة الأوائل، ومَنْ جاء بعد عصر التقعيد النحوي.

حدود البحث:

اقتصرت الدراسة على كتب المرادي الثلاثة (الجنى الداني في حروف المعاني)، و(توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)، و(شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، من غير التطرق الى كتبه ومؤلفاته الأخرى، حتى لا يتسع البحث، وتكون الدراسة مستوفية لما جاء من الإجماع في كتب المرادي من دون نقصان أو إسهاب.

الدراسات السابقة:

لقد كانت دراستي في هذا البحث عن المسائل التي اجمع عليها النحاة وذكرها المرادي في كتبه الثلاثة ووجد الباحث دراسات نحويه أخرى للمرادي في كتبه هي:

1- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط سابقا سنة 1422هـ- 2001م، عرضت هذه الدراسة حياة المؤلف بصورة موسعة وبيَّن مكانته العلمية والاجتماعية وأنصف المؤلف مكانته بين العلماء والنحويين ، وقد شرح هذا الكتاب شرحاً وافياً مستفيضاً وأزال الغموض الذي يعتري النصوص ليوضح للقارئ ما يرمي اليه المؤلف، أما التحقيق فقد حققه على أتم وجه وأبهى صورة حيث ضبط النص ورفع عنه الالتباس ورتب النص وفق القراءة الصحيحة من تبديل الكلمات واضافة بعض الجمل ليكون النص مفهوماً واضحاً لا اشكال فيه، ويستفاد من هذه الدراسة بأنَّ القارئ تصبح لديه فكرة عن مكانة المتقدمين وبيان قوة لغتهم في صنعتهم وكيف يساق النص ليدل على المعنى المراد، ثم التعرف على كيفية التأليف في ذلك العصر وكيفية طرح الموضوعات النحوية؛ لتكون مرجعاً لمن بعدهم في النهل من هذه الكتب القيمة النافعة، وقد كانت للإمام المرادي بصمة واضحة في علم النحو حيث كانت له مكانة كبيرة في اضافة الكثير للمكتبة النحوية وجاء من بعده يوضح ويشرح النصوص التي كتبها لمكانتها ولنفعها، مع إنَّ هذا الكتاب جليل القدر وقد أبرز الباحث جهوداً كبيرةً في وصف الكتاب وشرحه وتحقيقه إلا إنَّه لم يجعل لإجماع النحويين فصلاً خاصاً بحيث يرجع اليه الباحث ولم يتطرق للإجماع بصورةٍ منفصلةٍ عن الكتاب، لكنه ينبه على الإجماع عند ذكر وروده، وبدون التطرق للآراء المخالفة لهذا الإجماع، وكان عملي في هذا البحث احصاء جميع المسائل التي اتفق عليها النحاة وذكرها الإمام المرادي في كتبه التي كانت دراستي بصددها ولم أجد في كتاب هذا المؤلف دراسة خاصة عن الإجماع فجاءت دراستي لسد النقص في الوقوف على الإجماع عند النحاة الذي ذكره المرادي في كتبه.

2-رسالة ماجستير بعنوان الخلاف النحوي في كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن ام قاسم المرادي 749هـ (دراسة وصفية تحليلية)، للطالب عائد عبد الحليم النحال في قسم اللغة العربية بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين في عام 1435هـ-2014م، بينت هذه الدراسة الخلاف بين النحويين

وكانت دراسة مستفيضة في بيان الخلاف بين النحاة وتطرق للاختلاف بين البصريين والكوفيين ووجه الاقوال ونسبها لأصحابها، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة بأنها اشتملت على تاريخ النحو، واصول النحو وابراز ماهية الخلاف النحوي وأسبابه وتأصيله والتمثيل عليه بأمثلة من كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، وبينت الدراسة إحصائية مجموع الخلاف بين النحويين وقد بينها على شكل جدول ليسهل الرجوع اليها، والنقص الذي يعتري هذه الدراسة أنَّه لم يتطرق لإجماع النحويين في هذا الكتاب بل اكتفى في طرح الاختلاف والخلاف ودراسته في ضوء أقوال النحويين ورجح بين الأقوال، وكان عملي في هذا البحث هو بيان الإجماع الذي ذكره الإمام المرادي وجمع الأقوال ودراستها وبيان اذا كان هناك أقوال مخالفة للإجماع والترجيح بينها التي اعتمدها المرادي في كتبه .

3-رسالة ماجستير بعنوان جهود المرادي وآراءه النحوية (دراسة تحليلية) للطالبة صفية بنت علي بن عايد المحمدي في قسم اللغة العربية -كلية التربية للبنات – المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة في عام 1424هـ- 2004م، وضحت هذه الدراسة حياة المرادي وبينت أثاره العملية وكتبه وتأليفه، وبينت الدراسة كذلك جهود الإمام المرادي وآراءه النحوية واختياراته ومنهجه في تأليفه وشروحه ومواقفه من كتب النحو ومن علماء اللغة فكانت دراسة مستوفية شاملة لكل ما يخص الإمام المرادي من اراء وجهود، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في الوقوف على مذهب المرادي النحوي وموقفه من البصريين، والكوفيين وحددت وجهته ازاء اصول النحو المختلفة، وكذلك يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في حرص المرادي على تحقيق الاهداف النحوية التعليمية التي من شأنها تساعد في تكوين طالب العلم علمياً واخلاقياً، والنقص الذي لم تتطرق اليه هذه الدراسة انها أهملت جهود الإمام المرادي في بيان إجماع النحويين وبيانها بشكل منفصل ، وكان عملي في هذا البحث هو الوقوف على آراء المرادي التي قال عنها بالإجماع عند النحاة ، وتتبع الآراء والأقوال التي أشار اليها المرادي في بعض الأماكن والرجوع اليها، وبيان الأقوال التي تخالف الإجماع وترجيح بعضها على بعض من ناحية قوة الأقوال.

الفجوة البحثية

تعتمد الدراسة على جمع آراء النحاة التي اتفقت كلمتهم على مسألة من مسائل النحو، وتوثيقها وتحليلها وظهورها بشكل دراسة وبيان لآراء النحاة ومن يخالفهم فيها، وترجيح من هو أصوب في قوله، بينما تكلمت بعض الدراسات عن الخلاف النحوي عند بعض كتب المرادي، وتحقيق بعض منها، ودراسة آراء المرادي وجهوده العلمية وغيرها من الدراسات الأخرى.

الفصل التمهيدي:

حياة المؤلف وجهوده العلمية وكتبه:

أولا: حياة المرادي:

هو الإمام الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المراكشي الإمام النحرير بدر الدين المالكي المشهور بابن أم قاسم لامرأة تبنته تدعى أم قاسم كانت من بيت السلطان، وقيل هي جدته أم أبيه، واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من العرب، عرفت بالشيخة، فكانت شهرته تابعة لشهرتها، ولم يعثر الباحث على تاريخ زمن ولادته وهذا حال أغلب العلماء، وكان إماما في العربية واللغة وكان عارفا بالفقه المالكي وأصول الفقه، وله كرامات كثيرة منها أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال له يا حسن اجلس انفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف[3] .

والإمام المرادي مصري المولد الآسفي المغربي المحتد الفقيه النحوي اللغوي التصريفي البارع الأوحد في فنون من العلم، كانت وفاته في يوم عيد الفطر من سنة تسع وأربعين وسبعمائة ودفن بسريا قوس بمصر سنة (749)هـ[4] .

---

(3) ينظر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، (الهند، حيدر آباد- مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط: 3، 1392هـ/ 1972)، 2/ 138، و عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (لبنان، صيدا- المكتبة العصرية، د: ط، د: ت)، 1/ 517، و عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، (بيروت، دمشق، دار ابن كثير، ط: 1، 1406 هـ - 1986 م)، 8/ 274.

(4) ينظر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، (مكتبة ابن تيمية، ط: 1، 1351هـ)، 1/ 227.

حياته العلمية:

كانت حياته العلمية تزخر بموفور العلم والتعلم فقضى حياته يؤلف الكتب، وله باع طويل في شتى العلوم ومنها علوم اللغة خاصة، وقد تفنن في العربية وبعلم القراءات والف في ذلك كتبا عدة منها: شرح التسهيل، شرح المفصل، وشرح الشاطبيه، وكتاب الجنى الداني في حروف المعاني، ومن غزارة علمه وفيض معرفته أنه شرح ألفية ابن مالك بعنوان: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، وقد فسر القرآن في عشر مجلدات وأتى فيه بالفوائد الكثيرة، وإعراب القرآن وأفرد باب وقف حمزة على الهمز في أحد مصنفاته، وذكر فيه احتمالات أكثرها لا يصح وله غير ذلك من المؤلفات في فنون مختلفة [5] .

شيوخه وطلبه للعلم:

أخذ العلم عن شيوخ كثر من علماء عصره فقد تلقى منهم، وتعلم على أيديهم، وجلس في حلقات دروسهم، فقد أخذ العربية عن السراج الدمنهوري، وأبي زكريا الغماري، وأبي حيان الأندلسي، وكان بارعا في تلك العلوم، واخذ الفقه عن الشرف المغيلي، والأصول عن الشيخ شمس الدين ابن اللبان، وأتقن العربية، والقراءات على المجد إسماعيل التستري[6] ، وسأذكر شيءً يسيرا عن حياة شيوخه على حسب تاريخ وفياتهم:

1- أبو زكريا الغماري المتوفى724هـ[7] :

(5)ينظر: المصدر نفسه، 1/ 227.

(6) ينظر: ابن **حجر** العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، 2/ 138.

(7) ينظر: **المصدر** نفسه، 200/6.

هو يحيى بن أبي بكر عبد الله الغماري تونسي الأصل ولد سنة 643هـ، وقرأ العربية بتونس على يد أبي الحسن بن عصفور، وبدمشق على المصنف صاحب الألفية، وبالقاهرة على البهاء بن النحاس، ومع ذلك كانت بضاعته في النحو مزجاة [8] .

2- أبو حيان الأندلسي المتوفى 745[9] :

هو أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي ولد في إحدى مناطق غرناطة (مطخشارش) سنة 654هـ ولم يطل استقراره في الأندلس بل عاش متنقلا حتى استقر في القاهرة وأصبح مدرسا في مدارسها وله مؤلفات كثر منها:

أ- ارتشاف الضرب من لسان العرب.

ب- البحر المحيط في التفسير.

ت- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل.

3- الشرف المغيلي المتوفى 746هـ[10] :

(8) ينظر: جلال الدين السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة**. 331/2.

(9) ينظر: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ)، **الوفي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت – دار إحياء التراث، 1420هـ- 2000م)، 175/5، ولسان الدين بن الخطيب، محمد بن عبد الله (المتوفى: 776هـ)، **الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة**، تحقيق: إحسان عباس، (لبنان، بيروت- دار الثقافة، ط: 1، 1963م)، ص: 81، وابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، 58/6.

(10) ينظر: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: 799هـ)، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، (القاهرة، دار التراث للطبع والنشر، د: ط، د: ت)، 74/2.

هو عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي، وهو عالم كبير من علماء المالكية، درس مذهب الأمام مالك وكان بارعا فيه، فقد انتفع الكثير من أبناء جلدته عندما كانوا يلتفون حوله، وكان عادلا نزيها في حكمه بين الناس، ولم يُعثر له على مؤلف.

4- المجد إسماعيل التستري المتوفى 748هـ[11] :

هو إسماعيل بن محمد بن عبدالله التستري، والتستر نسبة الى القرية التي كان يسكن فيها (تستر)، وقال عنه ابن الجزري: "فقد برع في القراءات والأصول والعربية. . . "[12]، ولم يعثر له على مؤلف.

5- شمس الدين بن اللبان المتوفى749هـ[13] :

محمد بن احمد بن عبد المؤمن، شمس الدين بن اللبان الدمشقي الأصل ثم انتقل الى مصر وهو شافعي المذهب ولد 685هـ، وله مؤلفات كثر منها:

أ- مختصر في علوم الحديث.

ب- كتاب في التصوف.

ت- ترتيب الأم للإمام الشافعي ولم يبيضه

6- سراج الدين الدمنهوري المتوفى 752هـ[14] :

---

(11) ينظر: جلال الدين السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة**، 455/1.

(12) ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، 168/1.

(13) ينظر: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 2، 1413هـ)، 94/9، ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، 256/2.

(14)ينظر: جلال الدين السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، 223/2.

عمر بن محمد بن علي بن فتوح سراج الدين أبو حفص الغزي الدمنهوري، ولد في مصر وهو شافعي المذهب، أخذ العربية عن شرف الدين محمد بن علي، وكذلك عن ابن الصانع، وقيل إنه توفي في مكة، ولم يعثر له على مؤلف.

وتنوع في الأخذ عن العلماء في العلم الواحد فقرأ القراءات على العلامة مجد الدين إسماعيل بن الشيخ تاج الدين محمد البناكتي وأخذ العربية عن جماعة آخرهم أبو حيان والفقه عن الشيخ شرف الدين المغيلي المالكي [15].

تلاميذه:

لقد تتلمذ على يد ابن أم قاسم المرادي وتأثر به كثير وأخذ عنه تلاميذ كثر من أشهرهم:

1- ابن هشام الأنصاري المتوفى 761هـ[16] :

عبدالله بن يوسف بن احمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، جمال الدين النحوي الحنبلي المذهب، والمصري الأصل، ولد سنة 708هـ، وهو احد كبار علماء اللغة العربية، ذاع صيته في العالم الإسلامي، قال عنه ابن خلدون: " مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام انحى من سيبويه"[17] ، وله مؤلفات منها:

أ- قطر الندى وبل الصدى.

ب- شذور الذهب في النحو.

---

(15) ينظر: ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، 1/ 227، وجلال الدين السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، 517/1.

(16) ينظر: ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، 93/3، وجلال الدين السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، 68/2.

(17) أبو الفلاح العَكري، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، 330/8.

ت- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب في النحو.

2- جلال التباني المتوفى793هـ[18] :

جلال بن أحمد بن يوسف، المعروف بالتباني؛ لأنه نزل في التبانة في القاهرة، فقد اخذ العربية من الشيخ المرادي، وابن عقيل وغيرهم، كان عالما، فقيها، نحويا بارعا في إلقاء دروسه، له مؤلفات كثر منها:

أ- المنظومة في الفقه.

ب- شرح المنار.

ت- شرح المشارق.

ث- شرح التلخيص.

كتب الإمام المرادي وقيمتها العلمية:

للمرادي مؤلفات بذل فيها كل جهده وكرس حياته من أجلها، فدرس كتب السابقين وتفحصها، فاقتطف منها أزهارها وجنى ما أعجبه من ثمارها، وأضاف ذلك إلى ما حوته قريحته وجاد به تفكيره، فأعجب المعاصرين والخلف فاعتمدوا على مؤلفاته ونقلوا منها وكانت مصدرا لكل باحث ومنارة لكل من يريد أن يسترشد، فنهلوا من معينه الذي لا ينصب ومن علمه الذي لا ينفد.

والإمام المرادي له كتب كثر في اللغة وفي القراءات وهي كتب قيمة نافعة أهمها: شرح التسهيل، شرح المفصل، وشرح الشاطبيه، وكتاب الجنى الداني في حروف المعاني، ومن غزارة علمه وفيض معرفته أنه شرح ألفية ابن مالك بعنوان: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، وقد فسر القرآن في عشر مجلدات وأتى فيه بالفوائد

(18) ينظر: ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، 97/2، جلال الدين السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، 488/1، ومحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، (بيروت، دار المعرفة، د: ط، د: ت)، 186/1.

الكثيرة، وإعراب القرآن وغيرها، وسأبين الكتب التي اعتمدت عليها في دراستي وهي ثلاثة كتب: الجنى الداني في حروف المعاني، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، وشرح كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد [19].

أولا: كتاب الجنى الداني في حروف المعاني:

قال صاحب كشاف الظنون عن أسامي الكتب والفنون إن كتاب " الجنى الداني، في حروف المعاني، للشيخ، بدر الدين: حسن بن قاسم المرادي، المتوفى: سنة 749، تسع وأربعين وسبعمائة، وهو كتاب، مفيد، رتب على مقدمة مشتملة على خمسة فصول، ثم أورد خمسة أبواب من الأحادي إلى الخماسي، وهو مأخذ المغني لابن هشام " [20].

وقال في مقدمة كتابه وهو يتكلم عن منهجه العلمي في الكتاب وأسلوبه وترتيبه وتنظيمه في التأليف فقال: " لما كانت مقاصد كلام العرب، على اختلاف صنوفه، مبنياً أكثرها على معاني حروفه، صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها. وهي مع قلتها، وتيسر الوقوف على جملتها، قد كثر دورها، وبعد غورها، فعزت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها، وهذا كتاب، أرجو أن يكون نافعاً، ولمعاني الحروف جامعاً، جعلته لسؤال بعض الإخوان جواباً، ولصدق رغبته ثواباً، ولامعاً في لفظه بمعناه، ودنى من متناوله جناه، سميته ب الجنى الداني في حروف المعاني، ويشتمل على مقدمة وخمسة أبواب"[21] .

---

(19) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**/ مقدمة التحقيق، 1/ 90.

(20) مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (بغداد، مكتبة المثنى، دار الكتب العلمية، 1941م)، 607/1.

(21) المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 19، وينظر: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: 1307هـ)، **البلغة إلى أصول اللغة**، تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي، (جامعة تكريت، رسالة جامعية، د: ط، د: ت)، ص: 173.

ومن خلال الاطلاع على مقدمة هذا الكتاب تتبين القيمة العلمية لهذا الكتاب، الذي يعتبر مرجعا مهما ومصدرا رائدا في اللغة، ويجد القارئ لهذا الكتاب، الجهد الواضح في صياغته وترتيبه وإخراجه بالمخرج اللائق لأهل الاختصاص.

ثانياً: كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:

قال أحد العلماء المعاصرين عن هذا الكتاب ووصفه " أنه كتاب قيم عظيم طرق صاحبه فيه الأبواب المؤصدة ففتحها على مصراعيها، ويسر الوقوف عليها. وذكرها جملة وتفصيلا، وهي مع قلتها كثر درها وبعد غورها، فقرب البعيد وسهل ما صعب منها، وجعله في متناول أيدينا وسماه توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ويحتوي هذا الكتاب الذي ندر وجوده وقل ما يماثله أو يضاهيه" [22] .

وتوضيح المرادي: "شرح خفيف للألفية، جمع كثيراً من الأحكام النحوية المنسوبة إلى أصحابها، وسلك فيه صاحبه منهجاً علميا تعليميا، مع تتبع ابن مالك في كتبه الأخرى، والتنبيه على ما جاء بها من زيادات، فضلاً عن العناية بالشواهد، والإشارة إلى المسائل الشاذة، والنادرة، والمطردة، وبيان الأوجه الصحيحة "[23] .

ولقد وقف المرادي على كلمات كثر مختلف في حرفيتها ترتقي لها عدة حروف، وقد حصرها في ثلاثة أقسام وجعل لكل قسم بابا، فالباب الأول في الأحادي، وهي أربعة عشر حرفا[24] .

---

(22) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / مقدمة التحقيق**، 1/ 92.

(23)غريب عبد المجيد نافع، **ألفية ابن مالك منهجها وشروحها**، (المدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية، د: ط، د: ت)، ص: 73–74.

(24) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 92.

أما في الباب الثاني، وهو الثنائي فقد قسمه إلى ضربين: ضرب متفق عليه ومختلف فيه وجميع ذلك ثلاثة وثلاثون حرفا وهي: إذ، وأل، وأم، وإن، وأو، وأي، وبل، وإذا. . . إلخ.

ثم انتقل المؤلف إلى الباب الثالث في الثلاثي، وهو ضربان: متفق عليه ومختلف فيه وجملة ذلك أربعة وثلاثون حرفا، وهي: أجل، وإذن وإذا وإلا، وإلى، وإما. . . إلخ، ذكرها المؤلف مرتبة مبينا معانيها وما يتعلق بها ضاربا لذلك الأمثلة [25] .

ثالثاً: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:

لقد سار المرادي واختط لنفسه في شرح التسهيل منهجا مشى عليه في الكثير الغالب، ولم يجد عنه إلا في القليل النادر، وتتضح معالم هذا المنهج فيما يأتي:

1- بدأ المرادي شرحه بمقدمة ميسره، وذكر الغرض من هذا التعليق بأنه يذيل فوائده ويوضح مقاصده، ثم ذكر جزءا من المنهج الذي اختطه لنفسه، وهو الميل إلى الاختصار ويبتعد عن الإسهاب، والواقع أن المرادي قد التزم بمنهج الميل إلى الاختصار، وذلك ظاهر وواضح في شرحه كما في باب التثنية وجمع التصحيح؛ ولكن هذا الالتزام رأيناه مفقودا في بعض الأبواب، إذ هو يميل إلى الإطالة والإسهاب [26] .

2- قام المرادي بتقسيم الكتاب في المتن إلى أجزاء صغيرة لتسهل على القارئ، وقد رمز الى لمتن بالحرف الأبجدي (ص) إشارة إلى أنه كلام ابن مالك، ثم يبدأ بعد ذلك في شرح هذا الجزء، وقد رمز له بالحرف الأبجدي (ش) إشارة إلى أنه كلام الشارح، ويلاحظ على شرح المرادي – بالمقارنة بشرح ابن مالك لكلامه – أنه لم يلتزم

---

(25)ينظر: المصدر نفسه. 1/ 93.

(26) ينظر: المرادي، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، (المنصورة، مكتبة الإيمان، ط1، 1427هـ 2006م)، ص: 11.

بشرح فقرة ابن مالك كاملة، وإنما الفقرة التي كان يشرحها ابن مالك في موضع، كان المرادي يشرحها في أكثر من موضع، ليزيل الإبهام ويدل ذلك على عمق المرادي في فهمه واستيعابه لجميع الجزئيات، وتحليلها والتعليق عليها، وإبداء الرأي، سواء كان بالتبعية أم بالاعتراض.

3- الدقة والوضوح في التعريف والحدود، وتخريج المحترزات، فقد كان الإمام المرادي ممن يعتني اعتناء كبيرا بهما، فكان الحد عنده مانعا جامعا، وهو يبدو جليا واضحا في شرح المرادي، فلا يكاد يخلو موضوع من موضوعات الكتاب، أو أبوابه إلا وتظهر فيه هذه السمة الواضحة [27] .

ثانيا: الإجماع

الإجماع لغة: الإجماع: هو مصدر الفعل (أجمع) وهو عند أهل اللغة على معنيين:

أحدهما: " العزم "[28] ، نحو قوله تعالى: {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} [يونس: 71]، وقوله تعالى: {وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ} [يوسف: 102]، وقوله تعالى: {فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا} [طه: 64]، وقوله عليه أفضل الصلاة والسلام: "مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الفَجْرِ، فَلاَ صِيَامَ لَهُ" [29]

ثانيهما: "الاتفاق يقال: (أجمع القوم على كذا)، إذا اتفقوا" [30] .

---

(27) ينظر: المرادي، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص: 11.

(28) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، **المسائل السفرية**، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1403هـ - 1983م)، ص: 26.

(29) محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، **الجامع الكبير – سنن الترمذي**، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، د: ط، 1998م)، 100/2.

(30) أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، (بيروت، مؤسسة الرسالة، د: ط، د: ت)، ص: 42.

الإجماع اصطلاحاً: الإجماع في أصل الاصطلاح هو: "اتفاق الصحابة من المهاجرين والأنصار وكذلك اتفاق العلماء في الأمصار في كل عصر دون غيرهم من العامة" [31] ، وعرّفه الشريف الجرجاني قال: " اتفاق المجتهدين في أمة محمد –عليه الصلاة والسلام– في عصر على أمر ديني" [32] ، ثم انسحب على بقية العلوم ليطبق بلفظه على الاتفاق الحاصل بين العلماء في كل علم، ويرى بعضهم بأنه: "اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة سيدنا صلى الله عليه وسلم في عصر على أي أمر كان" [33] ، وهذا في عمومه.

أما النحاة فقد انطوى مفهوم الإجماع عندهم على القضايا النحوية وبحسب ما ذكره ابن جني إذ قال: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص..."[34] ، وقصد بقوله (أهل البلدين) البصرة والكوفة، وقد تبعه السيوطي ونقل ذات التعريف [35]، وقال الكفوي: اتفاق جميع أهل الاجتهاد لو اجتمعوا على قول واحد من الحِل والحرمة أو الجواز والفساد، نحو: أن يفعلوا بأجمعهم فعلا واحدا، ووجدوا الرضى من الكل بطريق التنصيص على حكم كان من الدين أو غيره، فإن كانت آراء جميع المجتهدين فهو إجماع[36]

---

(31) محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (المتوفى: 387هـ)، **مفاتيح العلوم**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (دار الكتاب العربي، ط: 2، د: ت)، ص: 22.

(32) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، **كتاب التعريفات**، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، (لبنان، بيروت– دار الكتب العلمية، ط: 1، 1403هـ –1983م)، ص: 10.

(33) زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: 926هـ)، **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، تحقيق: د. مازن المبارك، (بيروت، دار الفكر المعاصر، ط: 1، 1411م)، ص: 1.

(34) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، **الخصائص**، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 4، د: ت)، 190/1.

(35) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، تحقيق: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، (دمشق، دار القلم، ط: 1، 1409 – 1989 م)، ص: 159.

(36) ينظر: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، (بيروت، مؤسسة الرسالة، د: ط، د: ت)، ص: 43.

)، وقال ابن علان: هو: "اتفاق أئمة العربية المعول على آرائهم، والمرجوع إلينا على أمر"[37] ، إذ من القدماء نفهم أن الإجماع هو إجماع المجتهدين في كل علم على رأي واحد بالاتفاق.

أما المحدَثون من علماء اللغة والنحو، فآراؤهم تقارب ما جاء به القدماء في ماهية الإجماع، واختصر بعضهم تعريفه بقوله: " لم تخرج عما سبق"[38] ، والمقصود أن لا تخرج عن إجماع العلماء في جميع عصورهم على أمر ما، وفي النحو: ما أجمعت على صحته العرب أو نحاة البصرة والكوفة، أو ارتجل النحوي عن طريق القياس ولم يخالف ذلك ما هم عليه، وسمعه النحاة فسكتوا [39] ، ولا تبتعد الدكتورة خديجة الحديثي بقولها: هو "اتفاق العرب أو النحاة على أمر من الأمور، أو على صورة من صور التعبير"[40] ، وعليه فالإجماع هو التخصيص الذي يجتمع عليه أهل علم من العلوم، ولا يختلفون فيه سواء كان شرعياً، أم لغوياً، أم غير ذلك من العلوم المتنوعة.

نشأة الإجماع:

لا يمكننا الوقوف على أول من استعمل مصطلح (الإجماع) وإستدل فيه، ولكن يمكن أن نقول: إنَّ أول كتاب في النحو لسيبويه قد حمل في طياته ألفاظ الإجماع مثل قول سيبويه: (قول العرب، سمعنا من العرب، وقع في كلام العرب،. . .)، وما إلى ذلك من اللفاظ أخرى تدل على معنى الإجماع [41] ، وما يعبر عن اتفاق العرب

---

(37) محمد بن علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الشافعي (1057هـ)، **داعي الفلاح لمخيبات الاقتراح**، (مؤسسة الإمام الحسن، وحدة البحوث والدراسات، 2011م، د: ط، د: ت)، +ص: 158.

(38) حسانين عفاف، **أدلة النحو**، (مصر، القاهرة – المكتبة الأكاديمية، 1996م، د: ط، د: ت)، ص: 267.

(39) ينظر: أسامة طه الرفاعي، **نظرة في النحو وأصوله ونظامه**، بحث منشور في مجلة آداب المستنصرية، عدد، 20-21، 1412هـ، 1999م، القسم: 1، ص: 100.

(40) خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، (مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ- 1974م)، ص: 126.

(41) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 1/ 73، 55/1، 122/1.

وإجماعهم، وكذا عند النحاة مثال ذلك: " فقال النحويون، وضعه النحويون، يسميه النحويون"[42] ، ولكن على الرغم من ذكره ألفاظ الإجماع فانه لا يمكن أن نقول أنَّ سيبويه هو أول من استعمل هذا المصطلح (الإجماع)، وبالمقابل نراه ينقل عن شيخه يونس بن حبيب إجماع العرب على لفظ (أمام) قائلاً: " وأما أمام فكل العرب تذكره، أخبرنا بذلك يونس"[43] ، ويمكننا أن نقول أنَّ الإجماع نشأ بنشأة الفكر النحوي فهو قديم قدم العربية نفسها، ومنقولاً عن كلام العرب وتوافق عليه العلماء من أهل البلدين والله أعلم.

ولم يقف الأمر عند سيبويه من البصريين في طرح لفظ (الإجماع)، بل نجد أنَّ المبرد قد تطرق الى ذلك في قوله: " لا يجوز أن تقول جاءني الغلام زيد لأن الغلام معرف بالإضافة. . . وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز وإجماعهم حجة على من خالفه منهم"[44] ، وكذلك قول ابن السراج: " ذهب النحويون المتقدمون والمتأخرون إلى أن الاسم العلم أعرف المعارف ثم المضمر"[45] ، والأمثلة كثيرة عن علماء البصرة على اختلاف عصورهم.

أما الكوفيون فنرى الفراء في معانيه يأتي بلفظ(الإجماع)، عن العرب قائلاً: " وقد اجتمعت العرب عَلَى إثبات الألف فِي كِلا الرجلين فِي الرفع والنصب والخفض وهما اثنان"[46] ، وقد بقي الاعتداد بالإجماع وذكر في مصنفاتهم على اختلاف العصور، ثم بعد ذلك نشوء المدرسة البغدادية وصولاً الى القرن الرابع الهجري وموقف ابن جني من

---

(42) المصدر نفسه، 389/1، 434/1، 61/3، 242/4.

(43) المصدر نفسه، 267/3.

(44) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (بيروت، عالم الكتب، د: ط، د: ت)، 175/2.

(45) أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (لبنان، بيروت– مؤسسة الرسالة، د: ط، د: ت)، 1/ 26.

(46) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، (مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط: 1، د: ت)، 184/2.

الإجماع حتى أنه عقد له باباً في خصائصه سماه: " باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة"[47] ، واستمر النحاة على استخدام مصطلح (الإجماع)، في عرض مسائلهم النحوية، وذلك بذكر إجماع الأوائل منهم على قواعد اللغة[48] ، وعليه يبقى الإجماع النحوي ذا أهمية بالغة والله أعلم.

شروط الإجماع:

الإجماع يقوم على الاعتبارية كما أسلفت قال الشوكاني: " الإجماع المعتبر في فنون العلم هو إجماع أهل ذلك الفن العارفين به دون عداهم، فالمعتبر في الإجماع في المسائل الفقهية قول جميع الفقهاء، وفي المسائل الأصولية قول جميع الأصوليين، وفي المسائل النحوية قول جميع النحويين."[49]، وما اجمع أو اتفق عليه النحاة في شروط الإجماع هي:

أولا: أن يكون إجماع العرب مقتصراً على العرب الذين ينتمون إلى القبائل العربية التي تعرف بفصاحتها، وصفاء لغتها من منثور ومنظوم قبل بعثت النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وفي زمنه وبعده، إلى أن دخل فساد الألسنة؛ وذلك لدخول الأعاجم والمولدين وانتشار اللحن[50] .

(47) ابن جني، **الخصائص**، 190/1.

(48) ينظر: إسماعيل المشهداني، **الإجماع دراسة في أصول النحو**، ص" 57-59.

(49) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، (دمشق، كفر بطنا – دار الكتاب العربي، ط: 1، 1419هـ – 1999م)، 233/1.

(50) ينظر: محمد إسماعيل المشهداني، **الإجماع دراسة في أصول النحو**، (الأردن، عمان– دار غبراء للنشر والتوزيع، ط: 1، 1434هـ 2013م)، ص: 43، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص: 77.

ثانيا: الذين يأخذ عنهم ثقات معروفين بالضبط والعدالة[51] ، ويتضح ذلك من أقوال سيبويه في كتابه[52] .

ثالثا: أن يكون إجماع النحاة واقعاً من مجتهدي النحاة العارفين بكلام العرب وأساليبه، فلا عبرة لغيرهم من أصحاب العلوم الأخرى[53] .

رابعا: أن يتحقق ذلك، أي: إقرار الحكم لمسألة معينة باتفاق الجميع صراحة كان ذلك أو ضمناً، فإن لم يتفق رأي الجماعة على معنى واحد لم ينعقد الإجماع[54] .

وهذه الصورة الواضحة للإجماع النحوي تحديدا وما يكتنفه من شروط عامة، أي: الإجماع بعمومه وشروط تخص الاتجاه اللغوي النحوي كما في الشرط الأول.

أنواع الإجماع:

تنظم أنواع الإجماع بحسب ما جاء على الترتيب عند السمعاني: [55] من إجماع (العلماء في النحو والعربية)، (المفسرين وأقوالهم)، و(انعقاده عند الفقهاء)، و(الأصوليين)، و(المحكمين)، فإذاً أنواعه ما كانت عند أصحاب كل علم فيكون على النحو الآتي:

---

(51) ينظر: السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص: 45.

(52) ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: 3، 1408 هـ - 1988 م)، 155/1، 2/ 110.

(53) ينظر: الشوكاني، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، 1/ 233، والمشهداني، **الإجماع دراسة في أصول النحو**، ص: 44.

(54) ينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ)، **التبصرة في أصول الفقه**، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، (دمشق، دار الفكر، ط: 1، 1403م)، ص: 372.

(55) ينظر: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: 489هـ)، **قواطع الأدلة في الأصول**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، (لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1418هـ/1999م)، 481/1.

1- إجماع المفسرين.

2- إجماع الفقهاء.

3- إجماع الأصوليين.

4- إجماع النحاة.

5- إجماع المحكمين.

وقد ذكر الشوكاني ثلاثة أنواع من الإجماع فقط: الإجماع في المسائل الفقهية، والإجماع في المسائل الأصولية، والإجماع في المسائل النحوية [56] ، وأضاف السيوطي نوعا آخر وهو (إجماع العرب) [57] ، ولفظه عند سيبويه بقوله: " رددت ووددت، واجتررت، وانقددت، واستعددت...، فإذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام"[58] ، ويرى بعض المحدثين من أنواع الإجماع هو (إجماع القراء)، أي: اتفاقهم على قراءة واحدة [59] ، وهذه هي خلاصة أنواع الإجماع التي تختص بكل علم كعامل مشترك بين العلوم والله أعلم.

حجية الإجماع ومرتبته:

(56) ينظر: الشوكاني، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، 1/ 233.

(57) ينظر: السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص: 36.

(58) سيبويه، **الكتاب**، 3/ 530.

(59) ينظر: حسين رفعت حسين، **الإجماع في الدراسات النحوية**، (بيروت، عالم الكتب، د: ت، د: ت)، ص: 21، ولم اقف عليه في كتب القراءة، والنحو، والمعاني.

هو الأصل الثالث من أصول النحو العربي إذا اعتبرنا أنَّ أولها (السماع)، وثانيهما (القياس، والإجماع)، واستصحابه الحال، ونذكر عبارة السيوطي بقوله: "كل من الإجماع والقياس لابد له من مستند من السماع"[60]، وهذا الترابط بين الأصول النحوية التي يستند بعضها إلى بعض في تحقيق المقصد والله أعلم.

وإنَّ مرتبة الإجماع عند علماء الشرع هي من يوم المخالفة، أي: إن كانت هناك مخالفة ما أجمعوا عليه نطقاً، أو كتابةً، لا يوجب إثماً، كأن يكون في عقد، أو عهد، وعدم إقناع السامع في لبس وإلا لا يقع الإجماع، ودون ذلك إن حصل لبس في القواعد المجمع عليها، ووجود قواعد مخالفة لما أجمعوا عليها فلا شك في منع الإجماع[61]، ولم يبتعد الأصوليون عن ذلك فالإجماع عندهم لا ينعقد في الأحكام عن اجتهاد وقياس وإنما ينعقد عن نص مقطوع به وسبيله النقل المتواتر[62] ، ويرى بعضهم أنَّ عليه دليلين من القرآن الكريم في قوله تعالى: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء: 115]، والآخر في قول النبي محمد صلى الله عليه وسلم: (إن أمتي لا تجتمع على ضلالة) [63] ، أو كما روي[64]، وقد استطرد الأصوليون في حجيته بين الإجماع السكوتي و الإجماع السمعي واللفظي، وبين حجته قطعية أم

(60) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص: 21، وينظر: جمال الدين مصطفى، **رأي في أصول النحو**، بحث منشور في مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت، ج: 5، 2013م، ص: 98.

(61) ينظر: أبو بكر الشتريني (المتوفى: 549هـ)، **تنبيه اللباب على فضائل الآداب**، تحقيق: معيض العوفي، (القاهرة، دار المدني، ط: 1، 1410هـ، ص: 60.

(62) ينظر: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478هـ)، **كتاب التلخيص في أصول الفقه**، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، (بيروت، دار البشائر الإسلامية، د: ط، د: ت)، 111/3.

(63) ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ)، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، د: ط، د: ت)، 1303/2.

(64) أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، (مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 2، 1423هـ-2002م)، 1/ 383.

ظنية[65] ، وما الى ذلك من مسائل طويلة في هذا الموضع، وبعد كل ذلك يرى الأصفهاني قائلا: " أنه لا خلاف في كونه حجة"[66] .

أما النحاة فيرى ابن جني أنه يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص عليه، والمقيس على النصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وأنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم: (امتي لا تجتمع على ضلالة) [67] ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، ويتحقق الإجماع بإجماع أهل البلدين (البصرة والكوفة) [68] ، وعند ابن مالك: الإجماع حجة بما ورد عن العرب واتفق عليه النحويين[69] ، فالإجماع على ذلك سبيل العلماء في كل علم وحجيته قائمة باعتبار كونه أصل من أصول الاحتجاج في النصوص المنقولة، أو القواعد الموضوعة، فهو لا يتعارض بغيره؛ لأن الإجماع في العلوم عموماً وفي النحو خصوصاً يجعل ما كان حكماً ظنياً يصل الى القطعية، ويتجنب به الوقوع في الخطأ أو اللحن في الجانب اللغوي والله أعلم.

مرتكزات الإجماع عند النحاة:

---

(65) ينظر: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ)، **الموافقات**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (دار ابن عفان، ط: 1، 1417هـ/ 1997م)، 556/1، وينظر: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق: د. محمد تامر، (لبنان، بيروت– دار الكتب العلمية، ط: 1، 1421هـ – 2000م)، 3/ 568.

(66) محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (المتوفى: 749هـ)، **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، تحقيق: محمد مظهر بقا، (السعودية، دار المدني، ط: 1، 1406هـ / 1986م)، 1/ 531.

(67) مرّ تخريجه.

(68) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، 1/ 19

(69) ينظر: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(المتوفى: 672هـ)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط: 1، 1402 هـ – 1982 م)، 1/ 117.

للإجماع سند نحوي وهو متصل بشكل ارتباطي بالسماع والقياس قال السيوطي: " وكل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك"[70] ، ويتضح لنا ذلك من خلال استعراض المسائل التي أطلقها النحاة على اختلاف عصورهم ووقفوا فيها على إجماع النحاة في مسائل كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر:

1-إجماع النحويين على أنَّ الألف واللام في (التي، الذي، اللذين، اللتين، اللذينَ، واللاتي، واللائي) تكون للتعريف[71] .

2-إجماع النحويين على أنَّ قولهم: إن الواو في (يعد) و(يزن)، قد حذفت لأنها وقعت بين ياء وكسرة وأصلها يوعد ويوزن، وغير ذلك من المسائل الأخرى [72] .

3-قيل لا خلاف بين البصرين والكوفيين على جواز قصر الممدود[73] ؛ وذلك للضرورة الشعرية واستدلوا بقول الشاعر[74] :

لابدّ من صَنعَا وَإِن طَال السّفرْ وإن تحَنى كُلُّ عُودٍ ودَبَر

4- ذكر ابن كيسان إجماع النحويين على جواز تقديم الضمير على مفسره المبدل منه نحو: (يقومون الزيدون)، مع أنَّ المبدل تابع وتأخيره واجب[75] .

---

(70) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص: 22.

(71) ينظر: المبرد، **المقتضب**، 115/1، وعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النها وندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)، **اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، (دمشق، دار الفكر، ط: 2، 1405هـ 1985م)، ص: 48.

(72) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، 327/2.

(73) ينظر: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، د: ط، د: ت)، 447/3.

(74) البيت من الرجز ولم أعثر على قائله وهو في، ابن السراج، **الأصول في النحو**، 447/3، وابن قيم الجوزية، **إرشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك**، 880/2، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 277/3.

(75) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 2/ 646.

5-ذكر السيوطي: إجماع النحويين على أنَّ الواو لا تفيد الترتيب ونقل ذلك ابن هشام عن الفراء، والشريف الرضي عن الكسائي[76] .

والكلام يطول في مرتكزات الإجماع عند النحاة وما اعتمدوه من (إجماع النحويين) تارة و (إجماع البصريين والكوفيين) تارة أخرى للوقوف على ما أجمع عليه الأوائل من النحاة والذي منه قطعية الثبوت وما يرافقه من السماع والقياس واصطحاب الحال والله أعلم.

الفصل الأول: الأسماء:

الأسماء هي أساس الارتكاز اللفظي، عند الإمام المرادي الذي عقد لها أبواباً خاصة في جوانب عدة منها (الابتداء، والفاعلية، والمفعولية) وغيرها مما وقع في مصنفاته، وكشف أهمية التركيب من حيث الإسناد، والتقديم والتأخير، والإضافة، والجر، والتعليق، وما إلى ذلك من خواص الأسماء، والإمام المرادي في مبحث الأسماء عرض مسائله بشكل مفصل ووافي وواضح مما يسهل على الباحث الرجوع إلى المسألة عند الأوائل.

حيث قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ثم مطالب، في المبحث الأول: ضمنت فيه المرفوعات من الأسماء: كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائبه وتوابعها، والمبحث الثاني: ضمنت فيه المنصوبات من الأسماء: كالمفاعيل والفضلات وتوابعها، والمبحث الثالث: المجرورات من الأسماء: كالمجرور بحرف الجر، والمجرور بالتبعية أيضا.

---

(76) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (مصر، المكتبة التوفيقية، د: ط، د: ت)، 186/3.

المبحث الأول: مرفوعات الأسماء:

المطلب الأول: المبتدأ

المبتدأ: " اسمٌ أو بمنزلتِه مجرّدٌ عن العواملِ اللّفظية غيرِ الزائدةِ، مخبرٌ عنه، أو وصفٌ لرافعِ المكتفي به"[77]، والمبتدأ على نوعين، الأول :صريح، نحو قوله تعالى: {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [النور: 35]، فلفظ الجلالة (الله)، مبتدأ، خبره: (نور السماوات)، والثاني: اسمٌ مؤوَّلٌ، نحو قوله تعالى: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} [البقرة: 184] فالمصدر المؤول من (أن) والفعل المضارع(تصوموا) في محل رفع مبتدأ والتقدير: (صيامُكُمْ)[78].

وسمي المبتدأ بهذا الاسم؛ لأنه يبتدأ به الكلام، ولا بد له من خبر؛ ليتمم به معنى الجملة نحو: (زيد قائم)، فـ(زيد)، مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهر على آخره، و(قائم)، خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهر على آخره.

مجيء المبتدأ قبل فعل المدح.

وإن مما اتفق عليه النحاة في هذا الباب مجيء المبتدأ قبل فعل المدح، ومن ذلك (العلم) في قول الناظم:[79]

وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كـ (العِلم نِعْم المُقْتَنَى والمُقْتَفَى)

---

(77) أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: 860هـ)، **الحدود في علم النحو**، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، (المدينة المنورة – الجامعة الإسلامية، ط: العدد 112 – السنة 33 – 1421هـ/2001م)، ص: 468.

(78) ينظر: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، **المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف**، (لبنان –بيروت، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 3، 1428 هـ – 2007 م، ص: 65.

(79) البيت من الرجز ولم أعثر على قائله وهو في: ابن مالك، **ألفية ابن مالك**، 43/1، وابن الجوزية، **إرشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك**، 576/1، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، 290/2.

وعنه قال المرادي: "كيف خير المصنف بين جعله مبتدأ وجعله خبرا وليسا سواء؛ لأن الأول متفق عليه والثاني قد منعه بعضهم"[80] ، فهو يصرح باتفاق أئمة النحو على أن المخصوص بالمدح يعرب مبتدأ خبره الجملة المدحية، (فالعلم) مبتدأ والجملة المدحية التي بعده خبره، وذكر ابن هشام إجماع النحاة على جواز تقدم المخصوص بالمدح على الفعل والفاعل، وهذا الذي نحن بصدده، والذي ذكرنا إجماع النحاة على عده مبتدأ[81].

وقد تحدث الشاطبي عن المسألة في معرض حديثه عن جواز حذف المخصوص بالمدح إن دل عليه[82].

إذا كان اسم (لا) النافية للجنس معرفةً أو إذا فصل بينها وبين اسمها بفاصل بطل عملها.

ومن الإجماع الذي ذكره المرادي إجماع النحويين على أن اسم (لا) النافية للجنس اذا كان معرفة بعد (لا) أو فصل فاصل بينها وبين مصحوبها (اسمها) بطل عملها ووجب تكرارها، قال المرادي: " إذا انفصل مصحوب (لا) أو كان معرفةً بطل العمل بإجماع"[83] ، وعلى إجماعهم هذا يكون قوله تعالى: {لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ} [يس: 40]، فالشاهد هنا أن (الشمس) جاءت معرفة، فبطل عمل (لا) وعندئذ فـ(الشمس) مبتدأ خبره الجملة الفعلية(ينبغي لها...)، وقد تكررت (لا) في قوله تعالى: (ولا الليل...).

---

(80) أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، (دار الفكر العربي، ط: 1، ت: 1428هـ - 2008م)، 2/ 925.

(81) ينظر: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة، ط: 11، 1383)، ص: 187.

(82) ينظر: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790 هـ) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا وعبد المجيد قطامش، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط: 1، 142 هـ - 2007 م، 4/ 542.

(83) أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص: 68.

ومثال النكرة المفصول بينها وبين (لا) بفاصل ما جاء في قوله تعالى: {لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ} [سورة الصافات: 47]، فشبه الجملة من الجار والمجرور (فيها) في محل رفع خبر مقدم، و (غول)، مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهر على آخره.

إلا إنني وجدت أبا حيان ينكر على ابن مالك ذكره الإجماع وينفيه قائلا: " زعم ابن مالك أنه إذا انفصل مصحوب (لا)، أو كان معرفة بطل العمل بإجماع، وليس كما ذكر، أما إذا انفصل مصحوبها، فقد تقدم لنا مذهب الرماني، وأنه يجيز إذا انفصل أن تعمل (لا) فيه، فإن كان مبنيًا نصب وزال البناء"[84] .

والذي يبدو من خلال قول أبي حيان أن المبرد وابن كيسان لا يبطلان عمل لا مع مجيء الاسم معرفة، إذ قال: " خلافًا للمبرد وابن كيسان" [85] ، وأراني أوافق من أبطل عمل (لا) عند فقدان أحد شرطي العمل أو كليهما؛ لورود ذلك في كتاب الله العزيز؛ إذ هو الكتاب المعجز بالإجماع.

أقسام (ذا) كلها أسماء باتفاق النحاة.

وإنَّ مما اتفق عليه النحاة أيضا اسمية (ذا) إذ قال المرادي: " واعلم أن أقسام ذا المذكورة كلها أسماء باتفاق"[86]، حيث قسم النحاة (ذا)، الاسمية الى أقسام منها:

---

(84) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (القاهرة- مكتبة الخانجي، ط: 1، 1418 هـ - 1998م)، 1306/3.

(85) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د. حسن هنداوي، (دمشق- دار القلم (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا)، ط: 1، 277/5.

(86) أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، (لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1413 هـ - 1992 م)، 242/1.

1- أن تكون اسم إشارة، فتقول للقريب (ذا زيد)، ف(ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، و(زيد) خبرها مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

2- أن يكون موصولاً بمعنى الذي لكن بشرط، أن تكون بعد ما أو من الاستفهاميتين نحو قول لبيد[87]:

أَلا تَسْأَلاَنِ المَرْءَ مَا ذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وبَاطِلُ

ف (ما)، مبتدأ و(ذا) الموصولة خبرها، أو ما خبر مقدم وذا الموصولة مبتدأ مؤخر، وذا ما اتفق النحاة على تسميته قد أعرب مبتدأ على أحد الأوجه.

وذكر الصبان أنّ ثمة من جعلها اسمًا واحدًا نحو قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ} [البقرة: 219] على قراءة أبي عمرو برفع (العفو) على جعل (ذا)، اسماً موصولًا، وعلى هذه القراءة يترجح كون (ماذا) مكونة من كلمتين مبتدأ وخبر، وذا موصولة بمعنى (الذي) [88] فإن لم يتقدم على (ذا)، ما ومن الاستفهاميتين لم يجز أن تكون موصولة، وأجازها الكوفيون، أي كما أجازوا في بقية أسماء الإشارة أن تكون موصولة [89] .

3- أن يكون ذا بمعنى صاحب، شريطة أن تكون في حالة النصب، نحو: (رأيت ذا العلم)، وليست هي مما عنه الكلام في ذا الباب[90] .

شذوذ وصل (أل) بالمبتدأ والخبر وعدم القياس عليه.

---

(87) أبو عقيل العامري لَبِيد بن ربيعة، (المتوفى: 41هـ)، **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، (دار المعرفة، ط: 1، 1425 هـ - 2004 م، 84/1.

(88) ينظر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ)، (المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية، د: ت)، 160/2.

(89) ينظر: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ -1997م)، 232/1.

(90) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، 241/1.

وإنَّ مما اتفق عليه النحاة في هذا الباب هو عدم القياس على وصل (أل) بالمبتدأ، والخبر، وانَّ هذا لا يجيء إلا في الضرائر الشعرية، قال المرادي: " شذ وصل (أل) بمبتدأ وخبر وهذا لا يقاس عليه باتفاق"[91] ومن ذلك قول الشاعر [92] :

مِنَ الْقَوْم الرَّسُولُ الله مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

مبتدأ مضاف وقد عرف بـ (أل)، وهذا ما اتفق النحاة على عدم القياس عليه، وقد تأوله ابن مالك على أن (أل) بمعنى الذين[93] ، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان على معنى: " من القوم الذين رسول الله منهم"، وذكر قولا- ولعله على التضعيف- وهو أن (أل) زائدة في كلمة (الرسول)، كذلك ذكر أن الكوفيين يذهبون إلى جواز استعمال الأسماء المعرفة (بأل)، والمضافة إلى معارف، وكذا النكرات المضافة إلى نكرات موصولات[94]، كما ذكر أنّ ابن عصفور يعد (أل) في هذا بقية (الذين) واستحسنه ونعته بالأظهر[95].

عدم اشتراط طول الصلة عند الكوفيين بل وأجازوا حذفها مطلقاً.

(91) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 446.

(92) البيت من الوافر ولم اعثر على قائله وهو في: ابن الأثير، **البديع في علم العربية**: 654/2، **وابن** مالك، **شرح التسهيل**: 202/1، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: 1014/2، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**: 100/1.

(93) ينظر: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 1، 1410هـ - 1990م)، 1 / 202، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 1/ 124.

(94) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 2/ 1014.

(95) ينظر: **المصدر نفسه**، 5/ 2451.

وإنَّ مما اتفق عليه الكوفيون في هذه المسألة من عدم اشتراط طول الصلة بل وأجازوا حذفها مطلقاً، قال المرادي: " ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل أجازوا الحذف مطلقا، واتفقوا على عدم اشتراطه"[96] .

واستحسن الخليل الحذف وذكر أنَّ علة ذلك إنما راجع الى طول الصلة، ومنه نحو: (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا)، والتقدير: (ما أنا بالذي هو قائل) [97] ، وهذا يعني أن البصريين يشترطون طول الصلة، فان لم تطل امتنع الحذف عندهم، واستظهروا بقوله تعالى {ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ } [الأنعام: 154]، على قراءة من قرأ برفع "أحسنُ"[98] ، ليكون التقدير عندهم: هو أحسن[99] ، وهذا ما ضعفه ابن جني، إذ قال: " وحذْف "هو" من هنا ضعيف؛ وذلك أنه إنما يُحذف من صلة الذي الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها، نحو: مررت بالذي ضربتَ"[100] ، ولا أرى وجها لهذا التضعيف؛ إذ المعنى يقبله والسياق يقتضيه والله أعلم.

---

(96) المرادي: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 451.

(97) ينظر: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، (ط: 1، 1410هـ - 1990م)، 1/ 13.

(98) هي قراءة يحيى بن يعمر، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وهي شاذة، ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، (: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط: 1، 1420هـ- 1999م)، 1/ 13، **ورضي** الدين الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، (جامعة قاريونس، ط: 1، 1398 هـ - 1978 م)، 1/ 135.

(99) ينظر: بهاء الدين بن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: د. محمد كامل بركات، (جامعة أم القرى، دمشق، دار الفكر - جدة، دار المدني، ط: 1، 1400 - 1405 هـ)، 1/ 154.

(100) أبو الفتح الموصلي: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، 1/ 234.

وذكر ابن مالك انه كلما زادت الاستطالة في الصلة زاد الحذف حسنًا ومنه قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ} [الزخرف: 84]، والتقدير عنده: "وهو الذي هو في السماء إله، وفي الأرض إله"[101] .

المطلب الثاني: الخبر

الخبر: هو الركن الثاني من الجملة الأسمية، وحدّه عند النحاة: " الجزء الَّذي يُتمِّمُ الفائدةَ للمبتدأ"[102] ، وهو على أقسام ثلاثة: الأول المفرد، ويندرج تحته المثنى والمجموع، نحو: زيد مجتهدٌ، والزيدان مجتهدان، والزيدون مجتهدون، أما الثاني فهو الجملة بنوعيها الاسمية، نحو: زيد أبوه محترم، أو الفعلية، نحو: زيد يقرأ القرآن، وأمّا النوع الثالث، فهو شبه الجملة الظرفية، نحو: السفر يوم غد، والقمر بين الغيوم، أو شبه الجملة من الجار والمجرور، نحو: زيد في الدار.

أمّا عند البلاغيين فهو: ما يحتمل الصّدق أو الكذب لذاته، تقول: زيد مجتهد، فيجوز أن يكون صدقا، أو كذبا[103] ، والذي نحن بصدده هو الأول الذي ذكره النحاة، والأصل فيه أن يأتي بعد المبتدأ، ويجوز أن يتقدم عليه إن لم يكن ثمة مانع يمنعه.

الإجماع على جواز تقدم الخبر المقترن بالضمير.

---

(101) ابن مالك: **شرح الكافية الشافية**، 1/ 61، وينظر: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق**: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، (جمهورية مصر العربية – القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط: 1، 1428 هـ، 2/ 703.

(102) عيسى بن يعقوب اليعقوب: **المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف**، 66/1.

(103) ينظر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ)، **البديع في علم العربية**، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، (المملكة العربية السعودية – مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط1، 1420 هـ)، 66/1.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة، في هذا الباب ما ذكر المرادي في إجماعهم على جواز تقديم الخبر المقترن بالضمير نحو: في دارِهِ زيدٌ، فقال: "ويجوز نحو في دارِهِ زيدٌ إجماعاً"[104] فـ (في)، حرف جر و(دار)، اسم مجرور بحرف الجر وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف و(الهاء) ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وشبه الجملة من الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم، إلا إنني وجدت أن ابن الصائغ يخالف ما جاء به المرادي عن ابن مالك من جواز تقديم الخبر المقترن بالضمير فهو لا يجيز نحو: "في دارِهِ زيدٌ" فقد تقدم الخبر المقترن بالضمير(في دارِهِ) على المبتدأ (زيدٌ) فمنع جواز التقديم، معللا ذلك بقوله: " لأنّه لو قُدِّمَ عادَ الضّميرُ منه إلى مُتأخِّرٍ في اللَّفظِ والرُّتبة"[105] .

ولا أرى وجها لما ذهب إليه ابن الصائغ من منع التقديم؛ لما جاء ذلك عن العرب، وإجماع النحاة على جوازه، وأنَّ ذلك لا غبار عليه؛ لموافقته القياس النحوي.

أما أبو حيان فقد أنكر على ابن مالك قوله إجماع النحاة على الجواز، معللا أن النحاس قد ذكر، خلافًا عن الأخفش [106] ، وتبعه في هذا السيوطي[107] ، وفند الشاطبي ما ذهب إليه أبو حيان والسيوطي، وعزا ذلك إلى قصور في فهم الخلاف، ونعت ما ذهب إليه ابن مالك بأنه هو الصحيحُ[108]، وهذا الذي يقبل دون سواه.

اتفاق النحاة على تعدد الخبر لفظاً وتحدده معنىً.

---

(104) المرادي: **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص: 146-47.

(105) محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، (المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ط1، 1424هـ، 2004م)، 303/1.

(106) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 3/ 1108، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، 344/3.

(107)ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (مصر- المكتبة التوفيقية، د: ط، د: ت)، 1/ 387.

(108)ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، 2/ 58.

وإن مما اتفق عليه النحاة في هذا الباب جواز تعدد الخبر لفظا وتحدده معنىً قول المرادي: " متفق على جوازه وهي أن يتعدد الخبر لفظا ويتحدد معنى "[109] ؛ أي إنَّ الأخبار الوارد ذكرها يُقصد معناها بذاتها وليست مشتركة في معنى واحد يصح العطف عليها.

وقد يأتي للمبتدأ أكثر من خبر واحد، نحو قوله تعالى: {وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ} [البروج: 14]، فقد تعدد الخبر في هذه الآية (الغفور، الودود)، ومن الإجماع قولك: (الرمان حلو حامض)، فحلو وحامض، خبران للمبتدأ (الرمان)، وقد ذكر النحاة انه ليس المراد من قولك: (حلو حامض) نقض الحلاوة، إنما المراد هو الجمع بين الطعمين.

فكأنك تقول: الرمان مزّ [110] ؛ لذا لا يمكن حذف أحد الخبرين؛ لفساد المعنى به.

وذكر ابن مالك أن ابن درستويه يمنع تعدد الخبر في هذا الباب ذاكراً؛ لأنَّه عقد مماثلة بين تعدد الخبر وتعدد المفعول، فكما لا يجوز أن يتعدى الفعل المتعدي الى مفعول واحد إلى أكثر من واحد، كذلك لا يُنْصَب بالأفعال الناسخة إلا خبر واحد، كما في نحو: كان هذا حلوا حامضا، ورده ابن مالك قائلا: " وهذا منع لا يلتفت إليه، ولا يُعَرَّج عليه"[111].

---

(109) المرادي، ، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 490/3.

(110) ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة- مكتبة الخانجي، ط: 3، 1408 هـ - 1988 م)، 2/ 83، و محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (بيروت – عالم الكتب، د: ط، د: ت)، 4/ 308، و أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (لبنان – بيروت، مؤسسة الرسالة، **د: ط، د: ت**)، 1/ 151، و ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: 542هـ)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، (القاهرة- مكتبة الخانجي، ط: 1، 1413 هـ - 1991 م)، 134/1.

(111) ابن مالك، **شرح التسهيل الفوائد**، 1/ 338.

المطلب الثالث: الفاعل

الفاعل: ذكر النحاة حدّ الفاعل فقالوا: هو" ما أسند إليه فعل تام فارغ غير مصوغ للمفعول"[112]، أو هو "ما كان المسند إليه، من فعل أو شبهه، مقدمًا عليه أبداً، كقولك: (ضرب زيدٌ)، و(زيدٌ ضاربٌ غلامه)، و(حسنٌ وجهه)، وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه"[113] ، فـ(زيد) فاعل، وكذلك (وجهه).

والفاعل يعد من المتلازمات الذي من خلاله يتمم معنى الجملة الفعلية، ولا يتقدم على مسنده، فلابد لكل فعل من فاعل يفهم به سياق الجملة، وهو من المرفوعات، فيأتي تارةً اسماً ظاهراً نحو: جاء محمدٌ، وتارة أخرى ضميراً إما ظاهراً متصلاً نحو: نظمتُ القصيدةَ، فأتى الضمير المتصل(التاء) مبني في محل رفع (فاعل)، أو مستتراً نحو: زيد كتبَ الدرسَ، فجاء الفاعل ضميراً مستتراً مبنياً في محل رفع تقديره (هو).

اتفاق النحاة على كون الضمير البارز فاعلاً.

وإنَّ مما اتفق عليه النحاة في هذا الباب هو كون الضمير (هو) فاعلا في نحو: (مررت برجل مكرمك هو)، قال المرادي: " وإبراز الضمير يكون فاعلا باتفاق"[114] ، ومنه قوله تعالى: {فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ } [البقرة: 282]، فالضمير البارز(هو) في قوله: (أَنْ يُمِلَّ هُوَ)، فاعل بإجماع النحاة، كما أجازوا فيه وجها ثانيا هو كونه توكيدا للضمير المستتر في الفعل (يمل)، وقد

(112) الأندلسي: ، **الحدود في علم النحو**، 468/1.

(113) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: د. علي بو ملحم، (لبنان– بيروت– مكتبة الهلال، ط: 1، 1993م)، ص: 38، وابن يعيش (المتوفى: 643هـ)، **شرح المفصل للزمخشري**، (لبنان– بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1422 هـ - 2001 م، 200/1.

(114) المرادي: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 163.

ذكر المرادي[115] وغيره[116] أن هذا منسوب لسيبويه، أمّا العكبري فذهب إلى أنه توكيد للضمير المستتر دون أن يذكر وجه الفاعلية[117] ، وافقه أبو زكريا الأنصاري[118] ، وذكر السمين الحلبي فائدة ذلك فقال: " وفائدةُ التوكيدِ به رَفْعُ المجازِ الذي كان يحتمِلُه إسنادُ الفعلِ إلى الضميرِ، والتنصيصُ على أنه غيرُ مستطيعٍ بنفسِه"[119] .

أمّا ابن عاشور، فقد ذكر فائدة التوكيد بأنها تمهيد لقوله تعالى: {فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ} وان المعنى عنده: "فليملل لئلا يتوهم الناس أن عجزه يسقط عنه واجب الإشهاد عليه بما يستدينه، وكان الأولياء قبل الإسلام وفي صدره كبراء القرابة"[120] ، ومن الغريب أن المرادي ذكر أن ظاهر كلام ابن مالك أن الضمير هنا متى ما برز فهو توكيد لا فاعل، على الرغم من انه يذكر تجويز سيبويه لذلك [121] ، وأرى صحة ما ذهب إليه سيبويه من إمكان عده فاعلا أو توكيداً.

---

(115) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 134.

(116) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 3/ 1111، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 2/ 964، وأبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، 4/ 16.

(117) ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (عيسى البابي الحلبي وشركاه، د: ط، د: ت)، 1/ 228.

(118) ينظر: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: 926هـ)، **إعراب القرآن العظيم**، تحقيق: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، (ط: 1، 1421 هـ - 2001 م)، ص: 200.

(119) أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، (دمشق – دار القلم، د: ط، د: ت)، 2/ 654.

(120) محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، **التحرير والتنوير**، (تونس- الدار التونسية للنشر، 1984هـ، د: ط، د: ت)، 3/ 104.

(121) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 164.

المطلب الرابع: نائب الفاعل

نائب الفاعل: هو " أي اسم ولو مؤولا حذف فاعله للجهل به، أو لغرض لفظي أو معنوي وأقيم هو أي (النائب) من مفعول به، أو مصدر أو ظرف متصرفين مختصين، أو مجرور مقامه في إسناد العامل إليه، ووجوب تأخره عنه، واستحقاقه للاتصال به، وامتناع حذفه، وتأنيث عامله لتأنيثه، كضُرِبَ زيدٌ"[122].

إجماع النحاة على جواز نيابة المفعول الأول في الفعل المتعدي مناب الفاعل.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب جواز نيابة المفعول الأول مناب الفاعل في الفعل المتعدي الى مفعول واحد، أو مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهو باب (ظن) وأخواتها، أو ليس أصلهما مبتدأ وخبرا، أو هو باب (كسا) وأخواتها، أو ثلاث مفاعيل، قال المرادي: " لا خلاف في جواز نيابة المفعول الأول. . . " [123] ، فمثال المتعدي الى مفعول واحد، قولنا: (كتب زيد الدرس)، فعند بنائه للمجهول نقول: (كُتِبَ الدرسُ)، ومثال المتعدي الى مفعولين اصلهما مبتدأ وخبر قولنا: (ظننت الامتحانَ سهلاً) وعند بنائه للمجهول نقول: (ظُنَّ الامتحانُ سهلاً)، أما المتعدي الى مفعولين ليس اصلهما مبتدأ وخبرا فكقولنا: (كسوت الفقيرَ ثوباً)، وعند بنائه للمجهول نقول: (كُسِيَ الفقيرُ ثوباً) وأما المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل فكقولنا: (أعلمت عليا محمدا مسافرا)، وعند

(122) عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (899 – 972 هـ)، **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، (القاهرة – مكتبة وهبة، ط2: 1414 هـ – 1993م)، 194/1.

(123) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 2/ 608.

بنائه للمجهول نقول: (أُعلِمَ عليٌ محمدا مسافرا)، فكل مفعول (أول) في الجمل أعلاه ينوب مناب الفاعل جوازا، وذلك بإجماع النحاة[124] .

أما المفعول الثاني في باب (كسا)، فقد نقل ابن مالك الاتفاق على جواز نيابته من الفاعل، شريطة أمن اللبس بين المفعولين، وذكره المرادي قالاً: " أما الثاني فنقل المصنف الاتفاق على جواز نيابته. . . "[125]، نحو: (أُعطيَ زيدا درهم)، فأصل الجملة، (أعطيت زيدا درهماً)، فأجاز النحاة أن ينوب المفعول الثاني(درهماً) مناب الفاعل؛ لأمن اللبس، ولا يجوز أن نقول: (أُعطيَ زيد عمرا) في نيابة الثاني؛ لحصول اللبس بين المفعولين، فلا يعرف من هو الآخذ و من هو المأخوذ، أما نيابة الأول في الجملة فانه جائز بإجماع[126] ، وأرى أنَّ القول في جواز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب (كسا) أولى من عدمه إن امن اللبس؛ وذلك لما ورد من أقوال العرب وإجماع النحاة على ذلك والله أعلم.

المطلب الخامس: المرفوعات من التوابع:

حد التابع: هو " اللفظ المشارك لما قبله وهو المتبوع"[127] ، وتنقسم التوابع الى عدة أقسام منها:

---

(124) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 1/ 72، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 2/ 608، وزين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (691 – 749 هـ)، **تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**، تحقيق: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، (المملكة العربية السعودية – الرياض، مكتبة الرشد، ط: 1، 1429 هـ – 2008 م)، 271/1.

(125) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 2/ 608.

(126) ينظر: المبرد، **المقتضب**، 4/ 51، و ابن السراج، **الأصول في النحو**، 1/ 79، و ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 2/ 610، و بدر الدين، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص: 171، و بن قيم الجوزية، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، 1/ 325، و أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: 807 هـ)، **شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو**، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، (لبنان، بيروت، المكتبة العصرية، ط: 1، 1425 هـ – 2005)، ص: 99، و الشافعي، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 1/ 422، و الوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، 1/ 435.

(127) الفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص: 245.

أولاً: الصفة(النعت): هو "التابع لما قبله، المشعر بعلامة فيه، أو ما هو في سببه"[128].

ثانياً: البدل: هو "تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه"[129] .

ثالثاً: التوكيد: هو "التابع لما قبله، المقرر أمر المتبوع، أي متبوعة، في النسبة، بأن يرفع توهم الإسناد إلى غير المتبوع"[130] .

من خلال دراستي وبحثي الفاحص لم أجد في كتب المرادي إجماعا نحويا في الصفة(النعت)، والبدل، والتوكيد.

رابعاً: المعطوف: ذكر ابن عقيل حد المعطوف بأنّه: " التابع، المتوسط بينه وبين متبوعة أحد الحروف التي ستذكر، كـ(أخصص بودٍّ وثناءٍ من صدق)" [131] ، وقسم ابن مالك حروف العطف على قسمين:

القسم الأول: ما يشترك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً، أي: اشتراك اللفظ مع الحكم معا، وهي: الواو، وتفيد مطلق الجمع، نحو: جاء زيد وعمرو، و(ثمَّ)، وتفيد الترتيب مع التراخي، نحو: جاء زيد ثمَّ عمرو، و (الفاء) وتفيد الترتيب مع التعقيب، نحو: جاء زيد فعمرو، و(حتى) وتفيد معنى الواو، نحو: جاء الحجاج حتى عمرو، و(أم) وتفيد المعادلة بين شيئين، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟؛ وأو، نحو: جاء زيد أو عمرو، فجاء (عمرو) اسماً مرفوعا؛ لأنه معطوف على مرفوع فرفع.

---

(128) الأندلسي: **الحدود في علم النحو**، ص: 469.

(129) ابن الحاجب: **أمالي ابن الحاجب**، 2/ 552.

(130) الفاكهي: **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص: 257.

(131) بهاء الدين أبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن عبدالله العقيلي(المتوفى 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (لبنان – بيروت – دار الكتب العلمية، ط: 7، 2008م-1429هـ)، 61/2.

القسم الثاني: ما يشترك المعطوف مع المعطوف عليه لفظاً، أي في الإعراب فقط لا في الحكم، وهي: (بل) وتفيد الإضراب، نحو: ما قام زيد بل عمرو، و (لا) وتفيد النفي، نحو: جاء زيد لا عمرو، و(لكن) وتفيد الاستدراك، نحو: لا تضرب زيداً لكن عمراً، فجاء (عمرو) في الجملتين الأولى والثانية اسماً معطوفاً لفظاً لا حكماً و(عمراً) في الجملة الثالثة اسماً معطوفاً لفظاً لا حكماً كذلك[132] .

اتفاق النحاة على جواز رفع المعطوف بعد خبر (إنَّ ولكنَّ) لا قبله.

وإنَّ مما اتفق عليه النحاة في هذا الباب هو جواز رفع المعطوف بعد خبر (إنَّ ولكنَّ) لا قبله، قال المرادي: "أما رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله في "إنّ ولكنّ" باتفاق"[133].

وقد ذكر كثير من العلماء هذا الاتفاق من جواز رفع المعطوف على اسم (إنَّ)، و(لكنَّ) بعد الخبر لا قبله مطلقاً، منهم ابن مالك [134] وابن عقيل [135] ، وغيرهما [136] .

ومن الغريب أن أبا حيان أنكر على المصنف ذكره إجماع النحاة على جواز رفع (عمرو) بالعطف على اسم (إنَّ) في نحو: "إنَّ زيدًا منطلق وعمرو"، فقال: " فكيف يجوز عطف المرفوع على المنصوب؟ "[137] كما ذكر جملة من الكلام مفادها انه على المصنف أن يقول: العطف على موضع اسم (إنَّ). . . ، في حين نجد أنَّ المرادي

---

(132) ينظر: **المصدر نفسه**، 61/2.

(133) المرادي: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 535.

(134) ينظر: ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ - 1967م)، 1/ 66، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية** 1/ 511.

(135) ينظر: ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، 1/ 335.

(136) ينظر: ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 3/ 1386.

(137) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، 5/ 184.

قد أبان المسألة بإيجاز فقال: " تجوز في تسميته معطوفا على الاسم؛ لأن صورته صورة المعطوف" [138] ، وهو تخريج يقبله كل ذي لب وفهم، وبذا التخريج ينتفي إنكار أبي حيان المذكور آنفا كما تنتفي تخطئته المصنف في القول بالإجماع وادعاؤه أنّ الخلاف قائم في جواز العطف بالرفع على موضع اسم (إنَّ)، وهذا الانتفاء متأتٍ من الفهم الثاقب لما ذكر المصنف والذي أوضحه المرادي.

أمّا الكسائي، فقال بجواز رفع المعطوف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، في نحو: (إنَّ زيدا وعمروٌ قائمان) وخالفه ابن مالك كما خالف الفراء الذي اشترط خفاء الإعراب في نحو: (إنّك وزيد ذاهبان)، فـ(زيد) اسم معطوف تقدم على خبر (إنَّ) [139] .

ولعل ثمة من توهم جواز رفع المعطوف على اسم (إنَّ) وعلى ذلك حمل قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}، [المائدة: 69]، فجاء بعطف (الصابئُون) على اسم (إنَّ) وهو(الّذين) قبل مجيء الخبر، وهو قوله: {مَنْ آمن بالله واليَوْمِ الآخِرِ} [140] ، أمّا الخليل فعنده أن (الصابئون) مرفوعة على الابتداء وليست معطوفة على اسم (إنَّ) [141] ، كما ذكر ابن السراج[142] .

---

(138) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 536.

(139) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 2/ 47.

(140) ينظر: الشاطبي، **شرح ألفية ابن مالك المقاصد الشافية**، 2/ 372.

(141) ينظر: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (المتوفى: 170هـ)، **الجمل في النحو**، (ط. 5، 1416هـ 1995م)، ص: 155.

(142) ينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (المتوفى: 316هـ)، **الأصول في النحو**، (لبنان، بيروت – مؤسسة الرسالة، د. ط، د. ت)، 1/ 253.

أما العكبري فقد ذكر وجوها منها أنَّه معطوف على الضمير في (آمنوا)، و(هادوا) واختار الأول [143])وهذه الأقوال كلها يقبلها السياق وأمّا سيبويه فقد حمل هذه الآية على معنى: (إن الذين آمنوا... والصابئون والنصارى) [144] ، أي: انه رفعها على الابتداء بنية تأخيره، ويقتضيها المعنى ولعلها أقرب ممن ذهب إلى أنها معطوفة على موضع اسم (إنَّ) أو محل إن واسمها والله أعلم.

(143) ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (المتوفى: 616هـ)، **التبيين عن مذاهب النحويين**، دار الغرب الإسلامي، (ط: 1، 1406هـ - 1986م)، 344/1.

(144) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر(المتوفى: 180هـ)، **الكتاب**، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط. 3: 1408 هـ - 1988م)، 2/ 155.

المبحث الثاني: منصوبات الأسماء

المطلب الأول: المفاعيل:

أولاً: المفعول به: ذكر ابن الحاجب حدّ المفعول به فقال: "المفعول به: هو ما وقع عليه فعل الفاعل، مثل: (ضربت زيدا) "[145] ، فقد وقع الضربُ على(زيدٍ) فكان مفعولا به.

إجماع النحاة على امتناع اسم التفضيل من نصب المفعول به ان وجد ما يوهمه.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب امتناع اسم التفضيل[146] من نصب المفعول به فإن كان هناك شيء يوهم نصبه، فلا بدّ من أن يقدر له فعل فينصبه، قال ابن مالك وذكره المرادي: " أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به. إن وجد ما يوهم ذلك جعل نصبه بفعل مقدر"[147] نحو قوله تعالى: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ} [الأنعام: 124]، فـ (حيث) هنا مفعول به لفعل محذوف تقديره (يعلم) وليست منصوبة بـ (أعلم) نفسه[148] ،

---

(145) ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ)، **الكافية في علم النحو** (ص: 18)، وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، الأردن – دار عمار، بيروت – دار الجيل، 1409 هـ – 1989م، 2/ 510، والفاكهي: **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص: 200.

(146) يقال اسم التفضيل ولا يقال أفعل التفضيل لورود صيغ تفضيل على غير وزن أفعل نحو: خير وشر وفضلى وفضليا. خطاب، خطاب أحمد خطاب، المفيد 86، ص: 2022في علم التصريف للزمخشري تحقيق وشرح، (دار سلامات. سامسون. تركيا)

(147) المرادي: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 167، وعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د: ط، د: ت) 207/2، والأشموني: **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 1/ 485، والوقاد: **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، 1/ 519، والصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 2/ 371.

(148) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (2/ 403)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: 288)، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 2/ 1141، وابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: 177، وناظر الجيش: **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 4/ 2023، والسيوطي: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 2/ 212.

إلا أن يكون اسم التفضيل مجردا عن معنى التفضيل وعندئذ أجاز البعض أن يكون هو العامل فيما بعده[149] ، أما المرادي فقد عد (حيث) مفعولا فيه ظرف مكان[150] ، وأما العكبري فقد ذكر عدم جواز عدها ظرفا؛ لئلا يكون التقدير: "يعلم في هذا المكان كذا وكذا"[151]، كذلك ذكر ابن الصائغ عدم إمكان مجيئها ظرفا، وعلل ذلك بأنَّ الله تعالى لا يكون أعلم في جهة من الجهات دون غيرها ولا في مكان ما دون مكان؛ لخُروجه ? عن حيِّز المجسَّمات والمحدودات، وعلى هذا تثبت أسميتها[152]، ونقل أبو حيان عن الحوفي أن (حيث) تعرب مفعولا به على السعة وإن كانت كذلك فلا عمل لاسم التفضيل فيها، إنما العامل فعل محذوف يدل عليه اسم التفضيل، وأنكر أبو حيان على الحوفي قوله النصب على المفعول به توسعا وذكر أن هذا تاباه القواعد النحوية؛ لا سيما وإنَّ النحاة قد نصوا على أن (حيث) تعد من الظروف التي لا تتصرف وأما إضافة (لدى) إليها فمن باب الشذوذ وكذا جرها بـ (الياء) كما نصوا على أن الظروف التي يتوسع فيها لا تكون إلا متصرفة وعلى هذا امتنع نصب (حيث) على المفعول به البتة، وان (حيث) تعد ظرف مكان على المجاز وأن (أعلم) ضمنت معنى ما يتعدى إلى الظرفية؛ ليكون التقدير عنده: الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته، أي: إنَّ الله سبحانه وتعالى نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته[153] ، وعلى هذا فالمرادي يوافق أبا حيّان في عد(حيث) ظرف مكان، وأرى – والله أعلم– أنَّ القول بالظرفية أولى من غيره؛ لما ذكر أصحاب هذا الرأي من الحجج التي تقتضيها قواعد النحو وما يتماشى مع سياق الكلام ووضوح التفسير والتأويل، والله أعلم.

---

(149)ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 3/ 69.

(150)ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 167.

(151) **العكبري، التبيان في إعراب القرآن**، 1/ 537.

(152)ينظر: ابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، 2/ 901.

(153) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، 4/ 637-638.

إجماع النحاة على جواز حذف العائد إذا كان مفعولاً به.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب جواز حذف العائد إن كان مفعولا به، قال المرادي" وقد يحذف بإجماع إن كان مفعولا به"[154] ، أي يحذف(العائد).

وذكر ابن جني أنَّه إذا كان الضمير منصوبا متصلا بالفعل حذف جوازا؛ لإطالة الكلام نحو قولنا: كلمتُ الذي كلمتَ، أي الذي كلمته، فحذف الضمير العائد (الهاء)؛ لطول الاسم، فإذا انفصل الضمير لم يجز حذفه، نقول: الذي مررت به محمدٌ، ولا نقول: الذي مررت محمدٌ؛ لأن الضمير(الهاء) انفصل من الفعل واتصل بالباء، وأما قولنا: ضربت الذي قامت هند، لم يجز؛ لأنه ليس هناك في الجملة ضمير يعود على الموصول فإن وجد ما يعود الى صلته حاز ذلك نحو: ضربت الذي عنده أو معه، فإن الضمير (الهاء) في عنده ومعه عائد من صلته [155] .

وقد جوز العكبري حذف العائد المنصوب مستدلا بقوله تعالى: {أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا} [الفرقان: 41]، فحذف الضمير العائد (الهاء) والتقدير، أهذا الذي بعثه [156] ، وقد اشترطوا لجواز حذف العائد المنصوب

(154) المرادي: **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص: 48.

(155) ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، (الكويت- دار الكتب الثقافية، د: ط، د: ت)، ص: 190.

(156) ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، (دمشق- دار الفكر، ط: 1، 1416هـ 1995م)، 2/ 125.

أن يكون الضمير متصلا وأن يكون العامل فيه فعلا تاما نحو قوله تعالى: {ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا} [المدثر: 11]أي (خلقته)، أو وصفاً نحو قولنا: اشكر ربك على ما هو معطيك. أي: معطيكه. [157]

ثانياً: المفعول فيه: هو "ما فعل فيه فعل مذكور"[158] ، وعرفه الفاكهي فقال: "ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه أي فيما ذكر. . . " [159] ، وهو إما أن يكون ظرف زمان نحو: صمت يوم الاثنين، فـ (يوم) مفعول فيه ظرف زمان منصوب وهو مضاف و(الاثنين) مضاف إليه، أو يكون ظرف مكان نحو: جلست أمامك، فـ(أمامك) مفعول فيه ظرف مكان منصوب وهو مضاف و(الكاف) ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

اتفاق النحاة على اسمية (إذ).

وإنَّ مما اتفق عليه النحاة في هذا الباب اسمية (إذ) كون مجيئها ظرفا لما مضى من الزمان قال المرادي: " إذ لفظ مشترك؛ يكون اسماً، وحرفاً وجملة أقسامه ستة. . . ولا خلاف في اسمية هذا القسم"[160].

وقد ذكر أبو حيان وغيره من النحاة أن (إذ) من الأسماء والدليل على ذلك، الإخبار بها نحو: مجيئك إذ جاء عمرو، وإتيانها بدل من الاسم نحو: أخبرتك أمس إذ جئت، وكذلك من الدلائل على أسميتها أيضا أنها تقبل التنوين من غير ترنم نحو: يومئذ وحينئذ، والإضافة إليها من غير أن تُؤَوَّل نحو قوله تعالى: {رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ

---

(157) ينظر: ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 2/ 692. ، ومحمد عبد العزيز النجار، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، (مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1422هـ - 2001م)، 172/1.

(158) ابن الحاجب: **أمالي ابن الحاجب**، 2/ 548.

(159) الفاكهي: **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص: 218.

(160) المرادي: **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 185.

إِذْ هَدَيْتَنَا } [آل عمران: 8]، فـ (إذ) اسم ظرفيّ مبنيّ على السكون في محلّ جرّ مضاف إليه[161]، أما العكبري فقد نفى ظرفية (إذ) في النص الكريم أعلاه؛ لأنه أضيف إليه الظرف (بعد).

وقد ذهب جماعة من البصريين منهم الأخفش والزجاج على جواز وقوع (إذ) مفعولا به وهو ما ذكره المصنف وجعله من الدلائل على أسميتها قوله تعالى: " {وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ} [الأنفال:26] [162]، فجاءت (إذ) اسم ظرفي مبني على السكون في محل نصب مفعول به للفعل (اذكروا)[163].

وذهب الجمهور الى أن (إذ) لا يجوز أن يكون مفعولا به، فلا يوجد في العرب، نحو: أحببت إذ قدم محمدٌ، وإنما ذكروا ذلك مع الفعل (اذكر)، ووافقهم في هذا أبو حيّان، وأنَّهم ذكروا أنَّ ما ورد في كلام الله تعالى من مجيئها بعد (اذكر) فـ (إِذْ) معمولة لمحْذُوف يدل عَلَيْهِ الْمَعْنى، أَي: اذْكروا حالتكم أَو قضيتكم أَو أَمركم[164]، ودليلهم على ذلك قوله تعالى: {وَاذْكُرُوا نِعمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذ كُنتُم أَعدَاءً} [آل عمرَان: 103]، وأرى والله أعلم أن القول بمفعوليتها على الظرفية أولى من كونها مفعولا به؛ لانتظام ذلك مع سياق النص، وكثرة وروده في كلام الله على هذا المعنى والله أعلم.

---

(161) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 3/ 1402، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، 291/7. والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 2/ 172، ومحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى: 1403هـ)، **إعراب القرآن وبيانه**، (سوريا- حمص، دار الإرشاد للشئون الجامعية، ط: 4، 1415 هـ)، 1/ 461.

(162) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 3/ 1402.

(163) ينظر: **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 3/ 202. و**الجدول في إعراب القرآن**، 9/ 201. وإعراب **القرآن وبيانه**، 3/ 552. ومشكل **إعراب القرآن – للخراط**، ص: 180.

(164) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (7/ 292، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2/ 173.

ثالثاً: المفعول معه: هو" الاسم المذكور بعد واو بمعنى مع" [165] ، وعرفه الفاكهي: بأنه " الاسم الفضلة، التالي واواً أريد بها التنصيص على المعية"[166] ، أي هو الاسم الذي ينتصب بفعله الذي يسبقه بتوسط الحرف بينهما نحو قولنا: خرج الصياد وطلوعَ الشمس، أي مع طلوع الشمس، فـ (الواو) تسمى واو المعية، و(طلوعَ) مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره[167] .

اتفاق النحاة على امتناع تقدم المفعول معه على عامله.

وإنَّ مما اتفق عليه النحاة في هذا الباب امتناع تقدم المفعول معه على عامله قال المرادي: " إنّ المفعول معه لا يتقدم على عامله، وهذا متفق عليه"[168] ، فقد ذكر النحاة أن هذا قد فهم من عبارة (قد سبق) في قول ابن مالك:

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقْ

وذلك نحو: (سرت والطريق)، فلا يجوز تقديم المفعول معه (الطريق) على عامله (سرت)، فلا يقال: "والطريق سرت"[169] وعليه فان (شركاءكم) في قوله تعالى: {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} [يونس: 71] قد انتصبت

---

(165) ناظر الجيش: **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 4/ 2042.

(166) الفاكهي: **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص: 221.

(167) ينظر: أبو علي الفارسيّ (377 هـ)، **الإيضاح العضدي**، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، (جامعة الرياض- كلية الآداب، ط: 1، 1389 هـ - 1969 م)، ص: 193.

(168) المرادي: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 2/ 663-664، والأشموني: **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 1/ 494، والسيوطي: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 2/ 241، والصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، 2/ 201.

(169) الأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 1/ 494.

على أنها مفعول معه على أحد الأوجه[170] ، وكذلك منه قوله تعالى: {وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيد} [سبأ: 10]، فـ (الطير) منصوبة على أنها مفعول معه على أحد الوجوه[171] .

رابعاً: المفعول له (لأجله): "هو علة الإقدام على الفعل"[172] ، وعرفه ابن الأثير فقال: " هو الّذى يقع جوابا لمن قيل له: لم فعلت، فيقول: لكذا، فهو إذا السّبب والعلّة لوجود الفعل" [173] ، نحو قولنا: ضربت زيدا تأديبا، أي ضربته؛ لأجل التأديب، فقد وقع المفعول لأجله (تأديبا) جوابا لمن يسأل لِمَ ضربت زيدا؟ وهو السبب لوجود الضرب.

خامساً: المفعول المطلق: "هو اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده، وليس خبرا ولا حالا"[174]، وأقول بأنَّه المصدر المنصوب الذي يأتي بعد الفعل والفاعل ويكون من أحرف الفعل نفسه، ويأتي لتأكيد عامله، أو لبيان نوعه أو عدده، نحو ضربت زيداً ضرباً، فـ(ضرباً) مفعول مطلق منصوب مؤكداً لفعله، وضربت زيداً ضرباً شديداً، فـ(ضرباً) مفعول مطلق منصوب جاء لبيان نوع الفعل، وضربت زيداً ضربتين، فـ(ضربتين) مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى، فجاء المفعول المطلق لبيان عدد مرات الفعل[175] .

---

(170) ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، 2/ 681.

(171) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، 4/ 243، والنحاس، **إعراب القرآن**، 3/ 334، وأبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، (بيروت – مؤسسة الرسالة، ط: 2، 1405)، 2/ 583.

(172) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، **كتاب التعريفات**، (لبنان– بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1403هـ – 1983م)، ص: 224.

(173) ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، 1/ 170.

(174) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 2/ 181.

(175) ينظر: الأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 1/ 466.

ولم أجد في هذين المفعولين (المفعول لأجله، المفعول المطلق) ما يجمع عليه النحاة من مسائل نحوية من خلال بحثي ودراستي الماتعة لكتب المرادي.

المطلب الثاني: الفضلات

أولا: التمييز: هو" اسم نكرة، بمعنى (من)، مبين لإبهام اسم أو نسبة"[176] ، أي: هو الاسم المنصوب الذي يبعد الإبهام عن المميز، نحو: أعطيتُ الفقير صاعاً قمحاً، فكلمة (قمحاً) تمييز منصوب أزال الإبهام عن (الصاع).

إجماع النحاة على امتناع تقدم المميز على عامله إن كان فعلاً جامداً.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب امتناع تقديم المميز على عامله اذا كان فعلا غير متصرف (جامد)، قال المرادي: " ويمنع إن لم يكُنه بإجماع"[177] ، كما وذكره المرادي أيضا في موضع آخر نقلا عن المصنف قال: "عامل التمييز إن لم يكن فعلا متصرفا، لم يجز تقديم التمييز عليه، قال المصنف بإجماع"[178] ، وقد ذُكر أنَّ المميز ينقسم على قسمين: الأول منتصب بإتمام الاسم، والثاني منتصب بإتمام الكلام، فالأول قالوا: بعدم جواز التقديم على عامله، ، وأما الثاني فهو (منقول) و (غير منقول)، فغير المنقول كذلك قالوا بعدم جوازه أيضا نحو: (ما أحسن زيداً رجلاً)، وأما المنقول فإذا كان عامله فعل (غير متصرف) منع تقديمه على عامله أيضا نحو: (ما أحسن

(176) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 2/ 295.

(177) المرادي، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص: 115.

(178) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 2/ 734.

زيداً عقلاً)، والدليل على منقوليته أنَّ أصله، (حسن زيد عقلاً)، أي: (حسن عقل زيد)، وهو مخالف لـ (ما أحسن زيداً رجلاً)، إذ قالوا: بعدم نقله، وإنَّ منع التقديم فيما سبق متفق عليه[179] .

وقد رُدّ على ابن مالك وغيره ممن قال بجواز تقديم التمييز على الفعل المتصرف، فقد ذكر المرادي وغيره أنَّ هناك فعلا غير جامد (متصرف) قد أجمع النحاة على عدم تقديم التمييز عليه، نحو (كفى بزيد ناصرًا)، فقالوا: إنَّ (كفى) فعل متصرف لا يصح تقديم التميز عليه وهو(ناصرًا)، والذي قال: بعدم جواز التقديم عدّ (كفى) بمعنى الفعل غير المتصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى (كفى بزيد ناصرا)، أي: (ما أنصره رجلاً)، وهو عند ابن مالك منتصب عن إتمام الجملة[180] .

ثانياً: المستثنى: "هو الإخراج بالا أو إحدى أخواتها تحقيقا، أو تقديرا"[181] ، والمستثنى على نوعين: أما متصل ويقصد به المخرج تحقيقا، وهو ما كان المستثنى جزءًا من المستثنى منه نحو: جاء الأولاد إلا زيدا، فـ (زيدا) جزء من الأولاد، أو منفصل ويقصد به المخرج تقديرا، وهو ما كان المستثنى ليس جزءًا من المستثنى منه نحو: حضر المسافرون إلا أمتعتهم، فـ (أمتعتهم) ليست جزء من المسافرين[182] ، وينقسم كذلك الى (ناقص) وهو ما كان المستثنى منه محذوفا من الكلام نحو: ما جاء إلا زيدا، و(تام) وهو ما كان المستثنى منه موجودا في الكلام نحو: نجح الطلاب إلا المهمل، وقد يكون مثبتاً كما مثلنا، وقد يكون منفياً نحو: ما جاء احد إلا زيدا، وهذه نبذة مختصرة عن المستثنى وأنواعه.

---

(179) ينظر: ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 5/ 2390.

(180) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، 9/ 260، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 2/ 737، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 5/ 2395.

(181) شهاب الدين الأندلسي، **الحدود في علم النحو**، ص: 474.

(182) ينظر: الفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص: 242-243.

إجماع النحاة على عدم المساواة بين المستثنى والمستثنى منه ولا يكون أكثر منه.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب أنَّ المستثنى لا يساوي المستثنى منه ولا أكثر، أي: أنَّ المستثنى لابد أن يكون أقل من المستثنى منه، قال المرادي: "وأجمع النحويون على أن المستثنى لا يكون مساوياً للمستثنى منه، ولا أزيد"[183] ، إلا أن هناك جماعة من المذهبين البصري والكوفي قالوا: بجواز استثناء النصف مستدلين بقوله تعالى: {قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا} [المزمل: 2، 3]، فضمير الهاء في (نصفه) عائد لـ (الليل)، لا لـ (قليلا)، والأصل أن يتأخر المستثنى عن المستثنى منه وتقدير الآية: قم الليل إلا نصفه، فجاء المستثنى مساويا للمستثنى منه، أما استثناء الكثرة فقد أجازه بعض الكوفيين منهم أبو عبيدة والسيرافي وغيرهم مستشهدين بقوله تعالى: {إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ} [الحجر: 42]، حيث جاء المستثنى منه (الغاوين) زائداً من المستثنى، وهذا مخالف لما اجمع عليه النحاة[184] .

إجماع النحاة على وجوب نصب المستثنى المنقطع إن لم يصح الاستغناء عن المستثنى منه.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب، وجوب نصب المستثنى المنقطع إن لم يصح الاستغناء عن المستثنى منه، قال المرادي: " إن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع"[185] ، أي: الاستثناء نحو قوله تعالى: {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ} [النساء: 157]، فـ (اتباع) مستثنى منقطع منصوب بالاستثناء وهذا هو رأي البصريين، فاتباع الظن ليس هو من جنس العلم والتقدير، ما لهم به من علم لكنهم يتبعون الظن[186] ،

---

(183) المرادي: **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 513.

(184) ينظر: ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، 1/ 571، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 2/ 267.

(185) المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 515.

(186) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، 2/ 128، وابن سيده، **إعراب القرآن لابن سيده**، 3/ 356 -357، والزمخشري، **تفسير الزمخشري**، 1/ 587، وأبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، 1/ 218.

وهذا على رأي أهل الحجاز، أما مذهب بني تميم فقالوا: بجواز النصب والإبدال، قال: بعضهم والنصب أولى، ويقرؤون (إلا اتباعُ الظن) بالرفع، حيث صح عندهم الاستغناء عن المستثنى منه.

إلا إنَّ ابن عطية، خالف ما جاء به الجمهور، فقال: بأنه استثناء متصل إذ الظن والعلم يجمعهما معنى واحد، وهما من اعتقاد النفس، فيقول الظان على سبيل الجواز: (علمي في هذا الأمر أنه كذا)، فهو يعني ظنه[187]، فرَدّ عليه أبا حيان فقال: وليس كما ذكر؛ لأنّ الظنّ ليس هو من اعتقادات اليقين؛ لأنَّ ترجيح أحد الجائزين، هو ما يكون ترجيحاً فهو منافي لليقين، كما و أنَّ اليقين ينافي ترجيح أحد الجائزين، وعلى تقدير أنّ الظنّ والعلم يضمهما معنى واحد، فلا يكون أيضاً استثناء متصلاً؛ إذ انه لم يستثني الظنّ من العلم[188]، فليس تقدير القراءة (ما لهم به من علم إلا الظنّ)، بل التقدير (إلا اتباع الظنّ)، فهو استثناء منقطع، فالاتباع للظنّ لا يضمنه، والعلم جنس ما ذكر [189] ، وأرى أن القول في الاستثناء المنقطع هو الصواب، وما جاء به ابن عطية رأي ضعيف؛ لأنه لا يقبله المعنى، ولا يقتضيه السياق والله أعلم.

ثالثاً: الحال: "هو الاسم المنصوب المفسر لما آنبهم من الهيئات"[190] ، وهو وصف منصوب أو في محل نصب يذكر فُضلةً في الجملة الفعلية؛ لبيان هيئة صاحبه وقت حدوث الفعل، نحو قوله تعالى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ} [الأنبياء: 16]، فالشاهد في هذه الآية الكريمة (لاعبين) وهو حال منصوب بالياء

---

(187) ينظر: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (بيروت- دار الكتب العلمية، ط: 1، 1422 هـ)، 134/2.

(188) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، (بيروت- دار الفكر، ط: 1، 1420 هـ)، 4/ 127.

(189) ينظر: **المصدر نفسه**.

(190) شهاب الدين الأندلسي، **الحدود في علم النحو**، ص: 479.

لأنه جمع مذكر سالم، وفاعله الضمير المتصل في (خلقنا)[191] ، ونحو قولنا: (جاء الولد ضاحكاً)، فصاحب الحال (الولد) وهو فاعل مرفوع، و(ضاحكاً) حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

اتفاق النحاة على مجيء الحال متأخراً بعد حذف العائد المنصوب.

ومما اتفق عليه النحاة في هذا الباب مجيء الحال متأخرا بعد حذف العائد المنصوب، قال المرادي: " واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه[192] ، نحو: (هذه التي عانقت مجردة)، فـ(مجردة) حال منصوب من الضمير المحذوف في(عانقت)، وتقدير الكلام (عانقتها مجردة)، فاذا كانت الحال متقدمة في التقدير على عائدها نحو: (هذه التي مجردة عانقت)، فأجازها ثعلب ومنعها هشام[193] ، أما إذا كان صاحبُ الحال مجروراً بحرف فيصح تقديم الحال عليه. [194]

رابعاً: خبر كان وأخواتها: إنَّ (كان) وأخواتها من الأفعال الناسخة وهي مختصة بالدخول على الجمل الاسمية، حيث تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل (المبتدأ) اسماً لها، وتجعل (الخبر) خبرا لها.

اتفاق النحاة على امتناع تقدم خبر (دام وليس) عليهما.

---

(191) ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، 2/ 913، ومحمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: 1376هـ)، **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، (بيروت – مؤسسة الإيمان، دمشق- دار الرشد، ط: 4، 1418 هـ)، 17/ 13.

(192) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 101.

(193) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، 2/ 1019، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 1/ 350، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 1/ 250.

(194) نحوياً كتاب البديع في علم العربية أنموذجا من أول باب الحال إلى آخر باب 606 هـ، ص: 1444 -2022) النداء (يُنظر: خطاب، خطاب أحمد خطاب، ابن الأثير الجزري المتوفى 101.

وإنَّ مما اتفق عليه النحاة في هذا الباب امتناع تقدم الخبر في (دام) و(ليس)، فقد ذكر المرادي وغيره ذلك الإجماع نقلا عن ابن مالك قال: " اتفق النحويون على أن خبر (دام) لا يتقدم، ولا خبر (ليس) على الأصح"[195]، فمثال خبر (دام)، (لا اخرج من البيت ما دام المطر نازلا) فـ (نازلا) خبر دام منصوب، وهنا أجمع النحاة على عدم تقدم (نازلا) في الجملة أعلاه فلا يقال: (لا أخرج من البيت نازل ما دام المطرُ)، أما خبر ليس، فقد اختلف النحويون في جواز التقدم عليها، فذهب الكوفيون، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، وابن مالك، الى عدم جواز التقديم، فلا نقول: (قائماً ليس زيد)، ففي الجملة تقدم الخبر وهو(قائما) على ليس وهذا منافيا لما ذكرناه آنفا، والأصل أن يقال: (ليس زيد قائما)، وقد ذهب بعض البصريين، والفراء، أبو علي الفارسي، وابن برهان، والزمخشري، فقالوا: بجواز ذلك.

أما سيبويه فقد اختلفوا في النقل عنه، فقسم نسب إليه القول: بالجواز[196] ، والقسم الآخر، نسب إليه المنع، ولم يرد عن لسان العرب تقدم خبر ليس عليها، وإنما ورد ما ظاهره تقديم معمول خبر ليس عليها، مستدلين بقوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ } [هود: 8]، حيث تقدم معمول خبر ليس وهو (يوم يأتيهم)، على ليس نفسها، فإذا جاز تقديم معمول الخبر على ليس، جاز تقديم العامل عليها أيضا[197].

---

(195) المرادي، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص: 54، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 495، وابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، 1/ 262، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 3/ 1099، والشاطبي، **شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية**، 2/ 160.

(196) لم اجد في كتب سيبويه أنه قال بالجواز أو المنع.

(197) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، 1/ 131، والعكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين**، ص: 316، وابن الصانع، **شرح المفصل لابن يعيش**، 4/ 370، وأبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاه نشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ)، **الكناش في فني النحو والصرف**، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، (لبنان– بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2000 م، د: ط، د: ت)، 1/ 31.

أما ابن الأنباري فقال بمنع التقديم أيضاً وذكر ذلك في الإنصاف، مستدلا بقوله: أنَّ (ليس) فعل جامد غير متصرف، لا يتصرف في معموله، كما هو الحال في (عسى، ونعم، وبئس، وفعل التعجب)، على العكس من (كان) فإنه فعل متصرف يجوز التصرف في معموله[198] .

وأرى والله أمعلعلم أن القول في عدم الجواز أرجح من جوازه؛ وذلك لما ذهب إليه أغلب النحاة، وإن من قال بالجواز كانت حجته ودليله ضعيف؛ لعدم ورود ذلك في كلام العرب والله أعلم.

اتفاق النحاة على جمود فعل النفي (ليس) وعدم تصرفه.

كما اتفق النحاة في أنَّ (ليس)، من الأفعال غير المتصرفة (الجامدة)، قال المرادي: " كلها تتصرف إلا ليس باتفاق "[199] ؛ لذلك وضعت موضع الحرف، فهي لا يفهم معناها إلا من خلال متعلقها، فشابهت الحرف في عدم تصرفها[200] .

إجماع النحاة على جواز توسط (الخبر) بين ليس واسمها.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة أيضا جواز توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها، قال المرادي: " وحكى المصنف الإجماع على جواز توسط خبر ليس. . . "[201] ، مستدلاً بقوله تعالى: {لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا} [البقرة: 177]،

---

(198) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، 1/ 130.

(199) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 494، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 1/ 233، والأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 1/ 228.

(200) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 494، والوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، 1/ 239.

(201) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 495.

بنصب(الْبِرَّ)، وهي قراءة حمزة وحفص[202] ، فقد توسط خبر (ليس) بين ليس نفسها وبين اسمها، ونحو قولنا: (ليس قائماً زيدٌ) فـ (قائماً) خبر ليس منصوب توسط بين ليس واسمها [203] ، ومنه كذلك، قول السموأل بن عاديا [204] : [الطويل].

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

والشاهد النحوي في البيت أعلاه هو توسط الخبر (سواء)، بين الفعل الجامد(ليس) واسمها، وهذا موافق لِما أجمع عليه النحاة[205] .

وقد نسب الى أنَّ ابن درستويه خالف ما جاء به النحاة من جواز توسط خبر (ليس)، فهو يقول بالمنع البتة تشبيها بـ (ما) الحجازية، التي يمتنع تقدم أو توسط خبرها عليها، بل وجوب التأخير لازم؛ لكي تعمل فيها النصب[206] .

---

(202) ينظر: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (المتوفى: 444 هـ)، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، (المملكة العربية السعودية- حائل، دار الأندلس للنشر والتوزيع، ط: 1، 1436 هـ - 2015 م)، ص: 291، و أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفى: 741هـ)، **الكنز في القراءات العشر**، تحقيق: د. خالد المشهداني، (القاهرة - مكتبة الثقافة الدينية، ط: 1، 1425 هـ - 2004 م)، 1/ 75، و علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (المتوفى: 1118هـ)، **غيث النفع في القراءات السبع**، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، (بيروت – دار الكتب العلمية، ط: 1، 1425 هـ - 2004 م)، ص: 100.

(203) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 3/ 1230، وابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، 1/ 260.

(204) نسب هذا البيت للسموأل بن عاديا ولم أجده في ديوانه، وهو في **شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**، 1/ 186، و**تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ص: 356، و**المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، 2/ 62.

(205) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 1/ 349، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 3/ 1110، والعيني، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، 2/ 732، والأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 1/ 230، والشافعي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 1/ 341.

(206) ينظر في نسبة الرأي لابن درستويه: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، 4/ 170، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 3/ 1110.

وأرى أنَّ القول في جواز توسط الخبر أصوب من منعه؛ لما ورد ذلك في كتاب الله تعالى من سورة البقرة، وما جاء في كلام العرب شعره ونثره، جعل النحاة يجمعون على ذلك والله اعلم.

اتفاق النحاة على امتناع تقدم خبر (ما كان) على (ما).

ومما اتفق عليه النحاة في هذا الباب امتناع تقدم خبر (ما كان) على (ما) قال المرادي: " حكى في البسيط: الاتفاق على منع تقديم خبرها على ما" [207]، ويقصد هنا (ما) النافية التي سبقت الفعل الناقص، نقول: ما كان زيد فاضلاً؛ لانَّ (ما) لها الصدارة في الكلام فلا يجوز أن يتقدم عليها الخبر، إلا أنَّ الكوفيين أجازوا ذلك فقالوا: فضلاً ما كان زيد؛ لأنَّ (ما) عندهم لا تلزم أن تكون لها صدارة الكلام، فأفصحوا بجواز التقديم [208].

خامساً: المنادى: "هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب: أدعو، لفظًا أو تقديرًا"[209] ، أي تطلب منه أن يتجه إليك بنفسه فيقبل عليك حقيقة نحو: يا زيد، أو يقبل حكما نحو: يا سماء، فـ (السماء) هنا منادى مبني على الضم في محل نصب وهو ليس حقيقة؛ لأنها ليست عاقله، بل حكمها حكم العاقل [210].

---

(207) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 496.

(208) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 1/ 398، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 496، ومحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (763 – 827 هـ)، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، (د: ن، ط: 1، 1403 هـ - 1983 م)، 203/3.

(209) الجرجاني، **التعريفات**، ص: 231.

(210) ينظر: الفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص: 207.

إجماع النحاة على جواز نداء المنادى القريب بأحد أحرف النداء البعيد.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب جواز نداء القريب بحرف النداء للمنادى البعيد وذلك توكيدا، قال المرادي: " أجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا"[(211)]، نحو: (أيا زيد أقبل)، فـ (أيا) حرف نداء وهو للمنادى البعيد، وأجاز النحويون، أن ينادى به للقريب، فإن كان (زيد) قريب من المنادي جاز نداه بـ (أيا)، ومنعوا العكس منه فلا يجوز أن ينادى البعيد بما هو للقريب فلا نقول: (أزيد أقبل) ونحن نريد نداء (زيد) وهو بعيدا، بل لابد من الإتيان بحرف نداء يناسب سماع المنادى.

إجماع النحاة على اقتران (أل) التعريف بالمستغاث به جوازاً.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب جواز اقتران (أل) التعريف بالمستغاث به (المنادى)، فقد ذكره المرادي وغيره قال: " فُهِمَ ذلك من تمثيله، وهو مجمع عليه"[(212)] ، نحو قوله: يا للمرتضى، ودليله أن حرف النداء(يا) لم يباشر المستغاث به لذلك جاز اقتران (أل) التعريف به.

المطلب الثالث: المنصوبات من التوابع:

المعطوف:

إجماع النحاة على جواز نصب المعطوف بعد خبر (إنَّ، ولكنَّ) وقبله أيضاً.

---

(211) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 2/ 1052.

(212) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 3/ 1111، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 3/ 242.

إنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب جواز نصب المعطوف بعد خبر(إنَّ، لكنَّ) وقبل الخبر أيضا، قال المرادي: " أن نصب المعطوف بعد الخبر وقبل الخبر جائز في ... إن ولكن باتفاق"[213].

وقد أكد ابن مالك، جواز نصب المعطوف قبل الخبر وبعده وهو موافق لِما اجمع عليه النحاة، قال: " يجوز نصب المعطوف على اسم إنَّ وأخواتها متقدمًا على الخبر، ومتأخرًا"[214] ، ومن مجيء المعطوف منصوباً ومتقدماً على خبر(إنَّ)، قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ } [الأحزاب: 56]، فـ(مَلَائِكَتَهُ) اسم معطوف على اسم (إنَّ) وهو لفظ الجلالة، وجاء المعطوف قبل الخبر وهو (يُصَلُّونَ) [215] .

وقد جاء المعطوف منصوبا على اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر وبعده في قول رؤبة بن العجاج: [من الرجز][216] .

إِنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا يَدَا أبِي العَبَّاسِ والصُّيُوفا

ففي صدر البيت عطف (الخريف) بالنصب على اسم (إنَّ) قبل إتيان الخبر، (يدا أبي العباس)، وفي العجر عطف (الصيوفا) وهو جمع لـ(صيف) على اسم (إنَّ)كذلك بعد الخبر وهو: (يدا أبي العباس)، وهذا هو محل

---

(213) المرادي: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 239.

(214) ابن مالك: **شرح الكافية الشافية**، 1/ 510.

(215) ينظر: **إعراب القرآن للنحاس**، 3/ 222، والمنتجب الهمذاني (المتوفى: 643 هـ)، و**الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، (المملكة العربية السعودية – المدينة المنورة، دار الزمان للنشر والتوزيع، ط: 1، 1427 هـ - 2006 م)، 5/ 268، و**الجدول في إعراب القرآن**، 22/ 187، و**إعراب القرآن وبيانه**، 8/ 43.

(216) ديوانه ص179، وهو من شواهد سيبويه ينظر: **الكتاب**، 145/2، والمبرد ينظر: **المقتضب**، 111/4، والسيرافي، ينظر: الأصول في النحو، 250/4. . . .

الإجماع في البيت[217] ، وذهب ابن السراج الى أن التقدير: وأنَّ الصيوفا يدا أبي العباس، فحذف الخبر لدلالة الأول عليه[218].

أمّا ابن مالك فالتقدير عنده على العطف، إذ يقول: "إن الربيع الجود والخريف والصيوف يدا أبي العباس"[219] ، وأني أوافق هذا التقدير؛ إذ ما ذهب إليه ابن السراج فيه شيء من التكلف وهو حذف أن وخبرها وإبقاء اسمها، أما ما ذهب إليه ابن مالك فقد سلم من التكلف والتقدير، والله أعلم.

المبحث الثالث: مجرورات الأسماء:

المطلب الأول: المجرور بحرف الجر:

إجماع النحاة على عدم القياس على وصل (أل) التعريف بالظرف.

إنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب هو إجماعهم على عدم القياس على وصل (أل) بالظرف ومن ذلك ما جاء في قول الشاعر[220] :

مَنْ لا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ فَهُوَ حَرٍ بِعَيش ذَاتِ سَعَهْ

فقد دخلت (أل) على الظرف (مع)، الذي محله الجر بحرف الجر، وهذا مما عُدّ من الشذوذ، وقد تأول النحاة (أل) بمعنى (الذي معه)، وهذا ما ذكره المرادي، كما ذكر وجها آخر على التضعيف، وهو أن (أل) إنما هي

---

(217) ينظر: الوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، 1/ 320.

(218) ينظر: الأصول في النحو (1/ 250)

(219)شرح التسهيل لابن مالك (2/ 48)

(220) البيت من الرجز، ولم يعرف قائله، وقد ذكر بلا نسبة في: البغدادي، **خزانة الأدب** 1/ 32، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** (1/ 447)، والسيوطي، **همع الهوامع** 1/ 85، وابن هشام، **مغني اللبيب** 1/ 86.

بقية (الذي)[221] ، وذكر ابن هشام أن (أل) في البيت إنما هي الموصولة التي ليست بحرف تعريف بدليل دخولها على الظرف[222] وهو بهذا يوافق ما قال به المرادي، كما ذكر السيوطي إجماع النحاة على أن هذا لا يجيء إلا في الضرورة الشعرية، وذكر أن الجمهور ينعتونها بالضرورات القبيحة [223] .

وعليه فـ (أل) اسم موصول ضمن معنى الشرط مبني في محل جر اسم مجرور، والظرف(مع) متعلق بصفة محذوفة والتقدير على الذي كائن معه[224] .

المطلب الثاني: المجرور من التوابع:

التوكيد:

إجماع النحاة على توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل، في الحلات الثلاث، الرفع، والنصب، والجر، قال المرادي: " والمرفوع تأكيد بإجماع"[225] ، وذكر ابن مالك هذا الإجماع كذلك فقال: " لا خلاف بين النحويين في توكيد الضمير المتصل. . . " [226] ، نحو: (فعلت أنت)، وهذا في حالة الرفع،

---

(221) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 446.

(222)ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: 71.

(223) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 1/ 333.

(224) ينظر: الأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك** (1/ 152)، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، 1/ 290.

(225) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 2/ 986.

(226) ابن مالك، **شرح التسهيل**، 3/ 305.

و(لقيتك أنت)، وهذا في حالة النصب، و (مررت بك أنت)، وهنا جاء في حالة الجر، فضمير الرفع(أنت)، في الجمل الثلاث، توكيدا للضمير المتصل، وهذا هو موطن الإجماع [227].

أما ضمير النصب المنفصل الذي يأتي بعد ضمير النصب المتصل ففيه خلاف، نحو: (رأيتك إياك)، فمذهب البصريون يعربونه (بدلا)، أما الكوفيون فيعربونه (توكيدا)، ووافقهم ابن مالك فقال: " وقولهم عندي أصح"[228] ، أي عند الكوفيين، معللا ذلك؛ أنَّ نسبة الضمير المنصوب المنفصل من الضمير المنصوب المتصل، شبيهة بنسبة الضمير المرفوع المنفصل من الضمير المرفوع المتصل، فإذا كان الضمير المرفوع(أنت) في الجملة (فعلت أنت)، توكيدا، كان الضمير المنصوب (إياك)، في الجملة (رأيتك إياك)، توكيدا كذلك؛ لكي يجري المتناسبان مجرى واحدا [229] .

وأرى والله اعلم أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون ووافقهم المصنف في إعراب ضمير النصب المنفصل(توكيد)، أنسب لسياق الكلام من إعرابه (بدلا)؛ لان الضمير جاء توكيد لفظيا، فهو لا يقع في أي نوع من أنواع البدل والله اعلم.

---

(227) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 3/ 1186، وابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، 2/ 714، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 3/ 304، و شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوهري القاهري الشافعي (المتوفى: 889هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، (المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط: 1، 1423هـ/2004م)، 2/795.

(228) ابن مالك، **شرح التسهيل**، 3/ 305.

(229) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 3/ 305، وابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، 2/ 400، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 7/ 3309، والجوهري، **شرح شذور الذهب**، 2/ 795.

الفصل الثاني: في الأفعال والحروف:

ضمنت في هذا الفصل مبحثين شمل المبحث الأول: الأفعال وقسمته إلى مطلبين في المطلب الأول: الأفعال المبنية، والثاني: المعربة، أما المبحث الثاني: فقد شمل الحروف وقسمته إلى ثلاثة مطالب في المطلب الأول: حذف الحرف وإبقاء عمله، والثاني: الإجماع في الأحرف الأحادية والثنائية، أما الثالث: فقد شمل الإجماع في الأحرف الثلاثية والرباعية والخماسية.

المبحث الأول: الأفعال:

الفعل: "ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل"[230] ، أي: كل ما دلَّ على حدث مقترن بزمن فهو فعل، وينقسم من حيث الزمن الى ثلاثة أقسام: الماضي نحو: ذَهَبَ، المضاع نحو: يَذهَبُ، والأمر نحو: اذهَب، وما أشبه ذلك، وتنقسم من حيث الإعراب الى قسمين: أفعال مبنية، وأفعال معربة، وسأبينها في المطلبين الآتيين:

(230) أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: 337 هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، (بيروت – دار النفائس، ط: 5، 1406 هـ – 1986 م)، ص: 52.

المطلب الأول: الأفعال المبنية:

حد البناء: هو" لزوم آخر الكلمة سكونا أو حركة وهو ضد الإعراب والبناء بأول الكلمة وحشوها أشبه للزومه إلا أن آخر الكلمة إذا لزم طريقة واحدة صار كحشوها"[231] ، والأصل في البناء أن تضع شيء على شيء على في وصف ثابت كبناء الجدار(الحائط)؛ ولهذا سمي كل مرتفع ثابت بناء كالسماء، نحو قوله تعالى: {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ} [الذاريات: 47] وعلى هذا المعنى استعمل النحاة كلمة (البناء) على ما سبق والله اعلم [232] .

أولا: الفعل الماضي:

حد الماضي: هو" الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، وهو مبني على الفتح، إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمه، فالسكون عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر، والضم مع واو الضمير"[233] ، فهو مبني على الفتح في اغلب حالاته، إلا أنه يبنى على السكون في ثلاثة أحوال: إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك (تاء) الفاعلين نحو: (كَتَبتُ)، وضمير الرفع المتحرك (نا) المتكلمين نحو: (كَتَبنَا)، وإذا اتصلت به (نون) الإناث نحو: (كَتَبنَ) فبني على السكون خوفا من توالي اربع متحركات وهذا مكره عند جمهور النحاة، فأبدلوا الفتح بالتسكين؛ للتخلص من توالي الأمثال، ويبنى على الضم في حالة واحدة: إذا اتصل به الضمير (واو) الجماعة فتغيرت حركة البناء من الفتح الى الضم؛ لمناسبتها للضمير المتصل (الواو) فبني الفعل عليها نحو: (كَتَبُوا)، فكل هذه الضمائر المتصلة التي ذكرناه مبنية في محل رفع فاعل للفعل (كَتَبَ).

---

(231) العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 1/ 66.

(232) ينظر: **المصدر نفسه**، 1/ 66.

(233) الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: 319.

إجماع النحاة على بناء الفعل الماضي وجوباً.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب وجوب بناء الفعل الماضي قال المرادي: " أجمعوا على أن الماضي مبني"[234] ، وذكره غيره[235] ، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ} [الأنبياء: 101]، فالفعل الماضي (سَبَقَتْ) مبني على الفتح و(تاء) التأنيث لا محل لها من الإعراب، والجملة صلة (لهم) وفاعلها (الحسنى) مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، ونحو قولنا: (جاءَ زيدٌ) فـ (جاءَ) فعل ماضٍ مقترن بزمن قبل زمن التكلم مبني على الفتح وهو أصل فيه، أي: البناء.

ثانيا: الفعل المضارع (إذا اتصلت به نونا التوكيد أو نون النسوة):

حد المضارع: هو "ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع يجمعها قول: (أنيت)"[236] ، ومعنى المضارعة عند أهل اللغة المشابهة، والفعل المضارع: هو اللفظ الذي يدل على معنى يتحقق في زمنيّ، الحال، أو الاستقبال، وحكمه الإعراب وهو اصل فيه، والبناء طارئ عليه، على خلاف غيره من الأفعال، فإذا اتصلت به (نون النسوة)، عندها يبنى على السكون، نحو قوله تعالى: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} [البقرة: 233]، الشاهد في الآية الفعل (يُرْضِعْنَ) مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بالضمير (نون النسوة)، وهو فاعلها، ويبنى على الفتح إذا اتصلت به (نونا التوكيد)، الثقيلة أو الخفيفة، نحو قوله تعالى: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ} [الأنبياء: 57]، الشاهد فيه الفعل(لَأَكِيدَنَّ)، حيث بني على الفتح لاتصاله بـ (نون

(234) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 305.

(235) الوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، 1 / 50.

(236) شهاب الدين الأندلسي، **الحدود في علم النحو**، ص: 442.

التوكيد) الثقيلة، و (النون)، لا محل لها من الإعراب، ومنه قولنا: (والله لأَدرُسَنْ)، فالفعل(أدرُسَنْ)، مضارع مبني على الفتح لاتصاله بـ (نون التوكيد)، الخفيفة، و(النون) لا محل لها من الإعراب.

اتفاق النحاة على بناء الفعل المضاع على السكون عند اتصاله بـ (نون النسوة).

وإنَّ مما اتفق عليه النحاة في هذا الباب بناء الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به (نون النسوة) قال المصنف في الكافية ونقله المرادي: " وأما المتصل بنون الإناث فمبني بلا خلاف. . . " [237] ، نحو قوله تعالى: {وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ } [النور: 31]، فالأفعال(يَغْضُضْنَ، يَحْفَظْنَ، يُبْدِينَ)، كلها أفعال مضارعة مبنية على السكون لاتصالها بالضمير (نون النسوة)، والنون ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، وجملة (يَغْضُضْنَ)، من الفعل والفاعل في محل جزم جواب شرط مقدر، والجملتين (يَحْفَظْنَ، يُبْدِينَ)، معطوفتين على الفعل (يَغْضُضْنَ) [238] ، إلا أنَّ ابن درستويه، وابن طلحة، والسهيلي، يخالفون ما جاء به المصنف وغيره من وجوب بناء الفعل المضار المتصل بـ (نون النسوة)، بل قالو: أنه معرب؛ لأنَّ الإعراب اصل فيه، فقدر الإعراب عندهم وامتنع ظهوره لما عرض لشبهه بالفعل الماضي[239] ، وأرى والله اعلم أنَّ القول في وجوب بنائه على السكون هو الصواب؛ لما آل إليه إجماع النحاة من كراهية توالي اربع حركات في الفعل الواحد والله اعلم.

اتفاق النحاة على جواز توكيد الفعل المضارع بنوني التوكيد.

---

(237) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 306.

(238) ينظر: محمود بن عبد الرحيم صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، 18/ 254، ومصطفى درويش، **إعراب القرآن وبيانه**، 6/ 594، وبهجت عبد الواحد صالح، **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، (عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 3، 1418 ه)، 8/ 37.

(239) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 306، والخضري، **حاشية الخضري على ابن عقيل**، 1/ 80.

وإنَّ مما اتفق عليه النحاة في هذا الباب جواز توكيد الفعل المضارع بنوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بعد الطلب قال المرادي: " توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا"[240] ، أي: أنَّ توكيد الفعل المضارع (جائز) إذا كان مسبوقا بطلب، وذكره الأشموني أيضا[241] ، ويشمل الطلب الأمر نحو: لَتَرْحَمَنَّ المسكينَ، و النهي نحو قوله تعالى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ} [آل عمران: 169]، والاستفهام نحو: هل تُفَضِّلَنَّ الخَيْرَ، ، والتمني نحو قول الشاعر[242] :

فليتَكِ يومَ الملتقَى تَرَيِنَّنِي لكي تَعْلَمِي أنِّي امرُؤٌ بكِ هائِمُ

والترجي نحو: لَعلَّكَ تَنْجحَنَّ، والعرض والتحضيض نحو: هلّا تُسَاعِدُنَّ المحتَاج، ألا تَنْزِلَنَّ عِنْدَنَا، فالأفعال (لَتَرْحَمَنَّ، تَحْسَبَنَّ، تُفَضِّلَنَّ، تَرَيِنَّنِي، تَنْجحَنَّ، تُسَاعِدُنَّ، تَنْزِلَنَّ)، أفعال مضارعة أجاز النحاة توكيدها، واجمعوا على عدم وجوب ذلك[243] ، وأرى والله اعلم أنَّ القول في حكم جواز توكيد الفعل المضارع أولى من وجوبه؛ لصحة الكلام عند عدم توكيد ذلك، وهو ما ورد كثيرا على السنة العرب والله اعلم.

ثالثا: فعل الأمر:

(240) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 3/ 1173.

(241) الأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 3/ 115.

(242) البيت من الطول ولم اعثر على قائله، وهو في **شرح الكافية الشافية**، 3/ 1402، **وارتشاف الضرب من لسان العرب**، 2/ 654، **وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 4/ 99، **وشرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 3/ 110.

(243) ينظر: جمال الدين محمد بن مالك، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص: 439، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 4/ 97-98، ومصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: 1364هـ)، **جامع الدروس العربية**، (بيروت – صيدا، المكتبة العصرية، ط: 28، 1414 هـ - 1993)، 1/ 89.

حد الأمر: هو "ما دل على الطلب"[244] ، ونستطيع أن نقول: هو ما دل على وقوع حدث مقترن بزمن بعد زمن التكلم نحو قوله تعالى: {وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ } [البقرة: 35]، فالله سبحانه وتعالى أمر سيدنا آدم عليه السلام أن يسكن هو وزوجته الجنة، فجاء فعل الأمر (اسْكُنْ) مقترن بزمن المستقبل والقيام بالفعل بعد كلام الله تعالى.

اتفاق البصريين على بناء فعل الأمر.

وإنَّ مما اتفق عليه نحاة البصرة في هذا الباب بناء فعل الأمر قال المرادي: " أما الأمر فمذهب البصريين، أنه مبني"[245]، فيبنى على السكون إن كان صحيح الآخر نحو قوله تعالى: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ} [الإسراء: 78]، جاء فعل الأمر في الآية (أقم) مبني على السكون لأنه صحيح الآخر حرك بالكسر تخلصا من التقاء ساكنين وفاعله مستتر تقديره (أنت) [246] ، ويبنى على حذف حرف العلة إن كان معتل الآخر نحو قوله تعالى: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} [النحل: 125]، ففعل الأمر(ادعُ) مبني على حذف حرف العلة (الواو)؛ لانَّ اصل الفعل (دعا) ومضارعه (يدعو)، وقد حرك بالضم دلالة على الحرف المحذوف[247] ، ونحو قولك: اسعَ الى فعل الخير، جاء فعل الأمر مبني على حذف حرف العلة (الألف)؛ لأنه معتل الآخر كذلك والفتحة دلالة على الحرف المحذوف، ويبنى على حذف (النون) إن كان مضارعه من الأفعال الخمسة نحو قوله تعالى: " {اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} [المائدة: 98]، حيث بني الفعل (اعلموا)

---

(244) شهاب الدين الأندلسي، **الحدود في علم النحو**، ص: 443.

(245) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 305.

(246) ينظر: محمود عبد الرحيم صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، 15/ 96، ومصطفى درويش، **إعراب القرآن وبيانه**، 5/ 485.

(247) ينظر: المنتجب الهمذاني، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 4/ 153، ومحمود عبد الرحيم صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، 14/ 414، ومصطفى درويش، **إعراب القرآن وبيانه**، 5/ 385.

على ما كان يجزم به مضارعه، أي: بني على حذف حرف النون؛ لانَّ مضارعه من الأفعال الخمسة[248] ، أما الكوفيون فقد خالفوا ما جاء به البصريين فهم يجمعون على إعرابه وهو عندهم مجزوم بـ(لام الأمر) المقدرة قال المرادي: "وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة"[249] ، نحو: اضرب، واصله، (لتضرب)، فأسقطوا الألف للخفة، ثم التاء لأمن اللبس بغير المجزوم، وجيء بهمزة الوصل لاحتياجها للفعل، فصار (اضرب)، وهو مجزوم بلام الأمر المقدرة [250]، وأرى أنَّ ما ذهب إليه البصريون في بناء فعل الأمر أصوب من إعرابه؛ لانَّ البناء اصل فيه، وهو ما ورد كثيرا في كتاب الله تعالى، وكلام العرب، فاتفق البصريون على بناه والله أعلم.

اتفاق النحاة على جزم جواب فعل الأمر جوازاً إن دل عليه دليل ظاهره فيه معنى الخبر.

وإنَّ مما اتفق عليه النحاة في هذا الباب جواز جزم جواب فعل الأمر إن دل عليه بفعل ماض، أو مضارع، أو باسم فعل، أو باسم غيره، ظاهرها معنى الخبر قال المرادي: " إذا دل على الأمر بخبر بفعل ماض أو مضارع أو باسم فعل أو باسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقا"[251] ، ومن ذلك قول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (اتقي الله أمرؤ فَعَلَ خيرا يُثَبْ عليه)، فجزم الجواب (يُثَبْ)؛ لانَّ الفعلين (اتقي، وفَعَلَ) ماضيين ظاهرهما معنى

---

(248) ينظر: المنتجب الهمذاني (المتوفى: 643 هـ)، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، (المملكة العربية السعودية – المدينة المنورة، دار الزمان للنشر والتوزيع، ط: 1، 1427 هـ – 2006 م)، 499/2، ومحمد بن عبد الرحيم، **الجدول في إعراب القرآن**، 7/ 31، ومصطفى درويش، **إعراب القرآن وبيانه**، 3/ 25.

(249) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**: 1/ 305، وشهاب الدين الأندلسي، **الحدود في علم النحو**: 454.

(250) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، 174/2، والزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: 339، والعكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين**، ص: 177، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 293/4، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 305/1.

(251) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 3/ 1258.

الخبر والمراد بهما الطلب (الأمر)، والتقدير: ليتقِ الله و ليفعل خيرا[252] ، ومن الجمل الخبرية التي تدل على الأمر: قوله تعالى: {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، يَغْفِرْ لَكُمْ. . . } [الصف: 11، 12]، فجزم الفعل المضارع(يَغْفِرْ)، وهو جواب شرط مقدر لفعل الأمر: والأصل في الآيتين الكريمتين: امنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله. . . يغفر لكم. . . ، [253] ، وجملة (يغفر لكم) لا محل لها من الإعراب[254] ، وأجاز أبو الحسن الكسائي نصب جواب الشرط بعد الفاء لفعل الأمر الذي يتضمن معنى الخبر، ولاسم الفعل نحو: صه فأحدثَك، و حسبك فينامَ الناسُ، فنصب الفعلين (أحدثَ، وينامَ)، وهو ممتنع عند جمهور البصرين؛ معللين أنَّ (الفاء) عاطفة على مصدر متوهم، وأنَّ الفعلين (صه، و حسبك)، لا دليل لهما على المصدرية لانهما غير مشتقين [255] ، وارى أن القول بالمنع هو الصواب؛ لانَّ من أجاز ذلك كان مخالفا للقياس، فلم يرد في كتاب الله تعالى، وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب ما يجوز ذلك والله أعلم.

---

(252) ينظر: ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، 1/ 645، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 4/ 1684، وابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص: 81، وبن قيم الجوزية، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، 2/ 785، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 3/ 1109.

(253) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 4/ 41، وابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص: 81، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 8/ 4235، والمكودي، **شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو**، ص: 285، وعباس حسن (المتوفى: 1398هـ)، **النحو الوافي**، (دار المعارف، ط: 15، د: ت)، 366/4.

(254) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، 4/ 278، ومحمود عبد الرحيم صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، 28/ 239.

(255) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 4/ 41، وابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، (سوريا – الشركة المتحدة للتوزيع، د: ط، د: ت)، 523/1، وابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، 3/ 98، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 8/ 4235.

المطلب الثاني: الأفعال المعربة:

حد الإعراب: هو "أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل"[256] ، مثال ذلك: هذا زيد، رأيت زيدا، ومررت بزيدٍ، فـ(زيد) في الجمل الثلاث قد اختلفت حركاته بحسب العوامل الداخلة عليه، ففي الجملة الأولى كان مرفوعا، وفي الثانية كان منصوبا، وفي الثالثة كان مجرورا[257] ، وعرفه الأبذي قائلا: هو" لفظ ما جيء به لبيان مقتضى العامل، من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف" [258] ، ومعناه: تغيير أواخر الكلمة، لاختلاف العوامل الداخل عليها، لفظا أو تقديرا.

أولاً: رفع الفعل المضارع:

إجماع النحاة على اعراب ظرف الزمان قبل المبتدأ عند اضافته اليه.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب جواز إعراب ظرف الزمان قبل المبتدأ إذا أضيف اليه، وقد ذكرناه آنفا، وقبل الفعل المضارع كذلك، ومعناه أنّ الذي يجري من أسماء الزمان مجرى (إذ) وأضيف الى الفعل المضارع جاز إعرابه عند جميع النحاة قال المرادي: " فالإعراب قبل هذين جائز باتفاق"[259] ، نحو قوله تعالى: {قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ } [المائدة: 119]، فظرف الزمان (يومُ) خبر لاسم الإشارة مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ونحو قولنا: أقوم من حينِ تقومُ، وأكرمك في يومِ تقومُ، فأعرب الظرفين (حين، ويوم)

(256) أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: 11.

(257) ينظر: **المصدر نفسه**، ص: 11.

(258) شهاب الدين الأندلسي، **الحدود في علم النحو**، ص: 449.

(259) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 2/ 808.

في محل جر بحرف الجر، وأجاز الكوفيون، ووافقهم أبو علي الفارسي وتبعهم ابن مالك بناء ظرف الزمان[260] ، مستشهدين بقراءة نافع وهي النصب في قوله تعالى: (هذا يومَ ينفعُ)[261] ، فـ (يومَ) هنا ظرف زمان مبني على الفتح، وتقدير الآية: هذا الجزاء يقع يوم نفع الصادقين [262]، فأجاز الكوفيون أن تكون (الفتحة) إعراب على الظرفية، أو بناء؛ لإضافتها الى الفعل[263] ، وأرى والله أعلم أنَّ ما جاء به الكوفيين من جواز بناء ظرف الزمان المضاف الى الفعل كانوا مصيبين في ذلك؛ لصحة دليلهم من القرآن الكريم في قراءة نافع، وهو ما آل إليه ابن مالك وغيره من النحاة والله أعلم.

إجماع النحاة على وجوب رفع الفعل المضارع (المعرب) إذا لم يسبق بناصب أو جازم.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب وجوب رفع الفعل المضارع (المعرب) إذا لم يسبق بناصب أو جازم قال المرادي: " يجب رفع المضارع المعرب إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم. . . " [264] ، وذكر ابن هشام

---

(260) ينظر: بدر الدين محمد ابن مالك، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص: 281، والمكودي، **شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو**، ص: 165، والأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 2/ 150، والوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، 1/ 706.

(261) ينظر: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، (بيروت – دار الشروق، ط: 4، 1401 هـ)، 136/1، وعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: 444هـ)، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: اوتوتريزل، (بيروت – دار الكتاب العربي، ط: 2، 1404هـ/ 1984م)، 101/1، وابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، 2/ 256.

(262) ينظر: ابن زنجلة، **حجة القراءات لعبد الرحمن بن زنجلة**، ص: 242.

(263) ينظر: ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، 1/ 159، وأبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاه نشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ)، **الكناش في فني النحو والصرف**، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، (لبنان – بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2000 م، د: ط، د: ت)، 291/1، وأبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 4/ 1828.

(264) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 3/ 1228.

الإجماع فقال: " أجمع النحويون على أَن الْفِعْل الْمُضَارع إِذا تجرد من الناصب والجازم كَانَ مَرْفُوعا"[265]، نحو قوله تعالى: {يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ} [يوسف: 92]، ففعل المضارع (يغفرُ) مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وكقولك: يقومُ زيدٌ ويقعدُ عمرو، فـ(يقومُ، يقعدُ) فعلين مضارعين وجب رفعهما لتجردهما من الناصب والجازم وعلامة رفعهما الضمة الظاهرة على آخرهما، وقد اختلف نحاة الكوفة في رافع الفعل المضارع، قال حذاقهم ومنهم الفراء: أنَّ رافعه تجرده عن الناصب والجازم، وأما ثعلب فقال: أنه مرفوع بمضارعة للاسم، وأما الكسائي فقال: أنَّ رافعه احرف المضارعة، أما البصريون قالوا: انه مرفوع لوقوعه موقع الاسم وهم مجمعون على ذلك، [266]، فاحتج الكوفيون فقالوا: أنَّ الفعل المضارع قد تدخل عليه أدوات النصب نحو: لن يقومَ زيدٌ، أو أدوات الجزم نحو: لم يقمْ زيد، فإذا لم تدخله هذه الأدوات فهو مرفوع، وقالوا أيضا: ولا يجوز أن يقال: إنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم؛ لأنه لو كان مرفوعًا كما ذكرنا لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوبًا كقولك: كان زيد يقومَ؛ لأنه قد حلّ محلّ الاسم إذا كان منصوبًا وهو (قائماً)، ثم إن الاسم يأتي تارة مرفوعًا، وأخرى منصوبًا أو مجرورا، ولو كان الفعل المذكور كذلك لوجب أن يعرب إعراب الاسم في الحالات الثلاث الرفع، والنصب، والجر، كما وإنّ النصب والجزم لا يدخلان على الاسم فعرفنا أنَّ الفعل المضارع لا يرتفع من حيث ما يرتفع الاسم مثل، حالتي النصب والجزم فدلّ على ما ذكرنا، وأما مذهب البصريين فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم؛ وذلك من وجهين: الوجه الأول: أن قيام فعل المضارع مقام الاسم عامل معنوي؛ فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه، والوجه الثاني: أنَّ قيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، وجب أن يعطى أقوى

(265) ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص: 57.

(266) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 3/ 1228، والأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 3/ 178، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 3/ 406.

الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم[267] ، وذهب المصنف الى ما حكى به الفراء وغيره من حذاق الكوفيين، قال: "وبه أقول لسلامته من النقض. . . " [268] ، على خلاف ما جاء به البصريين فهو منتقض بنحو: (هلا تفعل)، فإنَّ الفعل المضارع هنا في موضع رفع على خلاف من الاسم فإنه لا يقع موقعه، ولو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لأصبح في هذا الموضع مرفوعاً من غير رافع فيبطل القول بأن رافع الفعل وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافع المضارع هو التجرد من الناصب والجازم[269] ، ويذهب الباحث مع من قال برفع الفعل المضارع عند تجرده من الناصب والجازم وهم حذاق الكوفيين ووافقهم ابن مالك في ذلك؛ لان قولهم هو الأصوب وإنَّ دليلهم هو الأقوى والله أعلم.

ثانياً: نصب الفعل المضارع:

إجماع النحاة على جواز قيام المصدر المؤول من (أن) والفعل المضارع محل مفعولي (أظن).

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب جواز قيام المصدر المؤول من (أن) والفعل المضارع محل مفعولي الفعل (أظن)، قال المرادي: " أجمعوا على جوازه. . . " [270] ، أي: قيام المصدر المؤول مقام المفعول الأول والثاني للفعل(أظن)، ومنه قوله تعالى: {قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا} [الكهف: 35]، والشاهد النحوي هنا في هذه الآية الكريمة (أنْ تَبِيدَ هذهِ) فـ (أنْ) حرف مصدري ونصب، و(تَبِيدَ) فعل مضارع منصوب بـ(أنْ) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، و(هذهِ) اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من (أن)

---

(267) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، 2/ 449.

(268) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 3/ 1519.

(269) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 3/ 1519_1520، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 8/ 4118، والأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 3/ 178.

(270) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 564.

والفعل المضارع مع فاعله في محل نصب مفعولي (أظن)، و(أبدا) مفعول فيه ظرف زمان يدل على المستقبل المثبت والمنفي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والجملة صلة (أن) لا محل لها من الإعراب[271] ، ونحو قولك: (أظن أنْ تَقُومَ) فـ (أنْ تقومَ) مصدر مؤول سدّ مسد مفعولي (أظن)، وهنا جاء اللفظ متغلب على المعنى وهذا ما اجمع عليه النحاة أما قولك: (أظن قيامك) فقد منعه اكثر النحويين، ومعنى أن تقوم (قيامك)، إلا أنهم أجازوا (أن تقوم)؛ لان فعل الظن لا يكتفي بكلمة واحدة و(أن تقوم) كلمتان، كأنك جئت بما اصله المبتدأ والخبر الذي يدخل عليهما الظن ويكتفي بهما بخلاف (قيامك) فهي كلمة واحدة في النطق والكلمة الواحدة لا تكفي الظن[272] ، وأراني أوافق من قال بالمنع؛ لانَّ المعنى لا يوافق، وأنَّ السياق لا يقتضيه، فلم اجد دليلا على من قال بجواز (أظن قيامك) والله أعلم.

(271) ينظر: محمود بن عبد الرحيم صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، 15/ 186، ومصطفى درويش، **إعراب القرآن وبيانه**، 5/ 599، وبهجت عبد الواحد صالح، **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، (عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 3، 1418هـ)، 383/6.

(272) ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، 6/ 127، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 339، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 5/ 2551، والأشموني الشافعي، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 2/ 289.

ثالثاً: جزم الفعل المضارع:

الجزم في العربية يقع في الفعل المضارع والحروف التي تسبقه وتغير حاله من الرفع الى الجزم، تتفق بدلالات: السكون في الفعل المضارع الصحيح [273]، وهي: حذف حرف العلة في الفعل الناقص المختوم بالألف أو الواو أو الياء نحو: (يسعى المؤمن الى فعل الخير) فعند دخول الجزم على الفعل المضارع يجزم وعلامته حذف حرف العلة [274]، وحذف النون في الأفعال الخمسة [275]، ويتمثل بأدوات مختصة في موضعها من الجزم كـ (لم، لما ، لام الأمر ، لا الناهية)، وهي تجزم فعلًا واحدًا، و(إن، من، ما، مهما، أي، أيان) تجزم فعلين[276].

ومن هذا المنطلق قدم الإمام المرادي إجماعًا للجمهور في موضع الجزم من قولك: لا تدنُ من الأسد يأكلْك بقوله : "شرط جزم الجواب بعد النهي أن يصح إقامة شرط منفي مقامه"[277] ، وعلامة الجزم أن يصح المعنى بتقدير (إن) قبل لا النافية نحو: لا تدنُ من الأسد تسلم، فهذا يصح جزمه لأن المعنى: إن لا تدن من الأسد تسلم، بخلاف لا تدن من الأسد يأكلك فإن هذا لا يصح جزمه لعدم صحة المعنى بتقدير إن لا تدن، وهذا هو مذهب جمهور البصريين، وأجاز الكسائي جزم جواب النهي مطلقا، دون اشتراط تقدير (إن) قبل لا النافية، والتقدير: إن تدن من الأسد يأكلك، قال المرادي: وهذا رأي منسوب إلى الكوفيين [278]، والظاهر من عبارة المرادي أن الإجماع واقع في جواب النهي قولك: لا تدُ من الأسد تسلمْ؛ والسبب في ذلك كما أخبر النحاة: أنه

) ينظر : محمد بن محمد ابن اجروم الصنهاجي (المتوفى723هـ)، **متن الأجرومية**، (دار الصميعي – القاهرة ، 1998م)، ص: 8. (273

) ينظر: المصدر نفسه : 38 . (274

) ينظر : ابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، 863/2 ، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، 151/1. (275

) ينظر : ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على الفيه ابن مالك**، 4/26-27 . (276

(277) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1257/3.

) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 3/ 1257 (278

لا يجوز أن تجعل النهي جواب مجزوم، إلا إذا كان الشرط المقدر يوافق المطلوب ويدل عليه، وبهذا يصح تقدير(إنْ) في قولك : لا تدنُ من الأسد تسلمْ والمعنى : لأن التباعد منه سببًا للسلامة[279]، وأما في المثال الثاني : لا تدنٌ من الأسد يأكلْك، فالجمهور على المنع قال سيبويه : "فإن قلت: لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنَّك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله. وإن رفعت فالكلام حسنٌ، كأنك قلت: لا تدن منه فإنَّه يأكلك " [280]، وقال ابن السراج: ويجوز دخول الفاء في الجواب وتنصب فتقول : لا تدنُ من الأسد فيأكلَك بالنصب ، ويجوز الرفع في (فأنه يأكلُك)؛ لأن المعنى أنك لا تريد أن تجعل التباعد من الأسد سببًا لأكله [281] . وقال الزمخشري أيضًا في هذا الموضع : أنّ النفي في (لا تدنُ من الأسد فيأكلْك) ليس فيه دليل على الإثبات؛ لذلك امتنع الإضمار في النفي، فأما أن ترفع على القطع في (فأنه يأكلُك) ، أو تنصب بدخول الفاء وهذا وجه حسن[282] ، وهذا رأي أغلب النحاة مما يعبر عن الإجماع[283] ، والظاهر أن الجمهور منعوا قولك: (لا تدنُ من الأسد يأكلك) بعدم صحة تقدير (إن) قبل (لا) فتقول: ألا تدنُ والمعنى لا يصح [284] .

) ينظر :العكبري ، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 64/2، وابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، 889/2. (279

) سيبويه، **الكتاب**، 97/3. (280

) ينظر :ابن السراج، **الأصول في النحو**، 162/2. (281

) ينظر :الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص:334 (282

) ينظر : ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص :887، والأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، 384/2. (283

) ينظر : ابن السراج، **الأصول في النحو**، 183/2. (284

أما الكوفيون فقالوا بجواز الجزم بعد النفي ، وقيل هو رأي الكسائي بأنه أجاز جزم جواب النّهي مطلَقًا، فجوّز الجزم في نحو لا تدن من الأسد يأكلْك، ولا تكفر تدخلْ النار، بتقدير: (إنْ تدنُ) و (إنْ تكفرْ) كما نقل المرادي وغيره من النحاة عنه[285] ، ومذهب الجمهور أولى بالأخذ في هذا الموضع .

المبحث الثاني: الحروف:

الحروف من الصناعة النحوية وتسمى عند النحاة بـ (حروف المعاني والأدوات) على اختلاف التسمية بين البصريين والكوفيين[286] ، وهي الرابطة بين الجمل ويطلق عليها أهل المنطق بـ (الرباطات) [287] ، وقد ذكرها العلماء بثلاثة عشر حرفاً مما كان للحرف الواحد قال ابن سيدة: " وعدة ما يكون على حرف واحد من هذه الحروف ثلاثة عشر حرفا حرفان من حروف العطف وهما الواو والفاء وخمسة من حروف الجر وهي الباء واللام والكاف والواو والتاء الداخلة عليها وحرف من حروف الاستفهام وهو الألف وواحد من حروف الجزم وهو لام الأمر وحرفان في جواب القسم وهما لام الابتداء ولام القسم التي تلزمها النون في المضارع وحرف التعريف وهو لام المعرفة الساكنة المتوصل إليها باجتلاب ألف الوصل والسين التي معناها التنفيس"[288] ، وما جاء على حرفين وعددها ثلاثة وثلاثون حرفاً وهي من عشرة أقسام:

---

(285) ينظر : ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 1552/3، وابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، 889/2، والجوجري، **شرح شذور الذهب**، 615/2 .

(286) ينظر: الوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، 456/1.

(287) الرباطات هي تسمية أهل المنطق ونعني بها حروف المعاني والأدوات عند النحاة، ينظر: الخوارزمي, محمد بن أحمد بن يوسف, **مفاتيح العلوم**, (القاهرة, مطبعة الشروق, 1343هـ), ص: 29.

(288) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ)، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهم جفال، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط: 1، 1417هـ 1996م)، 225/4.

القسم الأول: أحرف الجر وهي: (من، عن، في، مذ)، والقسم الثاني: أحرف العطف وهي: (أم، بل، أو، لا)، والقسم الثالث: أحرف الاستفهام وهي: (هل، أم، كم، من، ما)، والقسم الرابع: أحرف الجزاء وهي: (إن، من، ما)، والقسم الخامس: أحرف النداء وهي: (يا، وا، أي)، والقسم السادس: حرفا الجزم وهما: (لم، لا الناهية)، القسم السابع: الأحرف التي تنصب الفعل وهي: (أن، لن، كي)، والقسم الثامن: حرفا الجواب وهما: (قد، أي)، والقسم التاسع: حرفا التنبيه وهما: (ها، وا)، والقسم العاشر: وهي أربعة أحرف مفردة: (صه، لو، مه، قط)[289]، وأما ما كان على ثلاثة أحرف فخمسة منها لحروف الجر وهي: (الى، على، خلا، عدا، منذ)، وخمسة أخرى في الجزاء وهي: (أيٌّ، متى، أين، إذا، حيث)، وللعطف حرف واحد وهو: (ثمَّ)، وللاستفهام أخر وهو: (كيف)، وللنداء حرفان هما: (أيا، هيا)، وللتنبيه والاستفتاح حرف واحد كذلك وهو: (ألا)، وللجواب ثلاثة أحرف وهي: (نعم، أجل، بلى)، وما دخل على الابتداء أربعة أحرف وهي: (إنَّ، أنَّ، كأنَّ، ليت)، وللنصب حرف واحد وهو: (إذا)، وللحروف المفردة هي: (سوف، قط، حسب، بجل، إيه)[290]، وأما ما جاء على أربعة أحرف فقليل كقولهم: (حتىَّ، أمَّا، لعلَّ، لكنَّ)، وأقل منه ما جاء على خمسة[291] ، وعليه فقد ذكر النحاة أنَّ عدد تلك الحروف ثلاثة وسبعون حرفاً، ومدد أنها نيفاً وسبعون حرفا، وربما يزيد عددها الى المائة حرف كما حصرها المرادي في خمسة أقسام هي: الأحادي، والثنائي، والثلاثي، والرباعي، والخماسي[292] ، وقد شغلت النحاة في البحث والدراسة، وحروف

(289) ينظر: المصدر نفسه، 225/4، 226، وعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، **تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم**، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، ط: 1، 1422هـ/2002م)، 90/1.

(290) ينظر: ابن سيدة، **المخصص**، 226/4.

(291) ينظر: احمد بن عبد النور المالقي (المتوفى702هـ)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: احمد محمد الخراط، (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، د: ط، د: ت)، ص: 4.

(292) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 29.

المعاني هذه جامدة ولا تتصرف كالأسماء والأفعال[293]، وعند النحاة فقد أشار السهيلي قائلا: " وسائر حروف المعاني لا يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف، كما لا يعمل معنى الاستفهام الذي في (هل)، ومعنى النفي الذي في (ما)..."[294]، وهذا ما يقع معنى الربط دون العمل في المعنى، ووقع عند بعضهم أنها حشواً قال أبن جني: " وعلى هذا حشوا بحروف المعاني فحصنوها بكونها حشوا وأمنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف المعرضة للحذف والإجحاف"[295] ؛ وذلك لحاجتهم إليها بمعاني الربط والله أعلم.

أما في الاستعمال فلا يحتاج الى حدٍ؛ لأنه كلم محصور واختصاره كلمة تدل على معنى في غيرها فقط؛ لأن أحرف المعاني ليست بكلمات بل هي أبعاض كلمات، وهذا أولى من تصدير الحرف بالحد[296] .

أما عملها فتنقسم الأحرف إلى ما يعمل، وما لا يعمل، وما بين بين، والأحرف العاملة منها هي: (الباء، إذ مع ما، إلى، حاشا، خلا، ربَّ، كأن، كي، لكن، لم، لن، ليت، منذ، مذ، مِن، مُن، مع، عدا، عن، على، عَلَّ، في، غَنَّ) [297] ، ومنها غير العمل في المفردات عند النحاة وعددها ثمانية أحرف فقط وهي على الترتيب: (الهمزة، الألف، السين، الميم، الفاء، النون، الهاء، الياء)، ومن المركبات هي: (أجل، إذا، أل، ألاَّ، إلاَّ، أم، أما،

(293) ينظر: محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: 433هـ)، **إسفار الفصيح**، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، (المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط: 1، 1420هـ)، 186/1.

(294) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: 581هـ)، **نتائج الفكر في النَّحو**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1412 – 1992 م)، ص: 179.

(295) ابن جني، **الخصائص**، 226/1.

(296) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 20.

(297) ينظر: المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص: 4، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المع**اني، ص: 56.

أمَّا، إمَّا، أنا، أنت، أنتما، أنتم، أنتن، أو، أيَّ، أي، أيا، بجل، بل، بلى، ثمَّ، جلل، جيَّر، ذا، كلا، لكن، لو، لوما، نحن، نعم، قد، سوف، ها، هيا، هل، هلاَّ، هو، هي، هما، هم، هنَّ، وا، ويْ، يا) [298].

أما الأحرف التي تكون بين بين، أي: تكون عاملة أو غير عاملة وهذه الأحرف هي: (التاء، الكاف، اللام، الواو)، ومن المركبات هي: (إذن، إنَّ، أنَّ، إنْ، لن، حتى، كما، لما، لولا، ليس، ما، لا)، ومن جهة عملها: قسم يعمل الرفع، والنصب في الأسماء، والآخر يعمل النصب، والجزم في الأفعال، وقسم منها يعمل الجر في الأسماء[299]، ويمكن أن نقول أنَّ العمل لهذه الأحرف من عدمه يقوم التأثير والتأثر بما بعده من الاسم، أو الفعل، والأثر الذي يقع عليها من الرفع، والنصب، والجر، وتعتبر من العوامل الداخلة المؤثرة بمعمولها، ولا يفوتنا أن نذكر أنَّ تسمية هذا التشكيل النحوي بأحرف المعاني تسمية عامة تجمعها وفي داخل هذه التسمية العامة تسميات خاصة لكل صنف منها وهي: (أحرف الكف، والشرط، والإشباع، والجواب، والاستفتاح، والزيادة، والاستفهام، والنداء، والتنفيس، والفصل والوصل، والتوكيد، والغاية، والاستثناء، والتفضيل، والجر...)، وما الى ذلك من التسميات الكثيرة، وما قدمت ملخص مفيد عنها للإيضاح.

(298) ينظر: المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص: 5.

(299) ينظر: **المصدر نفسه**، ص: 5، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 20/1.

المطلب الأول:

الإجماع في حذف الحرف وإبقاء عمله أو تبادل معناه عند المرادي:

بالتعقيب على ما سبق فإن أول ما يطالعنا في الإجماع من هذا الصنف النحوي عند المرادي في شرحه شاهد الألفية[300] :

وكل حَرْفٍ مُستحقٌ للبِنا والأصلُ في المَبنِي أن يُسَكَّنا

إجماع النحاة على بناء الحرف وعدم تصرفه.

وإنَّ مما أجمع عليه النحاة في هذا الباب بناء الحرف وعدم تصرفه قال المرادي: " هذا أمر مجمع عليه..."[301]، فالإجماع فيه قائم على البناء وعدم التصرف من جهة، لأنَّ هذه الأحرف هي أدوات تدخل على الأسماء والأفعال، وهي مبنية دائما وهذا هو حقها ويكون بنائها على السكون، ومنها ما يبنى على الحركة لوجود السكون في الحرف الذي قبله فيتحرك تخلصاً من التقاء ساكنين، أو لأنه حرف واحد فلا يبتدأ به إلا أن يكون متحركاً فيزال عنه السكون لان العرب لا تبدأ ألا بمتحرك[302] ، وقال ابن الوراق أيضا: أنَّ الأحرف جميعها لا تتصرف لأنها تلزم وجها واحدا وهو البناء[303] ، ويرى ابن جني في عدم تصرفها لتنازلها عن الاشتقاق والجمود قائلا: "

---

(300) البيت في ألفية أبن مالك، 10/1، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية أبن مالك**، 307/1.

(301) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية أبن مالك**، 307/1.

(302) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، 206/2.

(303) ينظر: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، (السعودية، الرياض- مكتبة الرشد، ط: 1، 1420 هـ - 1999م)، ص: 246.

الحروف يشتق منها ولا تشتق هي أبدا"[304] ، وعندما تجمدت تلك الحروف ولم تتصرف فهي تشبه بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء فإجماعهم واقع من عدم التصرف والبناء فيها والله أعلم.

وأما من جهة تأدية المعنى فلا تتعاقب عليه المعاني؛ لأنه لا يدل على معنى في نفسه بل في غيره، وإنَّ سبب عدم التعاقب فيها؛ لانَّ وضعها أن تقضي من معاني الأفعال الى معاني الأسماء وهي عند ذلك تصبح فوضى وإن اختلفت وجوه الإفضاء فيها والله أعلم [305] .

إجماع النحاة على حذف حرف الجر وإبقاء عمله.

ومن مسائل الإجماع التي أجمع عليها النحاة وذكرها المرادي وأشار إليها في قول الفرزدق:[306]

إذا قيل أيُّ الناسِ شَرُّ قبيلةٍ أشارتْ كليبٍ بالأكفِ الأصابعُ

ونقل المرادي إجماعهم عن ابن مالك قائلا: "ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر"[307] ، والشاهد النحوي في البيت أعلاه هو حذف حرف الجر (الى) وإبقاء عمله وتقدير الكلام (أشارت الى كليب)، وهذا مطرد وغير مطرد عندهم، فإنَّ الجر عند النحاة بغير (ربَّ) محذوفاً حرف الجر على قسمين: المطرد، وغير المطرد، فغير المطرد كقول رؤبة: لمن قال له كيف أصبحت؟ فيجيب (خيرٍ والحمد لله)، والتقدير على خيرٍ والحمد لله[308].

---

(304) ابن جني، **الخصائص**، 39/2.

(305) ينظر، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، (السعودية، الرياض – مكتبة الرشد، ط: 1، 1420 هـ - 1999م)، ص: 142، وأبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: د. علي بو ملحم، (بيروت، مكتبة الهلال، ط: 1، 1993)، ص: 379.

(306) البيت من الطويل وهو للفرزدق الجاشعي، **ديوان الفرزدق**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1987)، ص: 362.

(307) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 781/2.

(308) ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك**، 67/3.

ومنه قول الشاعر: [309]

وكريمةٍ مِنْ آل قَيس أَلَفْتُه حَتَّى تَبذَّخ فارْتقى الْأَعْلَام

والشاهد في البيت قوله: (فارتقى الأعلام)، وتقدير الكلام (فارتقى الى الأعلام)، فحذف حرف الجر وابقي عمله وهذا عند إجماع النحاة، وأما المطر منه كقولك: (بكم درهمٍ اشتريت هذا)، فـ (درهم) اسم مجرور بحرف الجر (من) وهذا عند الخليل وسيبويه والتقدير (بكم من درهمٍ) ومجرور بالإضافة عند الزجاج، وعلى هذا فمذهب الخليل وسيبويه يكون الجار محذوفا وبقي عمله واجبا مطردا عندهم[310] ، وهذا لا يقع إلا في الضرورة ولأنه شاذا كما أخبر عنه ابن مالك، قال السيوطي: قد لا يحذف حرف الجر ويبقى عمله اختيارا، وقد يحذف الجار ويبقى العمل وهذا للضرورة، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: [311] (صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمس وعشرين ضعفا)، أي: (بخمس وعشرين ضعفا)، فحذف الحرف وبقي عمله، واكثر الحذف يكون في (رُبَّ) بعد الفاء أو الواو[312] .

وكذا من ذكر الوجه الظاهر من ألفاظ الإجماع في مسألة كون الاسم متقدما على فعله، ولهذا الاسم ضمير يعود عليه ويشغل فعله من ضمير الاسم السابق أما بحرف جر مطلقا، أو بإضافة، أو بهما معا، أي: بمعنى أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو: (زيد ضربت غلامه) أو ينفصل عنه نحو: (زيد مررت به) أو بإضافة نحو:

---

(309) البيت من الكامل ولم اعثر على قائله، وينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 151/2، وأبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، 25/7، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 1732/4، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 468/2.

(310) ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، 40/3-41.

(311) ذكر في البخاري بنص "خمساً وعشرين ضعفا"، ينظر: محمد بن إسماعيل بن علي(256هـ)، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد بن زهير بن ناصر، (دار طوق النجاة، ط: 1، 1422هـ، 131/1، رقم(647).

(312) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 468/2.

(زيد ضربت غلامه) أو (غلام صاحبه) أو (مررت بغلامه) أو (بغلام صاحبه) فيجب النصب في (زيد) [313] ، وعليه فالهاء المجرورة بالباء في قولك، (زيدا مررت به) هي الرابطة بين العمل (الفعل)، والاسم السابق، وهي منفصلة عن العامل بحرف (جر)، وهو الباء [314] ، ويرى المرادي بعد هذا كله قائلا: " هذا وجه ظاهر"[315] ، وقال أيضا: وإنَّ استعمال حرف (الباء) بمعنى (عن) في قوله: (بنصب) على أن استعماله (الباء) بمعنى عن كثير وقد ورد ذلك في النصوص القرآنية نحو قوله تعالى: {وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا} [الفرقان: 25]، وقوله تعالى: {بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ} [الحديد: 12]، وتقدير الكلام في الآيتين: عن الغمام، وعن أيمانهم [316] ، وعند الكوفيين تأتي(الباء) بمعنى (عن) ونقل ذلك الأخفش في قوله تعالى: {فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا} [الفرقان: 59]، أي: كون (الباء) هنا بمعنى (عن) [317] ، وفي كلام العرب كثير من ذلك، ذكر ابن جني أنَّ (الباء)، تكون بمعنى (عن)، وهم محتجون بقولهم: (رميت بالقوس) أي: رميت عنها وعليها[318] ، ومن الاستعمال في الشعر قول الشاعر: [319]

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

---

(313) ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، 141/2، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، 435/1.

(314) ينظر: خالد بن عبدالله الأزهري(905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 2000م)، 458/1.

(315) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 612/2.

(316) ينظر: **المصدر نفسه**، 612/2.

(317) ينظر: **المصدر نفسه**، 758/2.

(318) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، 309/2.

(319) البيت من الطويل وهو لعلقمه بن عبده الفحل، وينظر في: **البديع في علم العربية**، 243/1، **وشرح الكافية الشافية**، 1189/3، **والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، 196/11، **والجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 41، **وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 420/2.

والشاهد هنا في البيت: (بالنساء) حيث أتت (الباء) بمعنى (عن) أي: عليهم والمقصود عن أحوال النساء[320])، وتأول الشلوبين أن مجيئها بمعنى (عن) تكون للسبب بعد السؤال أي: بسببه أو فاسأل بسببه، وقال غيرهم هذا من باب التضمين أي: فاهتم به[321] ، وتأوله البصريون في قوله تعالى: (فسأل به خبيرا) على أنَّ حرف (الباء) هنا للسببية، وزعموا أنه لا يكون بمعنى (عن) إطلاقا؛ لأنَّ القول لا يقتضي أن يكون سألت بسببه أن المجرور هو المسؤول عنه[322] ، وهذه صورة واضحة عن الإجماع في حذف الحرف وإبقاء عمله و البدلية في المعنى بين الحروف، التي قدمت له امثله نقلا عن الإمام المرادي من كتبه.

المطلب الثاني:

الإجماع في الأحرف الأحادية والثنائية عند المرادي:

أولاً: الأحرف الأحادية:

(320) ينظر: ابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، 244/1، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 2948/6، والعيني، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، 1592/4.

(321) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 42.

(322) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: 142.

معاني الحروف تفرض نفسها كفرضية مهمة عند النحاة من حيث العدد في التركيب، ولما كان لحروف المعاني دور فعال في نسق الكلام من حيث ربط السياق وانتظام معاني الجملة، كان توجيه علماء العربية لتلك الحروف من حيث وظيفتها ومعناها ما بين الأحادي والثنائي والثلاثي قائما على الربط بين أجزاء الجملة.

وبما اني أسلفت عن عددها وطريقة استعمالها في بداية المطلب، فقد تمحورت سمة هذا المطلب في الأحادي، والثنائي منها، فالأحادي ما وقع على حرف واحد لمعنى أو دونه، والثنائي ما وقع على حرفين لمعنى أو دونه نحو: (أنْ، بلْ، عنْ، قدْ، كمْ، لمْ، لنْ، هلْ، لا)، على اعتبار أنَّ الأحرف: (أنْ، وقدْ، وكمْ)، وما الى ذلك مستقلة عن (إنَّ، وقدد، ولم)فالأحرف المذكورة أولا لا تمت الى الثلاثي بصلة[323] ، والأصل في حروف المعاني الأحادية، والثنائية قيامها لمعنى في غيرها كالثلاثي منها فيما وقع من تعريفها الإجمالي، كما يقع فيها الإجماع في مواضع الاستعمال، وما يعنينا ما ساقه المرادي في نصوصه فقد ورد عنه في كتبه إشارات واضحة على ذلك في نحو قوله من الأحادي فيما نقله عن السيرافي ت(368)هـ، والسهيلي ت(581)هـ، في الواو العاطفة على (أن): " من إجماع النحاة، بصريتهم وكوفيهم، على أن الواو لا ترتب، غير صحيح"[324] ، والمعنى في قوله أنَّه يرجح أن تكون للترتيب في موضعها من النص، ولكن نجده يقول في نص آخر: "ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق..."[325] ، فإذا قيل: (قام زيد وعمرو) فقد احتمل أوجه ثلاث: الأول: أن يكونا قد قاما معا في الوقت نفسه، والثاني: أن يكون زيد قام أولاً ثم عمر، والثالث: أن يكون عمر هو من قام أولا ثم زيد، قال سيبويه: وليس هناك دليل على أنه بدأ بشيء قبل الآخر ولا بعده بشيء وذهب الى أَّن (الواو) أفادت الترتيب وهذا رأي منقول

(323) ينظر: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، **تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم**، (المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، ط: 1، 1422هـ/2002م)، 716/2-717.

(324) المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 159، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 997/2.

(325) المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 158.

عن قطرب[326] ، وهذا ما يكشف عن وقوع الإجماع في كونه لمطلق الجمع عند الجمهور، دون الترتيب، قال الشنقيطي ت (1393)هـ: إنَّ في قوله تعالى: {إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ } [البقرة: 158]، لا دليل على اقتضاء الواو للترتيب في الآية بدليل عندما سأل النبي محمد صلى الله عليه وسلم عن ترتيب الشعائر قال: (أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ) [327] ، أي: بدأ بالصفا، وبما أنها لا تقتضي الترتيب ولا المعية، فهي أيضا لا تقتضي المنع منها، فقد يراد العطف بها لقصد الاهتمام بالأول (الصفا)، وقد يراد بها الترتيب والمعية ولا تحمل عليها[328] ، وقد نسب القول فيها بالترتيب الى الشافعية، وذهب الحنفية الى أنها للمعية[329] ، وزعم المصنف: أن ثلة من أهل الكوفة عندهم للترتيب، وليس ذلك بصحيح، فهم براء من قول أنها للترتيب، لكنه قيل[330] ، وفي موضع آخر من كتابه يبرء به أهل الكوفة من قولهم أن الواو للترتيب[331] ، كما وأشار السيوطي إلى أن القول في كونها تفيد الترتيب قائلا: نقل ذلك ابن هشام عن الفراء، والشريف الرضي عن الكسائي وابن درستويه، مستدلين بقوله تعالى: {وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة} [البقرة: 58]، وفي موضع آخر قال تعالى: {وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا} [الأعراف: 161]، والقصة هنا تصب في معنى واحد، إلا أنَّ ابن كيسان خالف ما جاء به الفراء وغيره من كونها تفيد الترتيب، إذ قال: وفائدتها للمعية حقيقة، وان استعمالها في غيرها مجازا؛ لاحتمالها الأوجه الثلاثة، ولم يكن في (الواو) أكثر من جمع الأشياء، فأغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حال حتى يكون في سياق

---

(326) ينظر: **المصدر نفسه**، ص: 158.

(327) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د: ط، د: ت)، 888/2، برقم: 147.

(328) ينظر: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: 1393هـ)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (لبنان، بيروت- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995 م)، 133/7-134.

(329) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 132/1.

(330) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 81/1.

(331) ينظر: **المصدر نفسه**، 1206/3.

الكلام ما يدل على التفريق بين معانيها[332] ، وزعم الأشموني: أنَّ الزمخشري يقول مع من قال أنها تفيد الترتيب[333])، وملخص ذلك كله أنَّ الواو لمطلق الجمع كما أشار المرادي من الإجماع على مذهب جمهور النحويين وهذا الأصل في استعمالها والله أعلم.

دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) المكسورة باتفاق.

وإنَّ مما اتفق عليه النحاة في هذا الباب دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) قال المرادي: " دخول هذه اللام بعد إن المكسورة متفق عليه"[334] ، وهذا ما أثبته النحاة بأجمعهم قال ابن السراج: إنَّ دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) المكسورة إنما تؤكد الخبر والمعنى معنى الابتداء والخبر. . . أما إذا كان خبر (إنَّ) فعلاً ماضياً فلا يجوز أ، تدخل لام الابتداء على خبرها كما يجوز أن تدخل على خبرها إن كان اسماً نحو قولنا: (إنَّ زيداً لقائم وإنَّ عمراً لأخوك)، ولا يجوز أن نقول: (إنَّ زيداً لقام)؛ لأنَّ خبر (إنَّ) اذا كان فعلا امتنع دخول (لام) الابتداء عليها[335])، ويرى الزجاجي أنَّ هذه اللام تدخل على الابتداء والخبر، فن دخولها على المبتدأ نحو قوله تعالى: {لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ} [الحشر: 13]، وفي خبر (إن) المكسورة نحو قوله تعالى: {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ} [الأعراف: 102]، فقد دخلت لام الابتداء على المبتدأ وهو الضمير (لأنتم) في الآية الأولى، ودخلت على الخبر (لفاسقين) في الآية الثانية وتكون مؤكدة ومانعة[336] .

---

(332) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 186/3.

(333) ينظر: الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، 370/2.

(334) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1/ 530.

(335) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، 241/1.

(336) ينظر: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)، **اللامات**، تحقيق: د. مازن المبارك، (دمشق، دار الفكر، ط: 2، 1985)، ص: 75.

أما (أن) المفتوحة التي بمعنى المصدر، والمكسورة التي بمعنى الاستئناف، وما يجري مجراه؛ لأن لحكاية بعد القول تجرى مجرى الاستئناف نحو قولنا: زيد منطلق، فإذا دخلت في خبرها لام الابتداء نقول: زيد لمنطلق صرفت إلى الابتداء أيضا من أجل اللام[337] ، وهذا ما يعبر عن مجيئ الأم في خبر (أن) المفتوحة، والمكسورة معاً، ولكن الأشهر مجيئها في خبر المكسورة.

وأما علة تأخير (لام) الابتداء إلى الخبر قيل لانَّ في قولك: إنَّ زيداً لقائم (اللام) هنا حقها أن تكون أول الجملة وصدرها لا آخرها من قولك: لإنَّ زيداً قائم ولكراهية تلاقي حرفي صدارة لمعنى واحد وهو التوكيد أخرت (اللام) فصارت إنَّ زيداً لقائم[338] ، ويرى ابن الوراق أنَّ: (إنَّ) عاملة، والعامل فيها أقوى مما ليس بعامل فوجب تأخير الأصغر وهو الأم[339] ، وذكر النحاة أيضا أ، الإجماع قائم على أن لام الابتداء لا تدخل إلا في خبر (إنَّ) دون سائر أخواتها نحو قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ} [العاديات: 11]؛ وذلك لأن (إنَّ) الداخلة على الابتداء محققة له غير مزيلة لمعناه، ولام الابتداء للتوكيد فجاز دخولها مالم تغير معنى الابتداء، وعدم دخولها على الخبر في سائر أخواتها؛ لأنها تغير معنى الابتداء[340] ، ويرى بعض من الكوفيين جواز دخول (لام) الابتداء في خبر (لكن) مستدلين بقول الشاعر: [341]

يَلُومُونَني في حُبِّ لَيلى عَوَاذِلي ولكنَّنِي مِن حُبِّها لَعَمِيدُ

---

(337) ينظر: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: 384هـ)، **منازل الحروف**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، (عمان، دار الفكر، د: ط، د: ت)، ص: 58.

(338) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، 315/1، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 532/4.

(339) ينظر: ابن الوراق، **علل النحو**، ص: 447.

(340) ينظر: الزجاجي، **اللامات**، ص: 57.

(341) البيت من الطويل ولم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في، أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 169/1، وابن الصانع، **المفصل لأبن يعيش**، 532/4، وابن هشام الأنصاري، **تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد**، 357/1.

والشاهد النحوي في البيت قوله: (لعميد) حيث دخلت (لام) الابتداء على خبر (لكن) وهذا مخالف لما أجمع عليه النحاة ودليلهم أنَّ دخول (اللام) لا يغير معنى الابتداء فأجازوا ذلك[342] ، ويرى العكبري، وابن هشام أن ذلك ليس بقياس بعد (أن)المفتوحة خلافاً للمبرد، ولا بعد (لكن) خلافاً للكوفيين، والسبب في ذلك؛ عدم مجيئ شاهد من القرآن على وقوعها، وإذا جاء ذلك في الشعر فللضرورة[343] ، وجعل ابن عقيل دخولها في خبر (لكن)، زائدة لا اعتبار لها[344] ، وهذا موضع خلاف بين البصريين والكوفيين[345] ، والظاهر من ذلك أنَّ وقوع (اللام) في خبر (أن) المفتوحة، و(لكن)، وقع فيه الخلاف بين النحاة، وأرى أن إجماعهم اقتصر على دخول (لام) الابتداء على خبر (إن) المكسورة هو الأصوب دون غيره على وفق ما ذكره المرادي والله أعلم.

ثانياً: الأحرف الثنائية:

وأما في حروف المعاني الثنائية فقد ذكر المرادي مسائلاً للإجماع منها أن النحاة اجمعوا في هذا الباب على أنَّ (لا) إذا وقعت بعد الواو مسبوقة بمثلها نحو: لا زيد ولا عمرو فيها هذه غير عاطفة بإجماع، كذلك(إما) إذا وقعت بعد الواو فهي غير عاطفة أيضاً[346] ، ونقل المرادي ذلك عن ابن مالك بقصد الإجماع على عدم كون (لا) عاطفة في موضعها هذا حيث قال: و (لا) وقوعها بعد الواو غير عاطفة بإجماع. . . وذلك إلحاقا للنظير بالنظير والعمل بمقتضى الأولوية؛ وذلك لأنَّ (لا) قبل مقارنتها بالواو صالحة للعطفية بإجماع النحاة، ومع ذلك

---

(342) ينظر: الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، 363/4.

(343) ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 217/1، وابن هشام، **مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، ص: 307.

(344) ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 365/1.

(345) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**، 169/1.

(346) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 529.

حكم بعد عطفيتها عند مقارنتها [347] ، والمقصود أنَّ (لا) منعت من العطف على حد قول ابن مالك؛ لاقترانها بالنظير العاطف وهو (الواو) فحكم بعدم العطف، ونقل السيوطي عن المصنف بزيادة: للتخلص من دخول العاطف على العاطف مع صلاحية (لا) للعطف قبل (الواو) [348].

أما توجيه كونها عاطفة فقد ذكر ابن هشام ثلاثة شروط لقيام العطف بها وهي: [349]

أولاً: أن يكون الكلام الواقع قبلها مثبتاً موجباً لا منفياً نحو: جاء زيدٌ لا عمرو، أو أمر نحو: اضرب زيداً لا عمراً، أو للنداء نحو: (يا ابن أخي لا ابن عمي) [350] .

ثانياً: ألا تقترن بعاطف فيجتمع حرفان للعطف نحو: (جاءني زيدٌ لا بل عمرو) فاجتمع الحرفان (لا) و(بل) فامتنع العطف بها لاجتماعهما أو كذا من اجتماع الواو بـ (لا) من الإجماع المذكر عند النحاة في مسألتنا السابقة.

ثالثاً: ألا يتعاند متعاطفاها في نحو: (جاءني رجل لا عمرو)؛ لأنه يصدق على عمرو اسم الرجل بخلاف لو قلت: جاءني رجل لا امرأة.

والظاهر من ذلك كله أن (لا) تقع للعطف بالشروط المذكورة ويبطل عملها إذا اقترنت بعاطف آخر معها بإجماع النحاة.

ومن مسائل الإجماع عند المرادي أيضا ما ذكره في الحرف الثنائي(أنْ) فقال: مذهب الكوفيين أنَّ من معاني (أنْ) النصب والمصدرية، وهي التي تؤول مع صلتها بمصدر، وتنقسم الى مخففة من (أنْ) وناصبة للمضارع ويجب

---

(347) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ص: 96-97.

(348) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 209/3.

(349) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: 318.

(350) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 214/2.

أن تكون المخففة إذا كان العامل فيها فعل نحو قوله تعالى: {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ} [المزمل: 20]، أما إذا كان العامل فيها فعل مع الظن جاز في الفعل الرفع والنصب بالاعتبارين، والنصب في ذلك هو الأكثر، ولذلك أجمع عليه في قوله تعالى: {أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا} [العنكبوت: 2]، وقرئ بالوجهين في قوله تعالى: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ} [المائدة: 71] [351] ، وزاد على ذلك في الجنى الداني قائلاً: "وإن كان غير ذلك فهي الناصبة للفعل"[352] ، نحو قوله تعالى: {وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي} [الشعراء: 82]، ونحو قوله تعالى: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} [البقرة: 184]، إذا جاء بعد (أنْ) فعل مضارع مرفوع وليس قبلها من العلم أو الظن شيء[353] ، ونفهم من ذلك أنَّ الإجماع المذكور أنَّه إذا كان العامل في (أنّ) المخففة[354] فعل الظن فالأكثر والإجماع النصب لما يأتي بعدها من الفعل قال الزمخشري: وهناك وجهان فيما كان داخلاً على(أنّ) كـ ظننت، وحسبت، وخلت، وقرئ في قوله تعالى: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ} [المائدة: 71]، بالرفع والنصب[355] ، وقيل يجوز بعد فعل الظن أن تكون ناصبة، وإجراء الظن على الأصل دون تأويل، والنصب هو الأرجح؛ لانَّ التأويل في خلاف الأصل، ولهذا الترجيح أجمعوا عليه أي: على النصب[356] ، في حذف النون من قوله تعالى: {أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا} [العنكبوت: 2]، واختلفوا في قراءة قوله تعالى: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ} [المائدة: 71]، فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر: (ألا تكونَ) بالفتح، وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي: (ألا تكونُ) بضم النون، أي: بالرفع والمعنى ألا تكون

---

(351) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 1235/3.

(352) المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 220

(353) ينظر: **المصدر نفسه**، ص: 220.

(354) يطلق عليها النحاة المخففة والثقيلة، ينظر: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)، **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي توفيق الحمد، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1984م)، ص: 58.

(355) ينظر: الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: 397.

(356) ينظر: الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، 366/2.

فتنة كما ذكر [357] ، ووجه قراءة النصب ظاهر؛ لان الحسبان لمعنى الظن، ووجه قراءة الرفع تنزيل اعتقادهم لذلك[358] ، وأن سبب وقوع القراءة في قوله تعالى: (ألا تكونوا) دون (يتركوا)؛ وذلك لوجود الفصل بين(أنْ) والفعل بـ(لا) في الأولى، وعدم وجود الفصل في الثانية[359] ، والظاهر بحسب ما أرى أن النصب مجمع عليه والرفع جائز دون الإجماع؛ لأن إجراء الظن على الأصل هو الأرجح، وتأويل غيره خلاف الراجح ولكن لا ضير فيه عندهم.

إجماع النحاة على تعدد معاني الحرف (من) التي تفيد انتهاء الغاية.

ومن مسائل الإجماع عند الإمام المرادي ما ذكره في الحرف الثنائي (من) عندما تطرق الى معانيه وذكر له عدة معاني منها قائلا: " ابتداء الغاية، في المكان اتفاقا"[360] ، مستدلاً بقوله تعالى: {مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى} [الإسراء: 1]، وما نزل منزلة المكان نحو قولنا: من فلان الى فلان، وما نزل منزلة الزمان وهذا رأي الكوفيين نحو قوله تعالى: {لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ} [التوبة: 108]، فجاء معنى الحرف (من) لابتداء الغاية وهو ما صرح به نحاة الكوفة [361] ، ثم ذكر المرادي في موضع آخر من كتبه أنَّ (من) لا تأتي لابتداء الغاية في الزمان وهذا رأي البصريين، على عكس ما ذهب إليه الكوفيين، والمبرد، وابن

(357) ينظر: ابن زنجلة، **حجة القراءات**، 232/1، وأبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (لبنان، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1413هـ. 1993م)، 257/2.

(358) ينظر: محمد بن محمد الشنقيطي (المتوفى: 1393هـ)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن**، (بيروت، دار الفكر، د: ط، 995م)، 418/1.

(359) ينظر: ابن الناظم، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص: 476، والوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، **366/2**.

(360) المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 308.

(361) ينظر: **المصدر نفسه**، ص: 308.

درستويه الى أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان، ووافقهم المرادي معللاً ذلك؛ لكثرة وروده شعرا ونثرا[362] ، والخلاف واقع بين المدرستين في استعمال (من) للزمان في ابتداء الغاية فقد انكر البصريون استعمالها للزمان في ابتداء الغاية، أما الكوفيون فقد كثرت شواهدهم على أنها تستعمل للزمان منها ما ذكرناه آنفا من قوله تعالى من سورة التوبة: (من أول يوم)، وقول زهير بن أبي سلمى: [363]

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

والشاهد في البيت أعلاه قوله: (من حجج ومن دهر) فالكوفيون استدلوا من خلال هذه العبارة من كون (من) هنا تفيد ابتداء الغاية في الزمان كما أنها تفيد ابتداء الغاية في المكان، أما البصريون فيجحدون عليهم قولهم من كونها زمانية وشاهدهم في البيت قوله: (اقوين من حجج ومن دهر) [364] ، ولكن ما وقفت عليه عند النحاة يرون توجيهها نحو: (ابتداء الغاية) دون ذكر كونها للمكان تحديدا عند المبرد، وابن السراج، والرماني، والزمخشري وغيرهم[365] ، وفي كل ما ذكرناه نلخص منه أنَّ الإجماع بين النحاة قائم على كون (من) لابتداء الغاية في المكان، أما كونها للزمان فانه مقصور أنها تقع للزمان على الرغم من اعتراض البصرين على ذلك؛ لوجود كم هائل من الشواهد التي تدل على وقوعها لابتداء الغاية في الزمان مما لا يمكن تجاهله ولا تأويله كما فعل البصريين، والأمثلة كثيرة في هذا الموضع فقد ذكرت مثالا قرآنيا، وبيتا شعريا تحسبا للإطالة.

---

(362) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 749/2.

(363) علي حسن فاعور، **ديوان زهير بن أبي سلمى**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1988)، ص: 54، وفيه: (ومن شهرِ).

(364) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، 306/1.

(365) ينظر: المبرد، **المقتضب**، 136/1، وابن السراج، **الأصول في النحو**، 409/1، وعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: 384هـ)، **رسالة منازل الحروف**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، (عمان، دار الفكر، د: ط، د: ت)، ص: 49، والزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: 379.

إجماع النحاة على مجيء الحرف الثنائي (بل) بمعنى (رُبَّ).

ومن مسائل الإجماع الأخرى التي ذكرها الإمام المرادي كانت في الحرف الثنائي(بل) من خلال حديثه عن قول الشاعر: [366]

بل بلدٍ ملءُ الفجاجِ قَتَمُهْ لا يَشْتَرِي كَتّانُهُ وجَهْرَمُهْ

حيث جاءت (بل) في البيت بمنزلة الحرف الخافض (رُبَّ) وتقدير الكلام: بل ربَّ بلدٍ وليس ذلك بصحيح وإنما الجار في الشاهد أعلاه ونحوه (رُبَّ) وذكر المصنف وابن عصفور الاتفاق على ذلك، وقيل أنَّ (بل) حرف ابتداء، وأجاز النحاة الجر بـ (ربَّ) المحذوفة بعد بل والفاء وهو قليل[367] ، فالإجماع واقع على أنَّ (بل) لا تجر بنفسها ولكن بغيرها أي: بـ (رُبَّ) مقدرة بعدها وهذا يقع في (بل، والفاء) وهو قليل، وبعد (الواو) وهو كثير.

أما كونها حرف جر فقد نقل السيوطي عن المبرد والكوفيين ما يشعر من كون (بل) جارة مع الواو، والفاء فقال: "وقيل الجر بالثلاثة أي الواو والفاء وبل. . . "[368] ، وبهذا لا تكون للجر وهي حرف ابتداء وتكون عاطفة بشرطين: الأول إيراد معطوفها كما في قولك: قائم زيدٌ بل عمرو، أو أن تسبق بإيجاب أو نفي أو نهي نحو: ليقم

(366) البيت من بحر الرجز لرؤبة ابن العجاج وهو في: عبد الباقي محمد ضاحي، **شرح ديوان رؤبة بن العجاج**، (القاهرة، مجمع اللغة العربية، د: ط، 2011م)، ص: 150.

(367) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، 431/2، وابن الأثير، **البديع في علم العربية**، 253/1، وابن مالك، **شرح التسهيل**، 189/3، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 237.

(368) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 2/ 469.

زيدٌ بل عمرو، ففي المثالين جاءت (بل) عاطفة ما بعدها على ما قبلها[369] ، وقيل هي حرف ابتداء وتزاد قبلها (لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقول الشاعر: [370]

وَجْهُكَ البَدْرُ لا بَلِ الشَّمْسُ لو لم يُقْضَ للشَّمْسِ كَسْفَة أو أَفُولُ

فزيدت (لا) في البيت لتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي [371] ، وأرى بعد كل ما ذكرته أنَّ الإجماع الذي ذكره الإمام المرادي عن الأوائل هو الأدق في كون (بل) حرف ابتداء وعطف دون كونها جارة لما بعدها بل الجر يكون بـ (رُبَّ) مقدرة بعدها كما في الواو والفاء من الحروف الأحادية والله أعلم.

المطلب الثالث:

الإجماع الواقع في الحروف الثلاثية والرباعية والخماسية عند المرادي:

وضعت الحروف لإتمام بناء السياق النحوي في الجملة، وهو الذي لا علامة له كعلامة الأسماء والأفعال، من حيث لا تحسن فيه العلامة[372] ، وكما أشرت سابقا فقد ترتقي هذه الحروف على المائة بين الأحادي والثنائي والثلاثي وما زاد عليه من الرباعي والخماسي[373] ، وتعني دراستي في هذا الباب ببيان الإجماع الواقع في الثلاثي والرباعي والخماسي فيها عند الإمام المرادي في مصنفاته.

---

(369) ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، 347/3.

(370) البيت من البحر الخفيف ولم اعثر على قائله وهو بلا نسبة في: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: 153، والأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، 187/2، و**فاضل** صالح السامرائي، **معاني النحو**، (الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 1، 1420 هـ - 2000 م)، 262/3.

(371) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 212/3.

(372) ينظر: أبو الفتح عثمان ابن جني (المتوفى: 392هـ)، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، (بيروت، دار الكتب العلمية، د: ط، د: ت)، ص: 8.

(373) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 29.

أولاً: الحروف الثلاثية:

إجماع النحاة على الجر بالحرف الثلاثي المحذوف (رُبَّ) بعد الفاء والواو كثيراً.

وبعد التمحيص والتدقيق وقفت على مواضع عدة ذكرها بالاتفاق أو الإجماع، وفي الثلاثي تحديدا ذكر الجر بـ(رُبَّ) الحرف الثلاثي بعد الفاء بقوله أمرئ القيس: (374)

فمثلك حُبْلى قد طرقتُ ومُرضِعا فأَلْهَيْتُها عن ذي تمائم مُغْيل

والشاهد النحوي في البيت: (فمثلك حبلى) حذفت (رُبَّ) الواقعة بعد الفاء وبقي عملها والتقدير: (فربَّ مثلك حبلى)، والفاء هنا ليست جارة كما زعم من قال وإنما الجر بـ (ربَّ) المقدرة بعدها والفاء في البيت عاطفة، وقد حكى ابن عصفور، والمصنف إجماع النحويين على أن الجر في ذلك بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد الفاء(375).

وقد اتفق النحاة على أنَّ من الكثير حذف (ربَّ) وإبقاء عملها بعد الواو كما في بيت امرئ القيس:(376)

وَلَيلٍ كَمَوْجِ البَحْر أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بأَنْوَاع الهُمُوم ليبتلي

والشاهد النحوي في البيت: (وليلٍ) فجرة كلمة (ليل) بـ (رُبَّ) المحذوفة الواقعة بعد الواو والتقدير: (ورُبَّ ليلٍ)، ولان الجر يكون في كل ما ذكرت من الشواهد بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد الواو والفاء وبل، ولا يجوز إنما العاملان، على غير من زعم على أن الواو والفاء وبل هي الجارة(377) ، وقد نقل ابن الأنباري الخلاف الواقع بين النحاة،

---

(374) البيت من الطويل وهو لـ: أمرؤ القيس بن حُجر بن حارث الكندي، **ديوان امرئ القيس**، ص: 2.

(375) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 75.

(376) البيت من الطويل وهو لأمرئ القيس، **ديوان أمرؤ القيس**، ص: 5

(377) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 821/2.

حيث ذهب الكوفيون الى أن واو(رُبَّ) تعمل في النكرة الخفض بنفسها واليه ذهب المبرد، ويرى البصريون الى أن واو (رُبَّ) لا تعمل بنفسها وإنما العمل بـ (رُبَّ) المقدرة بعدها[378] ، والخلاف وقع في الواو فقط دون باقي الحروف، والأصح في ذلك الجر بـ (رُبَّ) في جميع المواضع، والاتفاق على ذلك بين جمهور العلماء وصرح بذلك ابن مالك(379) ، وابن عصفور أيضاً(380) .

إجماع النحاة على وجوب كسر (إنَّ).

ومن الحروف الثلاثية أيضاً (إنَّ) وفي مواطن وجوب كسر همزتها قال المرادي: " لا خلاف في وجوب كسرها"[381] ، ومن ذلك في جواب القسم قال تعالى: {وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} [العصر: 1، 2]، فوقعت (إنَّ) في جواب القسم وفي جملتها اللام فوجب كسر همزتها والواضح أن الاتفاق عليه اذا تحقق الشرطان وهما: القسم في جوابها، ووجود اللام، وبعدم وجود اللام ذكر المرادي أيضاً في قوله تعالى: {حم (1) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (2) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ} [الدخان: 1 – 3]، ذكر بعد هذا جواز الفتح والكسر في همزتها بعد القسم، وإن لم توجد اللام، فيكون إطلاقه مقيداً[382] ، ومفاده أن الإجماع عندهم وجوب الكسر في جواب القسم مع وجود اللام، قال ابن الصائغ: وهما حرفا إيجاب أي: إنَّ، واللام[383] كما في قوله تعالى: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} [العصر:

---

(378) ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، 311/1، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: 473.

(379) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 148/2.

(380) لم اقف على قوله في كتبه، وهو في: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 76، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 777/2، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، 111/2، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، 350/2.

(381) المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 405.

(382) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 525/1.

(383) ينظر: ابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، 269/1،

2]، وقال الجوهري: وجوب كسر همزة (إنَّ) في موضع جواب القسم إن وجدت اللام أو لم توجد[384] ، وقد كشف الأشموني حالات وجوب الكسر، وجعل كسرها إذا وقعت جوابا للقسم مع اللام أو دونها[385] ، وهذا ما يعبر عن اتفاق النحاة على وجوب الكسر.

اتفاق النحاة على أنَّ الحرف الثلاثي (أيا) من الأحرف التي ينادى بها البعيد.

وإنَّ مما وقع فيه الإجماع عند المرادي في الحروف الثلاثية(أيا) قال المرادي: " حرف من حروف النداء المتفق عليها. . . "[386] ، وينادى بها للبعيد قال الشاعر: [387]

أيا ضبية الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاَجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأنت أمْ سَالِمِ

وقال المبرد في معناه: وأما (أيا، وهيا) فإنهما فاشيان في النداء ولا يكونان إلا للنائم الذي غلب عليه النعاس والاستثقال والتراخي عند ندا، فلا بد من استخدام هذين الحرفين؛ لأنهما يفيدان مد الصوت[388]، وقيل: إن (أيا) تستعمل مضافة ولا تنفصل إلا في النداء وتعوض (أي) بـ (ها) فتصبح (أيها)[389] ، والسبب في عدم مفارقة نعته له وهو (ها)؛ لأنه اسم غالب عليه الإبهام لا يستخدم إلا بصلة في الجزاء والاستفهام، فإن لم يوصل ألزم الصفة و(ها) تبينه فإذا قلنا: يا هذا الرجل، فلو كان في النداء بـ (أيها) نحو: يا أيها الرجل، لم يصلح لأنه منادى

(384) ينظر: الجوهري، **شرح شذور الذهب**، 386/1.

(385) ينظر: الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، 300/1.

(386) المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 419.

(387) أحمد حسن بسبح، **ديوان ذي الرمة**، (لبنان، بيروت- دار الكتب العلمية، ط: 1، 1995، ص: 273.

(388) ينظر: المبرد، **المقتضب**، 235/4.

(389) ينظر: ابن الوراق، **علل النحو**، 346.

حقيقةً، و(أي) هنا مبهمة متوصل إليه به[390] ، ووقفت على إجماع النحاة في كون (أيا) حرف نداء و(أي)حرف نداء أخر ولا تعويض به[391] ، وقال بعض النحاة: أيا، وهيا من حروف النداء، وتبدل الهاء من الهمزة؛ لأن (أيا) أكثر من هيا استعمالاً قال الشاعر:[392]

وانصَرَفَتْ، وهْيَ حَصانٌ مُغضَبَهْ ورَفَعَتْ، بِصَوتِها: هَيا أَبَهْ

والشاهد هنا: (هيا أبه) والمراد به (أيا أبَه)؛ لان أيا أكثر استعمالاً[393] .

ثانياً: الحروف الرباعية:

وأما في الحرف الرباعي فقد ذكر المرادي نوعاً من الإجماع في (إمّا) بكسر الهمزة، حيث قال: وهي من أحرف العطف عند أغلب النحاة، ونقل المصنف عنهم، ونقل عن يونس، وابن كيسان وغيرهم على أنها غير عاطفة، قال: وبه عدة أقوال تخلصا من دخول عاطف على عاطف، ولأنها وقعت بعد الواو وهي مسبوقة بمثلها، وهي أشبه بوقوع (لا) بعد الواو نحو: لا زيد ولا عمرو فيها، وإنَّ (لا) هنا غير عاطفة بإجماع النحاة كذلك (إمّا) فهي غير عاطفة أيضاً[394] ، ونفهم من كلامه أنَّ (لا) الواقعة بعد الواو والمسبوقة بمثلها في نحو: لا زيد ولا عمرو فيها، هي غير عاملة بإجماع النحاة و(إمّا) مثلها غير عاطفة كذلك إذا وقعت بعد الواو مسبوقة بمثلها؛ وذلك

---

(390) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، 337/1.

(391) ينظر: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: 516هـ)، **ملحة الإعراب**، (مصر، القاهرة- دار السلام، ط/: 1، 1426هـ -2005م)، ص: 54، والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 328/1.

(392) البيت من الرجز ولم أعثر على قائله، وقيل أنه لأغلب العجمي، وهو في: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 554/2، وابن الصانع، **شرح المفصل**، 49/5.

(393) ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، 9/9.

(394) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: 528-529.

إلحاقا للنظير على النظير، وعملاً بمقتضى الأولوية، وبما أن (لا) قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع، فالتكن (إمّا) مثلها إلحاق النظير بالنظير[395] ، وذهب ابن كيسان، وأبو علي الفارسي أنَّ العاطف في قولك: إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، إنما هو (الواو) الواقعة قبل (إمّا) وهي تكون لمعنى مفاده بـ (أو) [396].

ونقل السيوطي عن ابن عصفور أنَّ (إمّا) كـ (لا) إذا وقعت بعد الواو مسبوقة بمثلها في الإجماع على كونها غير عاطفة تخلصاً من دخول عاطف على عاطف، وقيل: إنَّ (إمّا) في هذا الموضع قد عطفت اسم على اسم، والواو عطفت إمّا على إمّا، وهذا غريب غير موجود، وذكر النحاة أنَّ عطف الحرف على الحرف غير موجود[397])، وملخص ذلك أنَّ (إمّا) حرف عطف، والإجماع واقع على عدم عملها إذا وقعت بعد الواو مسبوقة بمثلها، ونقل أنه قد تفتح همزتها عند تميم، وقيس، وأسد مستدلين بقول الشاعر: [398]

تَلقحُها أمَّا شِمالٌ عَريَّةٌ وأمَّا صَبَا جُنح العَشيّ هُبوبُ

والشاهد النحوي هو: مجيء (أمَّا) مفتوحة الهمزة وهذا قليل وشاذ.

---

(395) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 131/1.

(396) ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: 581هـ)، **نتائج الفكر في النَّحو**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1412 – 1992)، ص: 202، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 1226/3.

(397) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 209/3.

(398) البيت من الطويل ولم أعثر على قائله وهو بلا نسبة في: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 209/3، واحمد بن عبد النور المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد الخراط، (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، د: ط، د: ت)، ص: 112.

ثالثاً: الحروف الخماسية:

اتفاق النحاة على حرفية (لكنَّ) التي تفيد الاستدراك.

وإنَّ مما اتفق عليه النحاة في الأحرف الخماسية (لكنَّ) قال المرادي: اتفق النحاة على حرفيتها وهي تفيد الاستدراك، ومعناه أن تنسب حكما لاسمها يغاير المحكوم عليه قبلها[399] ، ولا تقع (لكنَّ) إلا بين متنافيين في شيء ما، فإذا كان ما بعدها نقيضا لما قبلها نحو: قام زيدٌ لكنَّ عمرا لم يقم، أو ضدا له نحو: ما هذا أصفر لكنَّه أخضر، يجوز بلا خلاف، وإن حصل هناك خلاف نحو ما أكل لكنَّه شرب، ففيه خلاف، والأغلب الجواز، وإن كان الأول موافق للثاني لم يجز عند جميع النحاة[400] ، ونلحظ من قول الإمام المرادي أنَّ (لكنَّ) قد أجمع النحاة على كونها حرف عطف، إلا إن ابن السراج له رأي آخر فقال: لكنَّ للاستدراك بعد النفي ومجيئها في ذلك نحو قولك: ما جاءني زيدٌ لكنَّ عمروٌ، وما رأيتُ رجلاً لكنَّ امرأةً، وما مررت بزيدٍ لكنَّ عمرٍ، فإن كانت دون النفي في ذلك لم يجز[401] ؛ لأنَّ الجملة مسبوقة بـ (ما) ولا مانع من الاستدراك بعد النفي، وقال ابن الوراق: هي للاستدراك بعد النفي، فتصير الجملة بعدها بمنزلة الابتداء والخبر[402] ، وقيل: إن الاستدراك لازم لها، وهو لا يكون

(399) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، 615.

(400) ينظر: **المصدر نفسه**، 616.

(401) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، 57/2.

(402) ينظر: ابن الوراق، **علل النحو**، 241، وابن الضائع، **اللمحة في شرح الملحة**، 700/2.

إلا لمختلفين، فإن كان الأول منفياً كان الثاني مثبتاً، ويصح أن يقدر العامل في الاستدراك فإن قلت: ما قام زيد لكنَّ عمرو، أي: قام عمرو، ولا يصح ذلك بعد الأثبات[403] .

وأما مجيئها في الإيجاب فيصح عند النحاة قال ابن جني: فإن جاءت بعد الواجب (المثبت)جاز أن تكون بعدها الجملة نقول: قام زيدٌ لكنَّ عمرو، ومررت بزيدٍ لكنَّ محمد لم أمرر به[404] ، وفي الإثبات لا يكون السياق النحوي من مخالفة الأول للثاني بين النفي والإثبات وكذلك تقدير العامل فنقول: قام زيدٌ لكنَّ عمرو؛ لأنك لو قدرت (لكنَّ قام عمرو) لم يكن الثاني مخالفاً للأول، وإن قدرت (لكنَّ ما قام عمرو) لم يصح لأنك قدرت مع العامل ما ليس بعامل[405] .

ومفهوم الاستدراك عند بعض النحاة في (لكن) من موضع آخر هو إخراج ما دخل في حكم دلالة المفهوم، نحو قوله تعالى: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ} [الأحزاب: 40]، وهو ليس باستثناء، ولكن يختص باسم الاستدراك دون غيره[406] .

ويرى ابن هشام: أنها تكون للاستدراك والتوكيد فمجيئها للاستدراك نحو: زيدٌ شجاع لكنَّه بخيل، ومن مجيئها للتوكيد نحو: لو أتاني أكرمته لكنَّه لم يأتِ، فأفادت (لكن) هنا معنى التوكيد لا الاستدراك[407] ، وقيل: الأصل أنها تفيد التوكيد، وتعطي معنى الاستدراك وعند نحاة البصرة أنها بسيطة، وعند بعض الكوفيين مركبة من

---

(403) ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 428/1.

(404) ينظر: ابن جني، **اللمع في العربية**، ص: 93.

(405) ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 428/1.

(406) ينظر: ابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، 459/1.

(407) ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك**، 315/1، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 485/1.

(لا) و(إن) والكاف زائدة لا المراد بها التشبيه وحذفت الهمزة للتخفيف، وعند الفراء أصلها لكن أن، فحذفت الهمزة وبعدها النون لعدم التقاء الساكنين[408] .

وملخص ذلك أن الإجماع الذي ذكره الإمام المرادي فيها يقوم على أنها حرف للاستدراك، ولابد أن يتقدمها لكلام ملفوظ به أو مقدر وأن يكون مناقضاً أو مخالفاً لما بعده فتقول: ما هذا ابيض لكنَّه أصفر، وما هذا قائم لكنَّه شارب، وذكر بعضهم أنه لا يجوز بالإجماع خلاف ذلك[409] ، أما كونها عاطفة فقد منعها يونس وقال بها النحاة وأن يكون ذلك بشروط، أن يكون معطوفها مفرداً، وأن تكون مسبوقة بنفي أو نهي، وأن لا تكون مقرونةً بالواو في نحو: ما قام زيد لكنَّ عمرو، ولا تضرب زيداً لكنَّ عمراً، [410] ، فإن اقترنت بالواو لا تكون حرف عطف مثل: (لا) و(بل) لأنه لا يجتمع حرفان من حروف العطف فمتى رأيت حرفا من حروف العطف مع الواو، فالواو تكون هي العاطفة[411] .

وبعد هذه الخلاصة الوجيزة التي قدمتها عن الأحرف الثلاثية، والرباعية، والخماسية التي وقع فيها في لفظ الإمام المرادي وما سبقها من بيان الحروف الأحادية والثنائية، فقد رسمت صورة واضحة للإجماع النحوي عند الإمام المرادي مع التحليل والتعليل وبيان ماهية الحرف والخلاف الواقع بينهم، وجمع تلك الآراء في هذا المبحث المختص بالحروف وذلك بغية الإفادة منه، والوقوف على المحور الأساسي من دراستي مع مراعاة عدم الإسهاب والإطالة التي تشوب وتشوه البحث العلمي والله أعلم.

---

(408) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: 384، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، 296/1، والأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، 294/1.

(409) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 485/1.

(410) ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك**، 3/ 345-346.

(411) ينظر: **السهيلي، نتائج الفكر في النحو**، ص: 202.

الخاتمة والنتائج:

الحمد لله رب العالمين؛ إذ أوصلني إلى إتمام هذا البحث، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

النتائج:

1- فهم العقلية لكل عصر من عصور النحو العربي من مسؤولية الباحث، لبيان التأليف النحوي في ذلك العصر، وعدت كتب الإمام المرادي قفزة نوعية في عصره لما تخللها من اعتراضات وتحليل وضرورة وعلة وتفنيد للآراء السابقة، والتي شكلت منعطفًا جديدًا في تأريخ التأليف النحوي عند المتأخرين من النحاة والباحثين المحدَثين.

2- الإجماع نمط الاتفاق عند أي عالم نحوي، وما تميز به الإمام المردي عن غيره بطريقة العرض لذلك الإجماع بما يتوافق وسهولة الفكرة، ووضوح العرض.

3- العامل اللفظي في كتب المرادي كشف أهمية التركيب من حيث الإسناد، والتقديم والتأخير، والإضافة، والجر، والتعليق، وما كان من خواص الأسماء.

4- طريقة عرض الأسماء عند الامام المرادي تشكلت في مبحث الأسماء بعرض مسائله بشكل مفصل ووافي وواضح مع الاسناد مما يسهل على الباحث الرجوع إلى المسألة عند الأوائل.

5- أما الأفعال والإجماع الواقع فيها فكانت تقوم طريقته على الاسناد الفعلي، وطرح الفعل أو ما يكتنفه من تفصيل مجمع عليه سواء كان في ذات الفعل، أو وجوده في التركيب النحوي.

6- بالرغم من قلة مسائل الإجماع في الأفعال عند الإمام المرادي، ولكن كانت الأهم مثل: (دلالة الفعل، الاقتران الزمني، الإعراب والبناء في الأفعال باختلاف زمن الفعل بين الماضي والمضارع والأمر على السواء.

7- كانت مسائل الحرف والإجماع الواقع فيها كثيرة نوعًا ما وأكثر من الفعل في كتب الامام المرادي، ولم يكن ما ذكره فيها إلا نقلًا بأمانة عن سابقيه.

8- مباحث الحرف تنوعت عند الإمام المرادي في مؤلفاته وشملت حروف المعاني بأنواعها وتخلل ذلك ما وقع فيها من إجماع عند النحاة.

9- تناثرت المسائل الخاصة بالإجماع في الحروف عند الإمام المرادي مما دعاني ذلك إلى جمعها في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

10- إنَّ الإمام المرادي امتاز كتبه بمنهجية تسهل الكثير من الصعوبات التي يمر بها الباحث في النحو العربي، مع التشويق الدائم لفهم الفكرة والاستطراد الممتع.

وأقول –اعترافا– أنني لا أدعياً ابتداع جديداً، ولا جئت بالكمال، فالكمال لله وحده، فكل ابن آدم خطّاء، وخير الخطّائين التوابون، فإنّي أستغفره تعالى وأتوب إليه من الزلل والخطأ، والحمد لله في الأولى والآخرة.

فهرس المصادر والمراجع:

1- الأبدي، شهاب الدين أحمد بن محمد، (المتوفى: 860هـ)، **الحدود في علم النحو**، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، المدينة المنورة – الجامعة الإسلامية، ط: العدد 112 – السنة 33 – 1421هـ/2001م.

2- ابن الجزري أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، مكتبة ابن تيمية، ط: 1، 1351هـ.

3- ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية، د: ت.

4- ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المصري، (توفي: 646 هـ)، **الكافية في علم النحو**، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة، مكتبة الآداب، ط: 1، 2010م.

5- ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المصري (المتوفى: 646هـ)، **أمالي ابن الحاجب**، الأردن – دار عمار، بيروت – دار الجيل، 1409 هـ – 1989م.

6- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله، (المتوفى: 776هـ)، **الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة**، تحقيق: إحسان عباس، لبنان، بيروت– دار الثقافة، ط: 1، 1963م.

7- ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (المتوفى: 316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، لبنان، بيروت– مؤسسة الرسالة، د: ط، د: ت.

8- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (المتوفى: 542هـ)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط: 1، 1413 هـ - 1991م.

9- ابن الصانع، أبو البقاء، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي (المتوفى: 643هـ)، **شرح المفصل للزمخشري**، لبنان- بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1422 هـ - 2001م.

10- ابن الصائغ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي (المتوفى: 720هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ط1، 1424هـ، 2004م.

11- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (المتوفى: 381هـ)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، السعودية، الرياض- مكتبة الرشد، ط: 1، 1420 هـ - 1999م.

12- ابن الوردي، أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر (المتوفى: 749 هـ)، **تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**، تحقيق: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، المملكة العربية السعودية – الرياض، مكتبة الرشد، ط: 1، 1429 هـ - 2008م.

13- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: 392هـ)، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، بيروت، دار الكتب العلمية، د: ط، د: ت.

14- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: 392هـ)، **سر صناعة الإعراب**، لبنان، بيروت- دار الكتب العلمية، ط: 1، 1421هـ- 2000م.

15- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (المتوفى: 392هـ)، **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 4، د: ت.

16- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (المتوفى: 392هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط: 1، 1420هـ- 1999م.

17- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، (المتوفى: 852هـ)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الهند- صيدا آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط: 2، 1392هـ، 1972م

18- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (المتوفى: 370هـ)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، بيروت – دار الشروق، ط: 4، 1401هـ.

19- ابن زكريا الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد زين الدين السنيكي، (المتوفى: 926هـ)، **إعراب القرآن العظيم**، تحقيق: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، ط: 1، 1421 هـ - 2001 م.

20- ابن زكريا الأنصاري، أبو يحيى زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد زين الدين السنيكي، (المتوفى: 926هـ)، **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، تحقيق: د. مازن المبارك، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط: 1، 1411م.

21- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، **حجة القراءات**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط:2، 1402 – 1982م.

22- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (المتوفى: 458 هـ)، **إعراب القرآن لأبن سيده**، لبنان، بيروت- دار الكتب العلمية، د: ط، د: ت.

23- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي، (المتوفى: 458هـ)، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط: 1، 1417هـ 1996م.

24- ابن عاشور، محمد بن محمد الطاهر التونسي، (المتوفى: 1393هـ)، **التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)**، تونس- الدار التونسية للنشر، 1984هـ، د: ط، د: ت.

25- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام المحاربي (المتوفى: 542هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت- دار الكتب العلمية، ط: 1، 1422هـ.

26- ابن عقيل، بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله العقيلي، (المتوفى: 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لبنان – بيروت – دار الكتب العلمية، ط: 7، 2008م-1429هـ.

27- ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، (المتوفى: 769هـ)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: د. محمد كامل بركات، (جامعة أم القرى، دمشق، دار الفكر - جدة، دار المدني، ط: 1، 1400 - 1405 هـ.

28- ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري، (المتوفى: 799هـ)، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة، دار التراث للطبع والنشر، د: ط، د: ت.

29- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، (المتوفى: 620هـ)، **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 2، 1423هـ-2002م.

30- ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، (المتوفى: 672هـ)، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 1، 1410هـ - 1990م.

31- ابن مالك، بدر الدين محمد بن ا جمال الدين، (ت 686 هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1420 هـ - 2000م.

32- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي، (المتوفى: 672هـ)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط: 1، 1402 هـ - 1982 م.

33- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، (المتوفى: 761هـ)، **المسائل السفرية**، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1403هـ - 1983م.

34- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، (المتوفى: 761 هـ)، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، دار الكتاب العربي، ط:1، 1406 هـ - 1986م.

35- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (المتوفى: 761هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (القاهرة، ط: 11، 1383هـ.

36- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (المتوفى: 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د: ط، د: ت.

37- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (المتوفى: 761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر، ط: 6، 1985م.

38- أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ)، **الكناش في فني النحو والصرف**، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، لبنان- بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2000 م، د: ط، د:ت.

39- أبو حيان الاندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط: 1، 1418 هـ - 1998م.

40- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي، (المتوفى: 745هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، (بيروت- دار الفكر، ط: 1، 1420هـ).

41- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق- دار القلم (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا)، ط: 1، د: ت.

42- أبو عقيل العامري لَبِيد بن ربيعة، (المتوفى: 41هـ)، **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، دار المعرفة، ط: 1، 1425 هـ - 2004 م.

43- أبو علي الفارسيّ (377 هـ)، **الإيضاح العضدي**، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض- كلية الآداب، ط: 1، 1389 هـ - 1969م.

44- أبو عمرو الأندلسي، عثمان بن سعيد الداني (المتوفى: 444 هـ)، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، المملكة العربية السعودية- حائل، دار الأندلس للنشر والتوزيع، ط: 1، 1436 هـ - 2015م.

45- أحمد حسن بسبح، **ديوان ذي الرمة**، لبنان، بيروت- دار الكتب العلمية، ط: 1، 1995م.

46- الأزدي، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى المبرد، (المتوفى: 285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب، د: ط، د: ت.

47- الأزهري، خالد بن عبد الله (المتوفى: 905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 2000م.

48- أسامة طه الرفاعي، **نظرة في النحو وأصوله ونظامه**، بحث منشور في مجلة آداب المستنصرية، عدد، 20-21، 1412هـ، 1999م.

49- الأستراباذي، رضي الدين، **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قاريونس، ط: 1، 1398 هـ – 1978م.

50- الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الشافعي، (المتوفى: 900هـ)، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، لبنان- بيروت- دار الكتب العلمية، ط: 1، 1419هـ- 1998م.

51- الأصفهاني، شمس الدين محمود بن عبد الرحمن ابن أحمد بن محمد، (المتوفى: 749هـ)، **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، تحقيق: محمد مظهر بقا، السعودية، دار المدني، ط: 1، 1406هـ / 1986م.

52- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (المتوفى: 577هـ)، الإنصاف **في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، ط:1 1424هـ-2003م.

53- البخاري، محمد بن إسماعيل بن علي، (المتوفى: 256 هـ)، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد بن زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ط: 1، 1422هـ.

54- البغدادي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (المتوفى: 337هـ)، **اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، دمشق، دار الفكر، ط: 2، 1405هـ 1985م.

55- البغدادي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (المتوفى: 337هـ)، **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1984م.

56- البغدادي، عبد القادر بن عمر (المتوفى: 1093 هـ)، **شرح أبيات مغني اللبيب**، المحقق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، بيروت، دار المأمون للتراث، ط: (ج1-4)2، (ج5-8)1، 1393 – 1414هـ.

57- البكري، محمد بن علي بن محمد بن علان بن إبراهيم (1057هـ)، **داعي الفلاح لمخيبات الاقتراح**، مؤسسة الإمام الحسن، وحدة البحوث والدراسات، 2011م، د: ط، د: ت.

58- بهجت عبد الواحد صالح، **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 3، 1418هـ.

59- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك (المتوفى: 279هـ)، **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، ط2، 1395 هـ - 1975 م.

60- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (المتوفى: 816هـ)، **كتاب التعريفات**، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، لبنان، بيروت- دار الكتب العلمية، ط: 1، 1403هـ -1983م.

61- جمال الدين مصطفى، **رأي في أصول النحو**، بحث منشور في مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت، ج: 5، 2013م.

62- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، (المتوفى: 393هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملاين، ط: 4، 1407 هـ - 1987 م.

63- الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد (المتوفى: 478هـ)، **كتاب التلخيص في أصول الفقه**، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، بيروت، دار البشائر الإسلامية، د: ط، د: ت.

64- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري (المتوفى: 516هـ)، **ملحة الإعراب**، مصر، القاهرة- دار السلام، ط/: 1، 1426هـ -2005م.

65- حسانين عفاف، **أدلة النحو**، مصر، القاهرة – المكتبة الأكاديمية، 1996م، د: ط، د: ت.

66- حسين رفعت حسين، **الإجماع في الدراسات النحوية**، بيروت، عالم الكتب، د: ت، د: ت.

67- الحسيني، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله (المتوفى: 1307هـ)، **البلغة إلى أصول اللغة**، تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي، جامعة تكريت، رسالة جامعية، د: ط، د: ت.

68- الحنفي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (المتوفى: 1094هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، د: ط، د: ت.

69- خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ-1974م.

70- خطاب، خطاب أحمد خطاب، **ابن الأثير الجزري المتوفى 606هـ نحوياً كتاب البديع في علم العربية أنموذجا من أول باب الحال إلى آخر باب النداء** (1444 -2022) .

71- خطاب، خطاب أحمد خطاب، **المفيد في علم التصريف للزمخشري** تحقيق وشرح، (دار سلامات. سامسون. تركيا) 2022.

72- الخوارزمي، أبو عبد الله الكاتب البلخي محمد بن أحمد بن يوسف (المتوفى: 387هـ)، **مفاتيح العلوم**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط: 2، د: ت.

73- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (المتوفى: 444هـ)، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: اوتوتريزل، بيروت – دار الكتاب العربي، ط: 2، 1404هـ/ 1984م.

74- الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (المتوفى: 827 هـ)، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، د: ن، ط: 1، 1403 هـ - 1983م.

75- الديلمي، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء، (المتوفى: 207هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط: 1، د: ت.

76- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (المتوفى: 384هـ)، **منازل الحروف**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر، د: ط، د: ت.

77- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (المتوفى: 311هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط: 1، 1408 هـ - 1988م.

78- الزَّجَّاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337 هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، بيروت – دار النفائس، ط: 5، 1406 هـ -1986م.

79- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: 794هـ)، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق: د. محمد تامر، لبنان، بيروت- دار الكتب العلمية، ط: 1، 1421هـ - 2000م.

80- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (المتوفى: 538هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: د. علي بو ملحم، لبنان- بيروت- مكتبة الهلال، ط: 1، 1993م.

81- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، (المتوفى: 538هـ) **تفسير الزمخشري**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط: 3، 1407 هـ.

82- السامرائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 1، 1420 هـ - 2000م.

83- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (المتوفى: 771هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 2، 1413هـ.

84- السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد (المتوفى: 489هـ)، **قواطع الأدلة في الأصول**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1418هـ/1999م.

85- السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (المتوفى: 756هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، د: ط، د: ت.

86- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (المتوفى: 581هـ)، **نتائج الفكر في النَّحو**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1412هـ – 1992م.

87- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، (المتوفى: 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: 3، 1408 هـ - 1988م.

88- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: 911هـ)، **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، تحقيق: د. محمود فجال، دمشق، دار القلم، ط: 1، 1409 - 1989 م.

89- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: 911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية، د: ط، د: ت.

90- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: 911هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان، صيدا- المكتبة العصرية، د: ط، د: ت.

91- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد (المتوفى: 790هـ)، **الموافقات**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط: 1، 1417هـ/ 1997م.

92- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (المتوفى 790 هـ) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا وعبد المجيد قطامش، مكة المكرمة – جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط: 1، 142 هـ - 2007م.

93- الشافعي، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (المتوفى: 1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ -1997م.

94- الشافعي، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (المتوفى: 1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، لبنان- بيروت –دار الكتب العلمية، ط: 1، 1417 هـ -1997م.

95- الشافعي، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوهري القاهري (المتوفى: 889هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط: 1، 1423هـ،200م.

96- الشتريني، أبو بكر (المتوفى: 549هـ)، **تنبيه اللباب على فضائل الآداب**، تحقيق: معيض العوفي، القاهرة، دار المدني، ط: 1، 1410هـ.

97- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني (المتوفى: 1393هـ)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، لبنان، بيروت- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995م.

98- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (المتوفى: 1250هـ)، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، كفر بطنا - دار الكتاب العربي، ط: 1، 1419هـ - 1999م.

99- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (المتوفى: 1250هـ)، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، (بيروت، دار المعرفة، د: ط، د: ت.

100- الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (المتوفى: 241هـ)، **مسند أحمد بن حنبل**، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، بيروت، عالم الكتب، ط: 1، 1419هـ. 1998م.

101- الشيباني، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم (المتوفى: 606 هـ)، **البديع في علم العربية**، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط1، 1420 هـ.

102- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (المتوفى: 476هـ)، **التبصرة في أصول الفقه**، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دمشق، دار الفكر، ط: 1، 1403م.

103- الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج، **تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم**، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، ط: 1، 1422هـ/2002م.

104- الصفاقسي، أبو الحسن النوري علي بن محمد بن سالم المقرئ المالكي، (المتوفى: 1118هـ)، **غيث النفع في القراءات السبع**، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، بيروت – دار الكتب العلمية، ط: 1، 1425 هـ - 2004م.

105- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، (المتوفى: 764هـ)، **الوفي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت – دار إحياء التراث، 1420هـ- 2000م.

106- الصنهاجي، محمد بن محمد ابن اجروم، (المتوفى: 723هـ)، **متن الأجرومية**، دار الصميعي – القاهرة، 1998م.

107- عباس حسن (المتوفى: 1398هـ)، **النحو الوافي**، دار المعارف، ط: 15، د: ت.

108- عبد الباقي محمد ضاحي، **شرح ديوان رؤبة بن العجاج**، القاهرة، مجمع اللغة العربية، د: ط، 2011م.

109- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (المتوفى: 616هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د: ط، د: ت.

110- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (المتوفى: 616هـ)، **التبيين عن مذاهب النحويين**، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، 1406هـ - 1986م.

111- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دمشق- دار الفكر، ط: 1، 1416هـ 1995م.

112- العَكري، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، (المتوفى: 1089هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، بيروت، دمشق، دار ابن كثير، ط: 1، 1406 هـ - 1986م.

113- علي حسن فاعور، **ديوان زهير بن أبي سلمى**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1988م.

114- العنزي، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع، **المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف**، لبنان –بيروت، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 3، 1428 هـ - 2007 م.

115- العنزي، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع، **المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف**، لبنان، بيروت- مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط:3، 1428 هـ - 2007 م.

116- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، (المتوفى 855 هـ)، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)**، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، و أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، و د. عبد العزيز محمد فاخر، جمهورية مصر العربية، القاهرة - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط: 1، 1431 هـ - 2010م.

117- غريب عبد المجيد نافع، **ألفية ابن مالك منهجها وشروحها**، المدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية، د: ط، د: ت.

118- الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم، (المتوفى: 1364هـ)، **جامع الدروس العربية**، بيروت – صيدا، المكتبة العصرية، ط: 28، 1414 هـ - 1993م.

119- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (المتوفى: 377هـ)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، (ط: 1، 1410هـ - 1990م.

120- الفاكهي، عبد الله بن أحمد، (المتوفى 972 هـ)، **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، القاهرة - مكتبة وهبة، ط2: 1414 هـ - 1993م.

121- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، (المتوفى: 170هـ)، **الجمل في النحو**، (ط. 5، 1416هـ 1995م.

122- الفرزدق المجاشعي، **ديوان الفرزدق**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1987م.

123- الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (المتوفى: 817هـ)، **القاموس المحيط**، تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي، لبنان، بيروت- مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 8، 1426 هـ - 2005 م.

124- القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة (المتوفى: 273هـ)، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، د: ط، د: ت.

125- القسطنطيني، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، (المتوفى: 1067هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، بغداد، مكتبة المثنى، دار الكتب العلمية، 1941م.

126- القيرواني، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي، (المتوفى: 437هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط: 2، 1405هـ.

127- المالقي، احمد بن عبد النور، (المتوفى: 702هـ)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: احمد محمد الخراط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، د: ط، د: ت.

128- محمد عبد العزيز النجار، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1422هـ - 2001م.

129- محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: 1376هـ)، **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، دمشق، دار الرشيد، - بيروت، مؤسسة الإيمان، ط: 4، 1418 هـ.

130- المرادي، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ)، **إعراب القرآن**، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية- منشورات محمد علي بيضون، ط: 1، 1421 هـ.

131- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي (المتوفى: 749هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / مقدمة التحقيق**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط:1، 1428هـ - 2008م.

132- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي (المتوفى: 749هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، لبنان، بيروت - دار الكتب العلمية، ط: 1، 1413 هـ - 1992 م.

133- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي (المتوفى: 749هـ)، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، المنصورة، مكتبة الإيمان، ط1، 1427هـ_ 2006م.

134- المشهداني، محمد إسماعيل، **الإجماع دراسة في أصول النحو**، الأردن، عمان- دار غيراء للنشر والتوزيع، ط: 1، 1434هـ 2013م.

135- مصطفى درويش، محيي الدين بن أحمد (المتوفى: 1403هـ)، **إعراب القرآن وبيانه**، سوريا- حمص، دار الإرشاد للشئون الجامعية، ط: 4، 1415 هـ.

136- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، (المتوفى: 807 هـ)، **شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو**، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، لبنان، بيروت، المكتبة العصرية، ط: 1، 1425 هـ - 2005م.

137- المنتجب الهمذاني، (المتوفى: 643 هـ)، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة- دار الزمان للنشر والتوزيع، ط:1، 1427 هـ - 2006م.

138- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين، (المتوفى: 778 هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، جمهورية مصر العربية – القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط: 1، 1428 هـ.

139- النيسابوري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري، (المتوفى: 261هـ)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د: ط، د: ت.

140- الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد، (المتوفى: 433هـ)، **إسفار الفصيح**، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط: 1، 1420هـ.

141- الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري، (المتوفى: 370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط: 1، 2001م.

142- الواسطيّ، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي ابن المبارك التّاجر المقرئ تاج الدين، (المتوفى: 741هـ)، **الكنز في القراءات العشر**، تحقيق: د. خالد المشهداني، القاهرة - مكتبة الثقافة الدينية، ط: 1، 1425 هـ - 2004م.

السيرة الذاتية

أكمل الباحث دراسته في جامعة الأنبار– كلية التربية للعلوم الإنسانية– قسم اللغة العربية، يدرس حاليا في جامعة كارابوك كلية العلوم الإسلامية الأساسية.

ANALİTİK BİR ÇALIŞMA OLAN AL-MORADİ'NİN DİLBİLGİSİ KONSENSÜSÜ (ÖLDÜ: 749 AH)

Ammar Yasir Mahmood ABDULMONEEM

2022

YÜKSEK LİSANS TEZİ

TEMEL İSLAMI BILIMLER

Tez Danışmanı

Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALI